التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الأول (1-1)

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

منطقة الخليج العربي وشبة الجزيرة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الأول (1-1)

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

منطقة الخليج العربي وشبة الجزيرة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي

تقرير عام 2022

الاصدار الثامن 2023

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

عبدالرحمن سعد الشرقاوي

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905541464768

+902126213550

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب و صناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهـ ات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقةالعربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	السعودية.. تحولات استراتيجية والبحث عن حلفاء جدد	مركز أفق المستقبل – الكويت إعداد: د. محمود سمير المنير إشراف عام: أ. محمد سالم الراشد	12
3	الكويت.. آفاق واعدة نحو الإصلاح وتصحيح المسار		30
4	قطر.. دبلوماسية الوساطة واستثمار المونديال كقوة ناعمة		45
5	الإمارات العربية المتحدة.. تراجع دولة الرفاه وتعزيز النفوذ الاستراتيجي		64
6	البحرين.. المزيد من التطبيع وتحسن طفيف في الاقتصاد		89
7	سلطنة عمان.. مسار ثابت ونظرات متفائلة		105
8	الاقتصاد الكويتي.. اختلالات هيكلية وتوقعات بتعزيز الأداء		118
9	مسارات التحولات الداخلية والخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي		127

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
10	العراق عام 2022 : عام العواصف والأعاصير السياسية	مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات – بغداد	141
11	اليمن 2022: من استعادة الشرعية إلى هيكلتها هدنة معلقة وتسوية سياسية مؤجلة	المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية أ. مطهر الصفاري	180

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان.

يعيش العالم في هذه الأوقات والأزمان حالة من اللا استقرار واللا يقين، فالأمور تسير نحو التفلت من الالتزام بالقانون والمسؤولية الدولية، واحتمالات الصدام بين القوى الكبرى والاستقطاب الدولي يزداد يوماً بعد يوم، وكأنها تسير نحو صدام عالمي، ولا دخان من غير نار، فالكل يبحث عن ثغرات وهوامش للتحرك نحو مصالحه دونما النظر لاستقرار العالم، وتزداد الفجوات الاقتصادية بين الدول والشعوب، وتتابع مسببات انقطاع سلاسل الغذاء والتوريد ومظاهر المجاعات ونقصان الموارد المائية والغذائي في ازدياد واضح، كما أن انفلات التوازن البيئي يتصاعد مع ارتفاع ملحوظ في درجات حرارة الأرض وذوبان الجليد وحدوث الفيضانات والأرض تتحرك نحو زلزالها.

وما الزلازل التي أصابت جنوب وشرق تركيا وشمال سوريا إلا علامة بارزة للتغيرات المناخية والبيئية، وتتنامى الأخطاء البشرية في استثمار هذه الأرض واضح للعيان، وها نحن نلتقي في نهاية عام 2022م، وبداية عام جديد 2023 لنقدم ما رصدناه من تحولات ومتغيرات في المنطقة العربية والتأثيرات الدولية والإقليمية على هذه الجغرافيا من العالم.

إن هذا هو التقرير الثامن السنوي لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، نضعه بين يدي المختصين والقادة والسياسيين وقادة الرأي وأساتذة الجامعات والجمهور العام للاستفادة منه واستخلاص البيانات والتنبؤات ورسم الرؤى لهذه المنطقة وقد أضفنا في هذا العام إصدارات جديدة، تناولت مجموعة من الملفات والقضايا، فمنها تداعيات الأحداث العالمية على الاقتصاد في المنطقة العربية، وكذلك التحولات الإقليمية خلال عام 2022، وتأثيراتها في المنطقة العربية وعلى المسار الحقوقي.

وأيضاً التقرير التحليلي للحالة الإقليمية الاجتماعية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية التعليمية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية والعسكرية في نفس العام.

وإذ نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وكتابة وتحرير ومتابعة تقارير هذا العام، متمنياً لجميع متابعينا وقرائنا السلامة والأمن في الأوطان والأبدان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي 2022..

دول مجلس التعاون الخليجي

مجموعة التفكير الاستراتيجي

إشراف عام: أ. محمد سالم الراشد*

(*) رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي – اسطنبول (2014 – الآن).
- رئيس مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت (2014 – الآن).
- بكالوريوس علوم وتربية (كيمياء وجيولوجيا) – جامعة الكويت .
- دبلوم عالي في التفكير والتخطيط الاستراتيجي – جامعة صباح الدين زعيم.
- ماجستير علوم سياسية – جامعة مينسوتا – الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرات الوظيفية:
- الإدارة التربوية والتعليم. وزارة التربية دولة الكويت – (1975 . 2004).
- رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية – (1991 – 2021).
- رئيس مجلس نظارة وقف الإعلام الهادف – الكويت.
- عضو مجلس أمناء ومجلس ادارة وقف العلم والفكر – اسطنبول
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مركز الرسوم المتحركة، في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية (1998 .2004).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة خطوط المستقبل للتعليم والتدريب (2004 – 2008).
- رئيس مجلس إدارة شركة دريان للاستشارات والخدمات النفطية منذ عام 2008 – 2012.
- من مؤسسي «منتدى وحدة الخليج والجزيرة».
- عضو في عدة جمعيات وطنية ودولية.

إعداد: د. محمود سمير المنير*

(*) عميد كلية الإعلام والعلاقات العامة – الجامعة الإسلامية – ولاية مينيسوتا – الولايات المتحدة الأمريكية.
- المؤسسة: مركز أفق المستقبل للاستشارات – الكويت
- نبذة مختصرة:
- رئيس وحدة الأبحاث والدراسات – مركز أفق المستقبل للاستشارات.
- عضو الاتحاد الدولي للصحافيين.
- مؤلف لأكثر من 45 مؤلفًا في السياسة والإعلام والفكر وقضايا الشباب.
- محرر التقرير الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي على مدار 8 سنوات.

السعودية..

تحولات استراتيجية
والبحث عن حلفاء جدد

شهد العام 2021 وبشكل متنامي تسارع وتيرة التغيرات الشاملة التي شهدتها المملكة ويمكن القول إن بلد كبير بحجم ومكانة السعودية يمر بمثل هذا التغيير الجوهري العميق، لا يمكن التوصل لاستنتاج نتائجه وتداعياته لأننا في بداية التغيير ومن الصعب التوقع بمساراته أو الحكم على المآلات في المرحلة الحالية، وفيما يلى نرصد أبرز وأهم هذه التحولات في 2022.

مسار التغيرات والتحولات داخليًا

- انطلق قطار التغيرات التي تشهدها المملكة عام 2016، عندما أعلنت الرياض عن «رؤية السعودية 2030»، التي تستهدف إيرادات غير نفطية بـ 267 مليار دولار سنوياً، فيما تضمنت أهدافها 3 تقسيمات توزعت بين اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي ووطن طموح، وتشمل الرؤية إصلاحات جذرية في قطاعات مختلفة، وتشكل خطة تهدف لتحرير اقتصاد المملكة من الاعتماد على النفط على نطاق واسع، وتطوير الاقتصاد وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. ولتمويل هذه التحولات، قام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بخصخصة ممتلكات الدولة، بما فيها المطاحن، وأندية كرة القدم، والبورصة، وبيع أسهم في شركة النفط العملاقة «أرامكو»، وستوجه عائدات المبيعات إلى ما سيصبح أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم.

- فيما يبدو أن التغييرات والتحولات الجوهرية التي تشهدها المملكة ليست مقتصرة على تنويع مصادر الدخل والرغبة في إحداث الطفرة الاقتصادية التي تنشدها المملكة في إطار رؤية 2030، ولكنها تغيرات شاملة على مستوى مناهج التعليم والترفيه والثقافة والمجال الاجتماعي والتمكين للمرأة وقد تمتد لاحقا للحقوق والمشاركة السياسية.

- من خلال الرصد والمتابعة يتبين أن التغيرات الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية تهدف إلى تشكيل جديدة للهوية الوطنية للسعودية وإلى إعادة صياغة

المجـال العـام وفق هـذه الهوية، وبالتالي يمكـن اعتبارها مؤشـرًا قويًا على رغبة القيادة الجديدة في إعادة ملامح المجتمع بهويته الجديدة وإعادة النظر في الرؤية الاستراتيجية داخليًا وخارجيًا.

- قد يرى البعض أن هذه التحولات الجديدة لم يتم اختبارها للتأكد من قبول المجتمع السعودي بها، لا سيما أنها جاءت بناء على توجهات القيادة السياسية في هذا الصدد، تكشف بعض الاستطلاعات عن دعم شعبي متزايد بشكل مطرد لمثل هـذه الإجراءات. فقد أظهـر استطلاع للرأي أجراه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) عام 2021 أن 39% من المواطنين السعوديين يفضلون تطبيق التفسير المعتدل للإسلام، هذه النسبة تشكل ارتفاعا ملحوظا مقارنة بـ 27% في عام 2017. وخلال العام 2022 شهد التأييد ارتفاعًا جديدًا وصل إلى 42% وفي حـال استمرت نظـرة المجتمع السعودي في هذا الاتجـاه، فإنه بحلول عام 2030 سيكون غالبية السعوديين داعمين النمط الذي يميل لليبرالية.[1]

مسار التفاعلات في السياسة الخارجية

تعتمـد المملكة العربيـة السعودية في سياستهـا الخارجية على إقامـة علاقات وثيقة خاصة مع دول المنطقة بالإضافة إلى العمل على حفظ واستقرار الأمن في الخليج، واضعة فـي مقدمـة أولوياتها الحد مـن النفوذ الإيرانـي وتخفيض التوتر الناجم عـن التهديدات الإيرانية بتطوير برنامجها النووي، وهذا ما دفعها لإحداث تغييرات في مسارات سياساتها الخارجية لاسيما في ملف الأزمة اليمنية للحد من النفوذ والتهديدات الحوثية التي طالت المملكة بشكل متواتر في السنوات الأخيرة.

التعامل مع ملف الأزمة اليمنية

- شهـد العام 2022 مناوشات وقصف متبـادل وتهديدات ومباحثات من قبل طرفي

(1) المملكة العربية السعودية في عامها الـ 90: هل تبشر بدولة سعودية جديدة؟ د. عبد الله فيصل آل ربح، معهد الشرق الأوسط https://bit.ly/3NNtDCd

الصراع حيث تكرر قصف الحوثيين لجنوب المملكة وعلى الجانب الآخر استهدفت قوات التحالف الذي تقوده السعودية مواقع مدنية وعسكرية للحوثيين وفقا لرصد متتابع على مدار العام لمنظمة هيومن رايتس ووتش[1]

- في 17 يناير/كانون الثاني2022 أطلقت قوات الحوثيين صواريخ بشكل متكرر على مطارات مدنية في السعودية فيما يبدو أنه جرائم حرب.

- في 10 فبراير/شباط، أصاب هجوم طائرة مسيّرة للحوثيين على مطار أبها الدولي في جنوب السعودية 12 شخصا. مطار أبها مدني ويبعد 110 كيلومتر عن الحدود السعودية مع اليمن و15 كيلومتر غرب قاعدة الملك خالد الجوية، إحدى أكبر القواعد الجوية العسكرية في السعودية. أشارت سلطات الحوثيين في مناسبات عديدة إلى أنها تعتبر المطارات المدنية أهدافا مشروعة، وهو تصنيف غير جائز.

- تم الاتفاق على هدنة بين طرفي الصراع[2] ففي 1 أبريل/نيسان، أعلنت الأمم المتحدة أنها توسطت في اتفاق بين جماعة الحوثيين المسلحة والتحالف بقيادة السعودية والإمارات يتضمن وقفا لإطلاق النار لمدة شهرين تزامن مع بداية شهر رمضان. في 7 أبريل/نيسان، نقل الرئيس عبد ربه منصور هادي سلطته الرئاسية إلى «مجلس القيادة الرئاسي» برئاسة السياسي اليمني رشاد العليمي، والذي يضم سبعة أعضاء آخرين. مما عزز إعلان وقف إطلاق النار لشهرين محادثات السلام، مع إقرار التحالف والحوثيين بأنها خطوة نحو اتفاق سياسي لإنهاء النزاع وللأسف تم نقض الهدنة من قبل الطرفين ولم تصمد كثيراً.

- رغم تلك العلاقات المتوترة والقصف المستمر من قبل الحوثيين طورت السعودية اتصالات مباشرة مع الحوثيين وقياداتهم في صنعاء، وليس عبر مكتبهم للاتصال

(1) اليمن: الهجمات السعودية والإماراتية الأخيرة استهدفت مدنيين، هيومن رايتس ووتش، رابط مختصر، https://bit.ly/3C4zApM

(2) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المُتحدة في اليمن، «اتفاق الهُدنة 2022»، (إدارة الأمم المُتحدة للشؤون السياسي، أبريل،2022، رابط مختصر، https://bit.ly/3vhaWyj

الخارجـي في مسقط، وتعاطت بإيجابية مع طروحاتهم للبحث عن مخارج توافقية للأزمة بما يضمن مصالح الجميع تأسيسًا على قاعدة رابح رابح. ليس هذا فحسب بل ذهبت الرياض بعيداً نحو التواصل مع النظام الإيراني للبحث في إمكانية إيجاد حل للأزمة اليمنية.

- وواصلت السعودية وبالقدر نفسه من الجدية توحيد صفوف القوى الوطنية اليمنية، وتعزيـز فكرة العيش المشترك التي تشظـت بعد الانقلاب الحوثـي على التوافق الوطنـي، وأبـدت استعدادهـا الكامل للوقوف مـع جهود اليمنيين لإعـادة الإعمار والتعافـي وإشراك اليمن فـي ورشة التقدم الحضاري التي تشهدها المنطقة بفعل قوة الدفع السعودية للقطب الإقليمي.

أدوار دبلوماسية إقليمية

حرصـت السعودية في عـام 2022 على الحفاظ علـى مكانتهـا الاستراتيجية إقليميًا مـن خلال لعب أدوار الوساطـة الدبلوماسية واستخدامها قوتهـا الناعمة وتعزيز علاقتها ونفوذها الاقتصادي والسياسي في كل من أفغانستان وباكستان.

- ففـي 3 نوفمبـر 2022 كشف موقع «إنتلجنس أونلايـن» الفرنسي، المعني بالشـؤون الاستخباراتية أن رئيـس الاستخبارات العامـة السعودية «خالد بن علي الحميـدان»، أجـرى مؤخرًا وساطة بين السلطات في إسـلام آباد وكابول، تضمنت اتصالات متكررة؛ بغية تهدئة التوترات بين الجانبين.[1]

- أعلن وزير المالية الباكستاني «إسحق دار»، في 5 نوفمبر 2022، أن الصين والسعودية أكدتا اعتماد تمويل بقيمة 13 مليار دولار، لصالح باكستان، التي تعاني ضائقـة ماليـة، في أعقاب فيضانات كارثية. وأضـاف أن السعودية تعهدت بتقديم حزمـة مالية بقيمة 4.2 مليـار دولار لباكستان، وتجديد ودائـع القروض السيادية

(1) Saudi spymaster Khaled bin Ali Al Humaidan mediates between Islamabad and Kabul ،intelligenceonline.com. https://bit.ly/3zRbi1u

لدى إسلام آباد.[1]

العلاقات مع إيران

- بشكل عام شهدت العلاقات السعودية الإيرانية تحسنا ملحوظًا وقال الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي» إن بلاده ترحب بالتقارب مع السعودية، وذلك خلال لقاء عقده مع رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» على هامش أعمال الجمعية العامة في نيويورك.[2] في سبتمبر 2021، سبق ذلك في 23 يوليو/ تموز الماضي2022، إعلان العراق أنه مستعد لاستضافة اجتماع «علني» لوزيري خارجية إيران والسعودية بطلب من ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان». ونتيجة لتلك الوساطة العراقية قال الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي» في 29 أغسطس/ آب الماضي2022، إن تنفيذ السعودية لتعهداتها خلال المحادثات التي أجريت في العراق، كفيلة بعودة العلاقات بين البلدين، دون أن يكشف عن تلك التعهدات.

- لكن سرعان ما توترت العلاقات مجددًا حيث نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال الأمريكية»[3] عن مسؤولين سعوديين وأمريكيين قولهم إن الرياض تبادلت معلومات استخباراتية مع واشنطن، حذرت من هجوم وشيك من إيران على أهداف في الدولة الخليجية. وذكرت الصحيفة أن هذا التحذير وضع الجيش الأمريكي وآخرين في الشرق الأوسط في حالة تأهب قصوى. وبحسب المصادر المذكورة، فقد رفعت السعودية وأمريكا وعدد من الدول المجاورة الأخرى مستوى التأهب لقواتها العسكرية؛ استجابة لهذا التحذير. وقال مسؤولون سعوديون إن إيران تستعد لشن هجمات على كل من المملكة وأربيل العراقية، في محاولة لصرف الانتباه عن الاحتجاجات المحلية التي تعصف بالبلاد منذ سبتمبر/ أيلول2022. وعبّر متحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، عن قلق الولايات المتحدة من

(1) السعودية والصين تعتمدان حزمة تمويل لباكستان بـ 13 مليار دولار، وكالات، https://bit.ly/3Eb927y
(2) رئيسي نرحب بتحسن العلاقات مع السعودية، الخليج الجديد، وكالات، https://bit.ly/3NT3Icw
(3) Saudi Arabia، U.S. on High Alert After Warning of Imminent Iranian Attack. www.wsj.com. https://on.wsj.com/3WEeS8T

تهديدات إيران للسعودية، مشيرا إلى أن بلاده لن تتردد في الرد إذا لزم الأمر.

العلاقات مع روسيا

- استثمرت السعودية خلال 2022 أكثر من 600 مليون دولار في شركات الطاقة الثلاث المهيمنة في روسيا. «لكن لا يرقى الموقف السعودي إلى مستوى التحالف السياسي الصريح روسيا والسعودية لكن البلدين وضعا ترتيبا يفيد الجانبين. فمنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، في فبراير/شباط الماضي2022، توقفت الاتصالات بين الزعماء الغربيين وبوتين.. في مقابل ذلك استمرت الاتصالات واللقاءات بين المسؤولين الروس ونظرائهم السعوديين، وعلى رأسهم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حيث جرى أكثر من اتصال بينه وبين بوتين، كان آخرها في 21 يوليو/ تموز الماضي2022».[1]

- وبالنظر لمسار هذه العلاقات واستشراف آفاقها فلا شك أن روسيا لن تحل مكان الولايات المتحدة في مجال توفير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية التي تقدمها للسعودية والشراكة الاستراتيجية معها، لكن العلاقة مع روسيا توفر للرياض هامشاً للمناورة السياسية، ونوعاً من التوازن في العلاقات الخارجية بدلاً من الرهان على الولايات المتحدة فقط.

- اتهمت إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» السعودية بالوقوف بجانب روسيا ودعمها في حربها ضد أوكرانيا، بعد قرار تحالف «أوبك+»، الذي تتزعمه المملكة، بخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا، وأعلنت أنها بصدد إعادة تقييم العلاقة مع الرياض. وردت السعودية على ذلك، قائلة إن قرار «أوبك+» كان لأسباب اقتصادية بحتة.

- طالب العاهل السعودي الملك «سلمان بن عبد العزيز»، بحل سياسي ينهى

(1) العلاقات السعودية–الروسية: تقاطع مصالح عابر أم تحول استراتيجي؟ bbc عربي،
https://bbc.in/3TwtMve

الحـرب في أوكرانيـا، موضحا طبيعة سياسة المملكـة إزاء الأزمات التي تشهدها البلدان العربية بينها اليمن وسوريا وليبيا ولبنان والعراق. وفي خطابه أمام مجلس الشورى، أكد الملك «سلمان» موقف المملكة الداعم لكافة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي يؤدي إلى إنهاء الأزمة الروسية – الأوكرانية ووقف العمليات العسكرية بما يحقق حماية الأرواح والممتلكات ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.[1]

العلاقات مع واشنطن

- أصبـح ملف النفـط مصدرًا لتوتر في العلاقـات السعودية الأمريكية، وقد أعـادت التوترات التي شهدها العام 2022 إلى الأذهان المقاطعة النفطية العربية للغرب خـلال حرب 1973، مما خلق أزمة حقيقيـة للطاقة ونقصًا هائلاً وطوابير طويلة في محطات الوقود في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

- غالبًـا ما تشـكل التوترات السعوديـة الأمريكية ضغطًا بالنسبـة لأي إدارة أمريكيـة قبـل موسم الانتخابات سواء كانـت رئاسية أو نيابيـة. وتاريخيا، دعا كل رئيـس أمريكـي، سـواء كان ديمقراطيًا أو جمهوريًـا، السعودية لإنتـاج المزيد من النفـط؛ لضمـان ألا يصبح ارتفاع أسعـار البنزين قضية ملحـة تؤثر على صناديق الاقتراع.[2]

- في نهاية أكتوبر 2022كشفت شبكة «إن بي سي نيوز» [3]الإخبارية أن إدارة الرئيـس الأمريكي «جـو بايدن» تدرس إبطـاء وتيرة إرسال شحنـات الأسلحة إلى الرياضـ، ردًا على خفضـ تحالف «أوبك+» إنتاجه النفطـي بمقدار مليوني برميل

(1) الملك سلمان يدعو لحل سياسي في أوكرانيا.. ويوضح موقف المملكة من الأزمات العربية (فيديو)، واس، https://bit.ly/3EgvCvG

(2) ماذا يقود السياسات النفطية السعودية.. الاقتصاد أم السياسة؟، ديفيد أوتواي/ ويلسون سنتر، https://bit.ly/3zXkJwm

(3) Biden administration asked Saudi Arabia to postpone OPEC decision by a month. Saudis say. cnbc.com .https://cnb.cx/3NMO9mv

اعتبارا من نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

- هنـاك 5 أسباب رئيسية بحسب وكالة «بلومبرج» الأمريكية لتراجع العلاقة بيـن الولايـات المتحدة والسعودية، حيث تـرى أن الخلاف الذي ظهر على السطح بيـن البلدين، لم يكن نتيجة خفض إنتاج النفـط من تحالف «أوبك+». ولكنه تَشكّل علـى عدة سنـوات، عبر أصعدة مختلفة. وعرض التقريـر الأسباب الخمسة، فيما يلي:

1. فقدان السعودية تفوقها كأبرز مصدّر للنفط للولايات المتحدة منذ سنوات، حيث تضاءلت شحناتها لأمريكا مقارنة بكندا والمكسيك وروسيا.

2. انخفاض أرقام مبيعات الأسلحة من الولايات المتحدة نحو السعودية بشكل حـاد بسبـب التدخل العسكـري للمملكة في اليمـن، ومقتل الكاتـب الصحفي في صحيفة «واشنطن بوست» السعودي «جمال خاشقجي» عام 2018.

3. انخفاض مبيعات الأسلحة الأمريكية المقترحـة إلى المملكة في السنوات الأخيرة بشكل لافت.

4. تقلص واردات الولايات المتحدة من النفط الخام السعودي بشكل شبه آلي أثر على مبيعات الأسلحة المقترحة للمملكة.

5. رفـع المملكـة وتيره تجارتها مع كل من الهنـد والصين التي تعد حاليا أكبر شريك تجاري للسعودية.

- لفتـت «وكالـة بلومبيرج» إلى أن كل تلك المعطيـات السابقة، جعلت السعودية تلجأ إلى رسم مسار مختلف عن العقود السابقة، حيث تسعى حاليا إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، الذي لا يزال يشكل نحو 75% من صادراتها. وذكر تقرير الوكالة أنـه «قد تقود هـذه الحسابات المملكة بعيـدا عن الولايات المتحـدة، وتتجه نحو

شركاء جدد».[1]

- أجـرت السعودية مباحثات مع بريطانيا حـول التعاون العسكري والدفاعي ويأتي هذا الاتصال في ظل تأزم العلاقات بين الرياض وواشنطن، وتهديد الأخيرة بتجميد مبيعات الأسلحة للسعودية وسحب قواتها منها، استجابة لمطالب مشرعين أمريكيين؛ على خلفية قرار «أوبك+» تخفيض الإنتاج النفطي.

- فـي يوليو/تمـوز 2022 قال وزيـر الخارجية السعودي الأميـر «فيصل بن فرحـان»، إن المملكـة فـي حال عـدم تمكنها من الحصول على معـدات عسكرية أمريكية «فستبحث عن مكان آخر للحصول عليها، ستشتري أنظمة دفاع صاروخي أو أي أسلحة دفاعية وفقاً لأفضل الحلول لاحتياجات المملكة». وتُعد المملكة أكبر مشتـرٍ للسلاح البريطاني، حيث فاق حجـم الصفقات العسكرية بين عامي 2015 و2017 حاجـز الـ 15 مليـار دولار. كما أبرمت صفقات بقيمة ملياري دولار خلال العام الماضي2022، حسب صحيفة «الجارديان»، وشملت معظم الصفقات أسلحة وذخائر وصواريخ ومعدات عسكرية.[2]

مؤشرات الأداء والشراكات الاقتصادية

- في ميـدان الشراكات الاقتصادية عربيًا سعـت السعودية إلى استثمار 90 مليار ريال (24 مليار دولار) في 5 دول عربية جديدة عبر تأسيس شركات إقليمية بهـا، وفق ولي العهـد السعودي رئيس مجلـس إدارة صندوق الاستثمـارات العامة الأمير «محمد بن سلمان». [3]جاء ذلك خلال إعلان عن قيام صندوق الاستثمارات

(1) Not Just Oil: Understanding US-Saudi Relations in Five Charts.. bloomberg.com. https://bloom.bg/3Uf6ACB

(2) Israel and Saudi Arabia 'in talks over joint defence against Iran' theguardian.com. https://bit.ly/3FWemx2

(3) سمو ولي العهد يعلن قيام صندوق الاستثمارات العامة بتأسيس 5 شركات استثمارية إقليمية، وكالة واس السعودية، https://bit.ly/3fKXtuw

العامة باستهداف الاستثمار في كل من الأردن والبحرين والسودان والعراق وسلطنة عُمـان، وذلك بعد إطلاق الشركـة السعودية المصرية للاستثمار في أغسطس/آب 2022.

- يُشـار إلى أن صنـدوق الاستثمارات العامة، الذي يديـر أصولا بنحو 620 مليـار دولار، يستهـدف الوصول لأكثـر من تريليون دولار بحلـول عام 2025.وكان الصندوق، وهو الأداة التي اختارها الأمير «محمد بن سلمان» لدفع أجندة اقتصادية طموحة لتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، ثاني أنشط مستثمر حكومي خلال الفتـرة من يناير/كانـون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول مـن العام 2022؛ إذ أبرم 39 صفقة بقيمة 17.2 مليار دولار خلال هذه الفترة، وفقا لمنصة تعقب صناديق الثروة العالمية.[1]

- فـي مايو/أيار الماضي، أظهرت بيانات دولية تقدُّم الاقتصاد السعودي إلى المركـز الـ 16 بيـن اقتصادات دول مجموعـة العشرين «G20» مـن حيث الناتج المحلـي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال 2021، بناتج محليٍّ قدره 833.5 مليار دولار.[2] كما تصدرت في مؤشر استجابة رواد الأعمال لجائحة كورونا، وفي تصدير التمور لعام 2022، والدولة الأعلى تقدماً في مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية مـع خطوط الملاحة العالمية، والمركز الـ 16 من مؤشرات التنافسية العالمية في قطاع التعليم.

- أظهـرت نتائج مسـح القوى العاملة للربع الثانـي 2022 الصادرة عن هيئة الإحصـاء، انخفاض معدل البطالـة للسعوديين إلى 9.7 %، مقارنـة بنهاية الربع الأول 2022، وبلـغ معـدل البطالة بين الذكور 4.7 % وبين الإناث 19.3 % وقالت الهيئـة إنـه بناء على تقدير مسـح القوى العاملة فقد بلغ معـدل البطالة الإجمالي

(1) استثمارات سعودية ضخمة في 5 دول عربية.. ماذا تستهدف المملكة؟ الخليج الجديد،
https://bit.ly/3DK2QC5

(2) السعودية تصدرت دول مجموعة العشرين في ثماني مؤشرات، هيئة الإذاعة والتليفزيون السعودي،
https://bit.ly/3zYy3jM

للسكان في سن العمل 5.8 % في الربع الثاني 2022 مقارنة بـ6 % في الربع الأول 2022.[1]

- دوليًا سعت السعودية خلال العام 2022 لعقد شراكات مع الهند في مجال الطاقة، حيث يكتسب تعاونهما أهمية كبيرة، حيث بدأت الرياض ونيودلهي سياسات للتحول إلى الطاقة الخضراء والحد من آثار الكربون، في ضوء كون السعودية موردا مهما للطاقة والهند مستهلكا ضخما.[2] وتهدف السعودية إلى توليد 50 % من طاقتها من مصادر نظيفة بحلول عام 2030.

- في تحول لافت وفي مسار متنامي على صعيد العلاقات السعودية التركية اتفق البلدين على تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بينهما في أواخر أكتوبر 2022، يُشار إلى أن العلاقات شهدت تطوراً إيجابيا خلال العام الماضي بعد زيارة الرئيس» أردوغان» للمملكة في أبريل/نيسان الماضي2022، وزيارة ولي العهد السعودي، الأمير «محمد بن سلمان» لأنقرة في يوليو/تموز الماضي. – ارتفع حجم التبادل التجاري بين السعودية وتركيا بنسبة 73.7 %، خلال يونيو/حزيران 2022، وسط تحسن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين. وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودي، الصادرة في أغسطس/آب 2022، صعد التبادل التجاري إلى 622 مليون دولار، في يونيو/حزيران الماضي، من 358 مليون دولار في الشهر المناظر من 2021.[3]

- في أكتوبر الماضي 2022أعلنت السعودية وجنوب أفريقيا، توقيعهما عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بقيمة تقديرية تتجاوز 15 مليار دولار. حسب بيان مشترك، نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس» (رسمية)[4]، وشهد منتدى الاستثمار

(1) «هيئة الإحصاء»: انخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى 9,7٪ في الربع الثاني 2022، أرقام، رابط مختصر، https://bit.ly/3GkXpw1

(2) زيارة ولي العهد السعودي المرتقبة للهند.. هل يطلق البلدان تكتلا للطاقة النظيفة؟ الخليج الجديد، https://bit.ly/3FRqwax

(3) مباحثات اقتصادية سعودية تركية في مجالات التعاون الاستثماري، العربية نت، https://bit.ly/3WBUPYN

(4) السعودية وجنوب أفريقيا توقعان اتفاقيات بأكثر من 15 مليار دولار، وكالة واس، https://bit.ly/3Ulu3lM

السعودي الجنوب أفريقي، الذي استضافته مدينة جدة، توقيع 11 اتفاقية ومذكرة تفاهم في القطاعين الحكومي والخاص.[1]

- في مارس/آذار 2022، أبرمت شركة النفط السعودية المملوكة للدولة «أرامكو» صفقة لبناء مجمع للبتروكيماويات في شمال شرق الصين. وستقوم المنشأة، التي جرى اقتراح إنشائها لأول مرة عام 2019، بتكرير النفط الخام، وسيكون لها أهمية خاصة، باعتبار أن السعودية هي مورد نفط رئيسي للصين. واستمر التعاون المتعلق بالنفط بين البلدين في ديسمبر/كانون الثاني 2022، عندما زار الرئيس الصيني «شي جين بينج» السعودية، ووقعت «أرامكو» المزيد من الاتفاقيات مع شركات صينية.[2]

(1)اتفاقية ومذكرة تفاهم بين السعودية وجنوب أفريقيا، الخليج الجديد، https://bit.ly/3EfzRaI
(2) 2022 in review: Saudi-China, Qatar-Germany deals cap Middle East›s energy developments. https://bit.ly/3YRMl0r

مسار التوقعات المحتملة في 2023

- مع إقرار المراقبين بأن جهود السعودية المتواصلة لتعزيز الوحدة الداخلية في اليمن، تواجه تحديات متعددة نظراً إلى طبيعة القوى السياسية المنضوية في مشروع استعادة الدولة، والتي شهدت خلال سنوات الحرب الثمانية مزيداً من التشظي، جاءت قرارات مؤتمر «الرياض 2» لتترجم مشهداً معقداً لتجميع شتات أطراف مختلفة كان الصراع الداخلي هو هاجسها. من هنا، لم يستقر وضع مجلس القيادة الرئاسي خلال الفترة الماضية.[1] لذا من المرجح أن تواصل السعودية جهودها لوضع حلول جذرية للملف اليمني في ظل التنافس الحالي بينها وبين الإمارات على النفوذ في اليمن وطول أمد الأزمة وتشابكاتها الإقليمية والدولية.

- من المتوقع أن يعزز التقارب الروسي السعودي الرغبة السعودية في تنويع مصادر الأسلحة وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية مما يمنحها مزيدا من المرونة السياسية والتحرك وفقًا لما تمليه عليها مصالحها الاستراتيجية في ظل تقليل الولايات المتحدة الأمريكية من تواجدها في الشرق الأوسط واحتمالات التوصل إلى اتفاق لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، وبالتالي تزيد طهران من هامش نفوذها إقليميًا، الأمر الذي يشكل خطورة على مصالح السعودية الاستراتيجية في المنطقة.

- فيما يتعلق بالعلاقات السعودية الأمريكية من المرجح أن تتأثر بشكل مؤقت بفعل أزمة «أوبك+» لأنها استراتيجية والتعاون العسكري الأمريكي مع السعودية مكثف ومستمر وأكبر مما يتصوره البعض، والسعودية تعتمد اليوم على الدعم الدفاعي الأمريكي وتشتري معظم أسلحتها من الولايات المتحدة، ولا يمكنها في المدى القريب أن تستبدل إمداداتها الدفاعية إلا في حال قررت الدخول في

(1) حرب اليمن... نار تحت الرماد، خالد اليماني، العربية نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3IcJF7I

شراكة دائمة مع روسيا، التي تملك أنظمة دفاعية أقل قوة من الأنظمة الأمريكية.

- من المتوقع أن يكون التأثير الفعلي لإعلان «أوبك+» هو تحقيق الهدف الاقتصادي للسعودية وروسيا المتمثل في الحفاظ على أسعار النفط عند المستوى المرتفع الجديد الذي يتجاوز 80 دولارًا للبرميل، والهدف السياسي المتمثل في فرض إرادتهما المشتركة على جميع أعضاء «أوبك+» الـ 23، لمقاومة ضغط البيت الأبيض في الوقت ذاته. حيث اعتبرت صحيفة «فايننشال تايمز» إعلان السعودية وروسيا ومنتجين آخرين عن التخفيضات الكبيرة لإنتاج النفط في اجتماع تكتل منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفائها «أوبك+» بمثابة مؤشرات حرب طاقة عالمية على الأبواب.

- فيما يتعلق بالتقارب السعودي مع الصين وبعد القمة التي عقدت بين البلدين في الرياض في ديسمبر2022 تشير إلى مرحلة جديدة لتطور العلاقات السعودية الصينية، وما يزيد الزخم هو أن هذه التطورات تأتي وسط توتر متصاعد في العلاقات السعودية الأمريكية، إثر تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. ومن المرجح أن تمنح التوترات الإقليمية الصين فرصة في تنامي علاقتها بالسعودية، لكنها تهدد علاقتها مع إيران، وتقلص قدرتها على البقاء بمعزل عن صراعات الشرق الأوسط وأن تدخل منافسًا قويًا للولايات المتحدة في المنطقة.

- فيما يتعلق بالعلاقات السعودية الإيرانية هناك الكثير من التحديات أمام استئناف المحادثات بينها ومن أهم هذه التحديات عدم وجود نوع من التكافؤ الاستراتيجي. ويُظهر الصراع والتنافس الإقليمي بينهما أنه كلما شعر الجانبان بالضعف المتبادل وفقدان الثقة بشأن مواقفهما الاستراتيجية النسبية وقدراتهما العسكرية، كانا قادرين على تقديم تنازلات والتوصل إلى مفاوضات وتفاهمات وهذا ما لم يحدث بينهما حتى الآن على النحو المطلوب.

- وفيما يتعلق بالقلق من احتمال شن إيران هجوما على السعودية يتضح أنه

يتركـز، جزئيا على الأقل، على اعتقاد يفترض أن الصدع الأمريكي السعودي يعني أن الولايـات المتحدة قـد لا تكون على استعداد للدفاع عن المملكة. وشكك تقرير نشره موقع (Responsible Statecraft)[1] من دقة التقارير الاستخباراتية التي قالـت السعوديـة إنها تبادلتها مع الولايات المتحدة حول وجود احتمال بشن هجوم إيرانـي وشيك على المملكة، وهي التقارير التي دفعت واشنطن ودول في المنطقة لرفع جاهزيتها العسكرية.

- قـد تدفع شراكة أمنيـة أمريكية سعودية أقوى إيران إلـى التفاوض بجدية وربمـا للتسويـة. مـع المملكة وبالفعل، بـدأت إدارة «بايدن» في بنـاء علاقة ثنائية أقوى منذ رحلة الرئيس إلى الأمريكي الرياض، لكن لا تزال هناك تحديات عديدة، سياسيـة واقتصادية بفعل أزمة «أوبك +» واتهـام المملكة بالانحياز إلى روسيا في حربها ضد أوكرانيا مما سبب انعدام الثقة المتبادلة إلى حد كبير.

- إذا نجحت واشنطن والرياض في إعادة بناء العلاقات، فمن المتوقع أن يقوم السعوديون بتوضيح رؤيتهم الإقليمية علنًا، ثم توضيح أهدافهم في محادثات بغداد، بمـا في ذلك كيفية انسجامها مع أهدافهـم الخاصة بالشرق الأوسط. كما حددت السعوديـة أولويات واضحة قبل ذلك مـن خلال مبادرة السلام العربية لعام 2002 من أجل السلام العربي الإسرائيلي الشامل، ويمكنها البناء على هذه المبادرة.

- علـى الصعيـد الإقليمـي وفيما يتعلـق بالاستثمارات السعوديـة فيما يبدو أن المساعـدات الماليـة، التي دأبت السعوديـة ودول الخليج الأخرى على تقديمها لمحيطها الإقليمي، تعمل كـ «أداة دبلوماسية» تستخدمها منذ فترة طويلة لبناء النفوذ فـي جميع أنحـاء المنطقة. يعزز ذلك الإعلان السعـودي الأخير بشأن استثمارات ضخمـة فـي 5 دول عربية حيث يؤكد رغبة المملكة في زيـادة نفوذها الاقتصادي والسياسي. كما يلاحظ تحول المملكة نحو الاستثمارات في القارة السمراء لاسيما

(1) Warning of 'imminent' Iranian attack in Saudi Arabia raises eyebrows. responsiblestatecraft.org ،https://bit.ly/3hjDnIc

فـي جنـوب أفريقيا حيث تعد نقطة وصول رئيسة إلـى القارة الأفريقية، بينما تعد المملكة بوابة مهمة للشرق الأوسط الأوسع ومحور ربط بين الشرق والغرب.

- علـى صعيد الأداء الاقتصـادي أفاد بيان تمهيدي للميزانية السعودية [1]في سبتمبـر 2022، بـأن المملكـة تتوقـع تسجيل فائض 0.2 % مـن الناتج المحلي الإجمالـي فـي 2023، انخفاضا من فائض متوقع عنـد 2.3 % هذا العام، والذي تـم تعديلـه بالخفض بشكل طفيف، مع زيادة الإنفاق وسـط مكاسب استثنائية من إيـرادات النفـط. وجاء فـي البيان التمهيـدي أن السعودية تتوقـع أن يبلغ إجمالي الإيرادات 1.123 تريليون ريال (298.99 مليار دولار) في 2023، بانخفاض يقدر بنحـو 8.1 % عـن العـام 2022، وإجمالي نفقـات 1.114 تريليون ريـال. ويرتفع الإنفـاق المتوقع بنحو 17 % عن الإنفاق الـوارد في ميزانية في 2021، بينما من المتوقع أن تكون الإيرادات أعلى 7.5 % مقارنة بعام 2022.[2] وأظهرت الميزانية الأوليـة لعـام 2023 أن الـوزارة تتوقـع أن يتسع فائض ميزانيتهـا إلى 0.5 % من الناتـج المحلي الإجمالي في 2024 و1.7 % في 2025.وسيكون الفائض المتوقع للمملكة هذا العام هو الأول لها منذ ما يقرب من عشر سنوات بعد أن استفادت من استمرار ارتفاع أسعار النفط وحجم الإنتاج، فضلا عن نمو الاقتصاد غير النفطي.

- مـن المتوقع نمـو السعة الإنتاجيـة للاقتصاد السعودي ودفـع عجلة النمو على المدى الطويـل؛ نتيجة لجهود تطوير المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية الضخمـة بحسب وكالـة «ستاندرد آند بورز» للتصنيـف الائتماني التي اعتبرت أن النظـرة المستقبلية الإيجابية تعكس قوة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسياسات الماليـة للمملكـة، على خلفية نجاحها في الخروج من آثار تداعيات جائحة كورونا، واستمرارية عمل برامج الإصلاحات الحكومية، إضافة إلى النمو المتزايد للاقتصاد

(1)السعودية تتوقع انخفاض الإيرادات 1 ,8٪ في 2023، الخليج الجديد،
https://bit.ly/3Tg9iq9

(2) ميزانية السعودية 2023 تتوقع إنفاق 1114 مليار ريال وفائضاً بـ9 مليارات ريال، العربية نت،
https://bit.ly/3EgLQoI

غيــر النفطي وتوقعت الوكالة عــدم ارتفاع تكلفة الديون السيادية بشكل كبير نظراً لكون أغلبية محفظة الدين العام على معدل سعر ثابت.

- رجحــت تقارير دوليــة صعود الناتج المحلي الإجمالــي السعودي إلى أعلى مستــوى منــذ 10 أعوام ليحقق 7.5% في عــام 2022، مع فائض مالي متوقع في الميزانيــة بحوالي 6.3%. ونقلــت وكالة (واس)، في 18 سبتمبر 2022، عن وكالة «ستانــدرد آنــد بورز» للتصنيــف الائتماني، إنه مــن المتوقع نمو السعــة الإنتاجية للاقتصــاد السعودي ودفع عجلــة النمو على المدى الطويــل؛ نتيجة لجهود تطوير المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية الضخمة. وأبقت الوكالة الدولية تصنيفها لتقييــم المملكة الائتماني السيادي طويل وقصير الأجل بالعملة المحلية والأجنبية عند «A-/A-2» مع نظرة مستقبلية إيجابية.[1]

(1) الأعلى منذ عشر سنوات.. تقرير يتوقع نموا في السعودية، وكالات،
https://bit.ly/3WPZEha

الكويت..

آفاق واعدة نحو الإصلاح وتصحيح المسار

شهد العام 2022 تغيرات وتحولات جذرية في الكويت بداية بنقاشات موسعة في الحوار الوطنـي الـذى انطلق نهاية 2021 ومطلع 2022، ثم صدور قانون العفو الشامل الذى فتح آفاقا لحلحلة المشهد المعقد والمحتقن منذ أعوام ومرورًا بمرسوم حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة ورسم خارطة طريق جديدة فيما سمى بتصحيح المسار في خطابي ولي العهـد اللذيـن تضمنا مرسوم الحـل ووثيقة العهد الجديد، وفي هـذا التقرير نرصد أبرز هذه التحولات ومساراتها المستقبلية من خلال رصد التفاعلات على المستويين الداخلي والخارجي للكويت في محيط الإقليمي والدولي.

مسار التفاعلات الداخلية

- خـلال الأشهر الأخيرة من العـام 2021 ومطلع 2022، انخرطت مجموعة متنوعـة مـن المكونات السياسية والمجتمعية الفاعلة داخـل المجتمع الكويتي في نقاشات موسعة حول مستقبل البلاد، وركزت هذه المناقشات على افتقار السلطتين التنفيذيـة والتشريعية لرؤيـة استراتيجية واحدة طويلة المدى لتنفيذ خطة التنمية وعـدم قدرة الحكومة على معالجة المشكلات المترتبة على تفشى الفساد. وهناك حالة من شبه الاتفاق على أن الحكومات المتعاقبة تعاني من حالة من عدم القدرة علـى إدارة المشهد المحتقـن سياسيًا واقتصاديًا كما هو الحـال بالنسبة لمجلس الأمـة الذي يشهـد تعسف في استخـدام الأدوات البرلمانية وسجـالات حادة بين بعضـ النواب تجاوزت فـي بعض الأحيان التراشقات اللفظيـة تحت قبة عبد الله السالم.

- يلمسـ المراقـب للمشهد العام فـي الكويت وجود حالة من عـدم الثقة في البرلمان في الخطاب العام ووسائل الإعلام بفعل الانتقادات المتزايدة لأداء المجلس يتم الضغط على النواب الذين يقومون بالضغط على الحكومة تحت وطأة الانتقادات المجتمعية لإثبات أنهم يمارسون دورهم في الرقابة والتشريع ومحاربة الفساد وهو ما أسفر عن حالة الانسداد السياسي وعدم التعاون المستمر بين السلطتين.

- نتيجة لأزمة الثقة بين السلطتين يلاحظ استمرار حالة التربص المستمر وهو ما تجلى مؤخرًا في ردود الأفعال ضد السماح للمرأة بالتجنيد في الجيش في أدوار غير قتالية. فمنذ الإعلان عن السماح للنساء بالتجنيد في الجيش فلم يتوقف الجدل المجتمعي وعلى وسائل التواصل بهذا الصدد، لا سيما مع تقديم استجواب برلماني لوزير الدفاع السابق «حمد جابر العلي الصباح» الذي أقر في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، السماح للنساء في الكويت بالانضمام للقوات العسكرية، بعد أن فتحت رئاسة الأركان العامة باب التسجيل للنساء الراغبات في الالتحاق بالجيش كضباط صف وأفراد، في 19 ديسمبر/كانون الأول.[1]

- في 16 فبراير/ شباط 2022، تقدم وزيرا الدفاع «حمد العلي»، والداخلية «أحمد المنصور» باستقالتيهما لرئيس مجلس الوزراء؛ اعتراضا على «التعسف النيابي» في استخدام الاستجوابات، قبل أن يصدر في اليوم التالي مرسوما أميريا بقبول الاستقالتين. جدير بالذكر أن الكويت شهدت رحيل 11 حكومة واستقالة وإعفاء 16 وزيرا جراء 128 استجوابا في 37 عاما، في ظاهرة باتت لافتة لتكرار استخدام النواب الاستجوابات مما دفع وزيرين بارزين للاعتراض عليها وتقديم استقالتهما.

- في 10 مايو 2022، صدر أمر أميري، بقبول استقالة رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد الصباح، والوزراء، وتكليفهم بتصريف العاجل من الأمور، بعد مرور أكثر من شهر على تقديمها. وقدم رئيس الوزراء استقالته في الخامس من أبريل لولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح. وجاءت الاستقالة تفاديا لتصويت مجلس الأمة على طلب «عدم التعاون» مع الحكومة كان مقررا في اليوم التالي، بعد استجواب رئيس الوزراء في البرلمان. ويعني تصويت البرلمان على عدم التعاون مع الحكومة دستوريا رفع الأمر لأمير الكويت ليقرر بنفسه إعفاء رئيس الوزراء

(1) تجنيد النساء في الكويت يثير الجدل على مواقع التواصل، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3DpnSG1

وتعيين حكومة جديدة أو حل مجلس الأمة. ودار الاستجواب الذي قدمه ثلاثة نواب معارضين حول اتهامات لرئيس الحكومة أهمها أن ممارساته «غير دستورية»، بالإضافة إلى عدم التعاون مع المؤسسة التشريعية وتعطيل جلسات البرلمان وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الفساد.

- أدى الاحتقان السياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى تعطيل أي إصلاحات مالية مهمة، كما تعطلت كل خطوات الإصلاح الاقتصادي التي يرفضها غالبية النواب، ويصرون على أن الحكومة عليها أولا أن تبذل جهودا لمحاربة الفساد وإيقاف ما يصفونه بالهدر في الأموال العامة.

- في 22 يونيو/ حزيران 2022 أعلن ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حل مجلس الأمة والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة، في ظل أزمة سياسة تعصف بالبلاد بين السلطة التنفيذية ومجلس الأمة، وجاء قرار حل المجلس، بعد أشهر من استقالة الحكومة وتعليق رئيس مجلس الأمة، مرزوق الغانم، في ابريل/نيسان 2022، جلسات البرلمان لحين تسمية حكومة جديدة، على خلفية احتقان كبير بين النواب والوزراء وزيادة في وتيرة الاستجوابات، فضلا عن مطالبة نواب من المعارضة برحيل «الرئيسين»، رئيس الحكومة صباح الخالد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.. وجاء القرار كذلك بالتزامن مع تنفيذ 21 نائبا من المعارضة اعتصامًا في مكاتبهم في مقر مجلس الأمة احتجاجا على تعطيل الجلسات البرلمانية وعدم تشكيل حكومة جديدة.

- توجه الناخبون في 29 من سبتمبر/أيلول، إلى مراكز الاقتراع لاختيار 50 ممثلا عنهم في مجلس الأمة الجديد، وسط تحديات ضخمة تواجه الدولة، في ظل أزمات سياسية واقتصادية تشهدها المنطقة والعالم. وتنافس على عدد مقاعد مجلس الأمة البالغ خمسين مقعدا 305 مرشح، بينهم 22 امرأة، في أول عملية اقتراع يجرى التصويت فيها باستخدام البطاقة المدنية لتحديد الدائرة الانتخابية.

وتضم الكويت 5 دوائر انتخابية، يفوز 10 مرشحين عن كل دائرة. وتضم هذه الدوائر الانتخابية الخمسة 759 لجنة أصلية وفرعية، منها 368 لجنة للرجال، و391 لجنة للنساء. ويبلغ عدد الناخبين 795 ألفا و911 ناخب، منهم 388 ألفا و99 رجلا و407 آلاف و812 امرأة.

- أظهرت نتائج انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في 2022/9/29 تقدمًا كبيرًا للمعارضة الكويتية في جميع أطيافها من إسلاميين وليبيراليين. كما أظهرت نجاح سيدتين بالعودة إلى قبة البرلمان من الباب الواسع بعد فترة ماضية لم تتمثل فيها النساء في المجلس.

- في 2022/10/18 التزمت الحكومة الحياد في اختيار رئيس ونائب رئيس مجلس الأمة، حيث انسحب رئيس وأعضاء الحكومة من قاعة مجلس الأمة فور البدء بالتصويت لاختيار رئيس للبرلمان. وأعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي مغادرة الحكومة (قاعة عبد الله السالم) تفعيلا لحق الأمة في اختيار رئيس مجلس الأمة بشفافية وعدالة. وتمتلك الحكومة 15 عضواً من أعضاء مجلس الأمة المكون من 50 عضواً ويحق لوزراء الحكومة وهم أعضاء في البرلمان التصويت. وعادة ما يرجح وزراء الحكومة والنواب المحسوبون عليها كفة المرشحين وكذلك في التصويت على القرارات.

- في 2022/10/17 صدر مرسوم أميري بإعادة تشكيل الحكومة، التي يرأسها الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، والتي صدر في 5 أكتوبر (تشرين الأول) مرسوم بتشكيلها، لكنها واجهت عاصفة من الانتقادات من نواب مجلس الأمة المنتخبين. وواجهت التشكيلة الحكومية اعتراضات بسبب ما اعتبره النواب وجود شخصيات وصفوها بالانتماء لحقبة التأزيم، أو أن بعضها أثبت فشلاً في المهام التي أوكلت إليه سابقاً، وعدم انسجامه مع عهد الإصلاح الذي وعدت

بـه القيـادة السياسيـة، ما ينذر في حـال استمرارها بمواجهـة، تتجنبها الحكومة والمجلس المنتخب.

- فجّـر مرسـوم تأجيـل انعقاد الجلسـة الافتتاحية لمجلـس الأمة، خلافات واعتراضـات واسعـة بين نواب وسياسيين، وسط حديـث حول أن التأجيل مخالف للدستور، في حين يرى آخرون أنه دستوري. وكان مقررا أن تبدأ أول جلسة للبرلمان المنتخـب، في 11 أكتوبـر، لكن مرسوما صدر بتأجيل الجلسـة ليوم 18 من نفس الشهـر، وهو مـا اعتبره مراقبون خطوة لمنـح رئيس الوزراء فرصـة أكبر لتشكيل حكومـة تحظـى بدعـم نواب البرلمـان. وجاء مرسـوم التأجيل عقـب الأزمة التي أحدثتهـا استقالة وزراء بحكومة الشيخ أحمد نـواف الأحمد الصباح، بعد ساعات قليلـة من الإعلان عنها، وحالة الغضب التي تسببـت بها وسط الشارع الكويتي[1]. وأعلـن المتحدث الرسمي باسم الحكومة، طارق المزرم، (السبت 8 أكتوبر2022)، عـن صدور مرسوم بتأجيل انعقـاد الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة وذلك استناداً إلـى المـادة الـ 106 من الدستـور. وأكد المزرم، في تصريـح نشر بحساب «مركز التواصـل الحكومي» الرسمي على «تويتر»، «صـدور مرسوم بتأجيل انعقاد اجتماع مجلس الأمة للدور العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر إلى صباح يوم الثلاثـاء 18 أكتوبر». وكانت صحيفة «القبس» أكـدت (الخميس 6 أكتوبر 2022)، أن أعضـاء الحكومة الجديـدة الذين جرى تكليفهم، اعتذروا عـن التكليف لرئيس الـوزراء، فـي سابقة هي الأولى بتاريخ البلاد. ونقلت الصحيفة عن مصدر حكومي -لـم تسمـه- أن الاعتذار الجماعي لأعضـاء الحكومة الجديدة جـاء «عقب حالة الرفض الشعبي والنيابي التي صاحبت إعلان التشكيل الوزاري الجديد».[2]

(1) تأجيل الحكومة «الانعقاد».. غير دستوري، جريدة القبس الكويتية، https://bit.ly/3FT0fbI

(2) الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم: مرسوم بتأجيل انعقاد مجلس الأمة إلى 18 الجاري، القبس، https://bit.ly/3fBx967

- شكل خطاب الأمير الذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد خارطة طريق واضحة المعالم للمرحلة المقبلة سبقها خطاب تصحيح مسار الذي تضمن مرسوم حل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة لتبدأ مرحلة تصحيح المسار، حيث كان الخطاب السابق في 2022/6/22 بمثابة خارطة طريق العهد الجديد وكان الخطاب الثاني أمام مجلس الأمة هو خطاب وثيقة العهد الجديد والذي يعتبر خطاب توجيه وإرشاد ومتابعة ورسالة موجهة من القيادة السياسية إلى أبناء الكويت وإلى السلطات في الدولة لما يجب أن يكون عليه العمل في المرحلة القادمة والذى اعتبره الكويتيون خطابًا تاريخيا في إعادة توصيف العلاقة بين الحاكم والشعب.

- بين خطاب وثيقة العهد الذي ألقاه ولى العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح في حفل افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة أن الجميع شركاء في تحمل المسؤولية، وشركاء في البناء والإصلاح، وبهذا جعل الباب مفتوحا للجميع ليكون جزءا من عملية بناء الكويت الجديدة، ولم يجعل ذلك حصرا فقط على من لديه مسؤولية رسمية.

- يعد خطاب وثيقة العهد أحد أبرز عوامل الاستقرار السياسي وإزالة الاحتقان الذي أصاب المشهد السياسي لاسيما في العلاقة بين السلطتين لفترة طويلة.

- في 3 نوفمبر 2022 قررت وزارة الداخلية إلغاء التحفظات الأمنية عن المواطنين، بعد سنوات من الجدل بشأن تلك القيود المفروضة، على شريحة محددة من الكويتيين.[1] وكانت تلك القيود الأمنية تفرض على بعض الأشخاص المدرجين في هذه القائمة عند الاستعلام عنهم من قبل المؤسسات الأمنية والعسكرية، ليتم حرمانهم من العمل في السلك العسكري، ولا يسمح لهم بالوصول

(1) وزير الداخلية: إلغاء «التحفظات الأمنية» على المواطنين، جريدة الأنباء الكويتية، https://bit.ly/3FNxOvW

إلـى منصـب سياسي أو إداري كبير، وأكدت وزارة الداخليـة أن القرار جاء التزاماً بالمـادة «36» مـن الدستور الكويتي التي تنص علـى أن حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضـاع التي يبينهـا القانون، وتعزيـزاً لمسيرة تصحيح المسـار، ودعماً لحرية التعبير، وترسيخ دولة القانون التي تضمن حقوق المواطنة.

- فـي أواخر نوفمبر 2022 نشـرت وسائل الاعلام المحليـة مسودة برنامج عمل الحكومة الذي يحمل شعار «وطن آمن ورفاهية مستدامة» ويتضمن إصلاحات شاملـة في جميـع مفاصل الدولة. وأشـارت الحكومة في مسـودة برنامجها «غير الرسميـة» إلى تطبيق توجيهـات القيادة السياسية لوضع رؤيـة للإصلاح وتحقيق التنميـة. ولفتـت إلـى أن برنامـج عملهـا للفصل التشريعـي السابـع عشر يعكس التوجهات الحكومية الجادة لتفعيل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الملحـة خـلال فترة عمل البرنامج للسنـوات 2022 ـــ 2026 وذلك بالتوافق مع مجلس الأمة بما يسهم في دفع عجلة الإنجاز التنموي ووضع حجر الأساس لتعاون مستدام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يجسد الشكل الحقيقي للنصوص الدستورية، ويحقق التطلعات التنموية للدولة بشكل عام والمواطنين بشكل خاص.

استمرار المشكلات المزمنة

بالنظـر إلـى الأوضاع الداخلية فـي الكويت نجد أن العـام 2022 كان امتداداً لسنوات مضت سيطر عليها عدد من المشكلات المزمنة التي لم تجد طريقها إلى الحل حتى الآن ومنها:

- **مشـكلة البـدون** حيث برز ملف تجنيـس البدون إلى الواجهـة مجددًا في نوفمبر 2022، بعد الإعلان عن مسودة برنامج عمل الحكومة، الذي يتضمن بعض

الإجـراءات التي توحي أن هناك توجه نحـو تسوية أوضاعهم. والبدون في الكويت بحسب تسمية الحكومة الرسمية هم «المقيمون بصورة غير قانونية»، ويقدر الجهاز المركـزي لمعالجـة أوضاع المقيمين بصـورة غير قانونية عددهـم بنحو 88 ألف شخص، فيما تشيـر تقارير غير رسمية إلى إن العدد قد يصل إلى نحو 250 ألف شخص. وتعتبـر قضية البدون من القضايا المؤثـرة بشكل كبير على سجل حقوق الإنسان في الكويت، وهي من المشاكل المعقدة والشائكة والقديمة، وتعود جذورها إلى عشرات السنين، وتكبر مثل كرة الثلج. وتتضمن مسودة برنامج عمل الحكومة، فـي محـور القوى العاملة الخاص بملفات الجنسية والإقامـة غير القانونية، إنشاء هيئـة لشـؤون الجنسية خلال سنـة، وخطوتين أخريين خـلال سنتين هما تجنيس المستحقين (...) ومعالجة ملف المقيمين بصورة غير مشروعة[1].

- **مشـكلة الخلل في التركيبة السـكانية** وهي من المشـكلات المزمنة حيث تعـود لحقبة الثمانينات وأظهرت أرقام رسمية صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، اقتراب أعداد المقيمين في البلاد من 3 ملايين نسمة. وبحسب التقارير الرسمية فإن إجمالي السكان في البلاد حتى يونيو 2022، بلغ 4.464 ملايين نسمة، 1.5 مليون منهم مواطنون، مقابل 2.962 مليون مقيم، 87 % منهم مسجلون كعمالة فـي القطاعات المختلفة.[2] وهناك توجه حكومي أعلن عنه في نوفمبر2022 نحو الشـروع فـي اتخاذ إجراءات عملية لمعالجة ما يعـرف بـ«خلل التركيبة السكانية»، تمثلـت في تكليف مجلس الوزراء لوزير العدل بتعديل التركيبة وتنفيذ كل من وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة إجراءات ميدانية لملاحقة العمالة الهامشية. وتشكل المشكلة أحد أهم الملفات المثارة بين السلطتين تحت قبة عبد الله السالم لعدة عقود تشريعية سابقة.

(1) الأنباء تنشر برنامج عمل الحكومة، نشر في 2022/11/28، جريدة الأنباء الكويتية، رابط مختصر، https://bit.ly/3VpPCS3

(2) الوافدون لامسوا الـ 3 ملايين.. 87 ٪ منهم عمالة، القبس الكويتية، نشر في 13 سبتمبر 2022، رابط مختصر، https://bit.ly/3I2DcfU

- **مشكلة إسقاط القروض** من المشكلات التي تؤرق قطاع كبير من الكويتيين، وتجـدد المطالبـات الشعبيـة والبرلمانية بإسقاطها منذ العـام 2006، ويبلغ عدد المقترضين في الكويت أكثر من 471.5 ألف مقترض بحسب بنك الكويت المركزي فـي إحصائية 2020، وقيمـة القروض الاستهلاكية الممنوحة للكويتيين 1.4 مليار دينار، وإجمالي المقترضين الكويتيين المتخذ بشأنهم إجراءات قانونية نحو 11.48 ألـف مقترض يشكل 2.44 % من إجمالـي المقترضين، وهنـاك سجال تشريعي وفقهي يتعلق بالمشكلة تشهده أروقة المشهد السياسي سواء تحت قبة البرلمان أو في دواوين المواطنين ووسائل الاعلام المحلية، وقد كان لمجلس الأمة في أكثر من فصل تشريعي مقترحات بإسقاطها وتشير التقديرات أن تكلفة تنفيذ هذا الاقتراح بقانـون بشـأن شراء الدولة قروض المواطنين تبلـغ 23 مليار دينار، مشيرة إلى أن أصـل الديـن يبلغ 14 ملياراً، وسيُسدد بموجبه القرض من غلاء المعيشة حتى 85 سنة، وهو ما سجل البنك المركزي تحفظه عن تطبيقه.[1]

مسار التفاعلات في السياسة الخارجية

- جريًـا علـى عادتها ونهجها فـي السياسية الخارجية مـر العام 2022 دون جديـد يذكر في مسـار علاقاتها الإقليمية والدولية التي تتسم في مجملها بالثبات والاستقرار واستمرار تقديم المساعدات الخيرية لدول العالم ودعم قضايا حريات الإنسان، ومناصرة القضية الفلسطينية ورفضها للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيزهـا لمنظومـة العمل الخليجـي المشترك والسعي لعقد شـراكات دولية في مختلـف المجالات حيث شاركت في القمـم الصينية مع دول المنطقة التي عقدت أواخر نوفمبر2022.

- كذلك اتسمت موافقها الخارجية تجاه القضايا المثارة في المنطقة بالثبات مثـل موقفهـا الرافض من الاعتـداءات الحوثية علـى المملكة العربيـة السعودية،

(1) 23 مليار دينار كلفة مديونيات المواطنين، الجريدة، نشر في 2022/12/13، رابط مختصر، https://bit.ly/3Wo35Ll

وضـرورة وضـع حلول جذرية للأزمة في اليمن ورفع المعانـاة عن الشعب السوري وكذلـك رفضها للتدخـل الإيراني في الشؤون الداخليـة وتهديدها لأمن واستقرار جيرانها في المنطقة مع الدعوة لإقامة علاقات متوازنة معها في إطار من التعاون الدولي المشترك القائم على احترام سيادة الدول وحسن الجوار.

- **أزمـة حقل الـدرة :** فـي 2022/3/21 وقّعـت الكويت والمملكـة العربية السعوديـة محضر تطوير حقـل الدرة المغمور في الخليـج العربي في خطوة تأتي تنفيـذا لمذكرة التفاهم التي وقعهـا البلدان في ديسمبر/كانون الأول 2019. فيما أعلنـت إيران بعد أيـام من إعلان إيران أن الاتفاق الموقـع بين السعودية والكويت لتطويـر حقـل الدرة «غيـر قانوني»، مؤكـدة احتفاظها بحق الاستثمـار في الحقل المشتـرك بيـن الدول الثلاث.[1] وقال وزير النفط الإيراني «جواد أوجي»، إن بلاده ستبـدأ تركيب معدات حفر حول حقل الدرة (آرش حسب التسمية الإيرانية)، فيما يعـد خطوة تصعيدية للخلاف. ورفضت الكويت، ادعاءات إيران بشأن أحقيتها في جـزء من حقل «الـدرة» للغاز، واعتبرتـه «مخالفا للقانون الدولـي». وسبق للكويت والسعودية أن احتجتا في 2015، على أعمال تنقيب إيرانية في منطقة حقل الدرة، ما أربك الجانب الإيراني في وقت كانت تتعرض فيه طهران لعقوبات دولية، لتوقف عملياتها.

- **الأزمة اللبنانية:** في أكتوبر/تشرين الأول 2021، طردت الكويت والسعودية والبحرين دبلوماسيين لبنانيين وسحبت سفراءها من بيروت، في أعقاب تصريحات أدلـى بها وزير الإعلام اللبناني السابق «جـورج قرداحي»، تنتقد التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، ليقدم «قرداحي» بعد ذلك استقالته من الحكومة.

- لعبـت الكويـت دور الوساطـة لإعـادة العلاقات إلـى طبيعتها بيـن بيروت والرياضـ، وأكدت أن إجراءات بناء الثقـة مع لبنان تحتاج إلى وقت وخطوات ثابتة

(1) تطوير حقل «الدرة البحري».. بـ 7 مليارات دولار، جريدة الأنباء الكويتية، رابط مختصر، https://bit.ly/3DT2D0Y

وعمليــة يلمسهــا الجميع، وأنه لا يوجد هناك أي توجــه للتدخل بالشؤون الداخلية للبنان وما قدمته مجرد أفكار ومقترحات كإجراءات لبناء الثقة.

- **الحــرب الروســية – الأوكرانية:** كانت الكويت من أوائل الــدول التي أعلنت رفضهــا القاطــع للهجوم العسكري الروســي ضد أوكرانيا، منذ يومــه الثالث. جاء ذلك وفق بيان البعثة الكويتية لدى الأمم المتحدة، عقب فشل مجلس الأمن الدولي فــي اعتمــاد قرار يدين الهجــوم الروسي علــى أوكرانيا، بسبب استخــدام موسكو حــق النقــض «الفيتــو». وحصل مشروع القــرار على موافقة 11 دولــة من إجمالي أعضــاء مجلس الأمن الدولي الـ 15، فيمــا استخدمت روسيا حق الفيتو، وامتنعت 3 دول عــن التصويــت وهي الإمارات والصين والهنــد. وأكدت الكويت على احترام استقــلال وسيــادة أوكرانيا، وأكدت على ضرورة التمســك بالقانون الدولي وميثاق الأمــم المتحدة وساندت الكويت مــع 80 دولة أخرى بالأمم المتحدة، مشروع قرار قدمتــه الولايــات المتحدة وألبانيا لوقف الحرب ضــد أوكرانيا. ولم يساند مشروع القرار أي من الدول العربية سوى الكويت.[1]

مسار التوقعات المحتملة في 2023

- لعب العفو الأميري الأخير عن معارضين في الداخل والخارج دورًا حاسمًا فــي تهدئة الأزمة السياسيــة الداخلية، لكن حالة عدم اليقين لازالت مستمرة حتى بعــد أن حقّقــت المعارضة تقدمًا كبيرًا في انتخابــات مجلس الأمة نهاية سبتمبر/ أيلــول 2022، بحصولهــا على 60 % من مقاعد البرلمان. كمــا تمكّنت المرأة من استعادة حضورها في المجلس بحصولها على مقعدَين، حيث تشهد الكويت أزمات عالقــة منــذ عقود، بدءًا بعــدم القدرة على تنويــع مصادر الدخل وتجــذر الفساد، ومــرورًا بتــردّي الخدمــات العامة، وصــولًا إلى بعض الاختلالات فــي العلاقة بين السلطتين.

(1) الكويت تعلن رفضها القاطع للهجوم العسكري الروسي ضد أوكرانيا، وكالة الأناضول، رابط مختصر، https://bit.ly/3Dp6CRj

- فـوز نواب تيار المعارضـة بغالبية مقاعد المجلس قد يشـكل تحديًا كبيرًا للحكومـة المقبلة التي تواجه مصاعـب اقتصادية وتزايد المطالب الشعبية بإنجاز مشاريع تنموية، وهو ما قد يذهب إلى تكرار السيناريو ذاته الذي شهدته البلاد قبل حل المجلس وإقالة الحكومة.[1]

- الانتخابـات البرلمانيـة التي شهدهـا العام 2022 وإن لـم تأت بمخرجات جديـدة، فإنها شهـدت بعض التفاصيل التي ربما تبعث علـى التفاؤل الحذر بشأن تهدئـة الأجواء وتجـاوز الملفات الخلافات ولو مرحليًا لعبور تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، هذا بخلاف أن المجلس بتركيبته الجديدة يعكس رغبة حقيقية فـي التغييـر وتطـور واضح في معاييـر الاختيار التـي تميل إلى تغليـب المصلحة الوطنيـة العليا مقارنـة بالمصالح القبلية التي كانت تهيمن علـى المشهد لسنوات طويلة.

- من الواضح أن موقف الشارع من الحكومة انعكس داخل صناديق الاقتراع، حيـث خسـر قرابة 20 نائبًا كانوا من المؤيدين للحكومة مقاعدهم، 3 منهم تقلدوا مناصـب وزاريـة في الحكومـة الأخيرة للشيخ صبـاح الخالد الصبـاح وهم: وزير الإعلام والثقافة السابق حمد روح الدين الكندري في الدائرة الأولى، ووزير الشؤون الاجتماعيـة والتنمية المجتمعية ووزيـر الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني السابـق مبارك العرو في الدائرة الثالثة، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق محمد عبيد الراجحي في الدائرة الرابعة.

- معاقبة الحكومة تجاوزت النواب الداعمين لها إلى أولئك أصحاب المواقف الرماديـة -بحسـب الناخبيـن- ممـن يقفـون على مسافـات متساويـة بينها وبين المعارضـة، ومنهم مرشحي «الحوار الوطني» وهو التيـار الذي قام بدور الوساطة

(1) لا يمكن الحديث في الكويت عن معارضة وموالاة، وإنما يمكن الحديث عن تيار بخطاب إصلاحي آخذ في التوسع وزيادة رقعته، وهذا التيار له مطالب مشروعة أهمها محاربة الفساد والتنمية والاهتمام بالمواطن والحفاظ على المال العام ويتشكل من جميع مكونات المجتمع الكويتي.

بيـن الحكومـة والمجلس الذي تم حله دستوريا، فحصـل أحد رموزه الدكتور عبيد الوسمـي، على مقعد بصعوبة بالغة، فيما خسـر المقربون منه مقاعدهم وأبرزهم مساعـد العارضي وفرز الديحانـي في الدائرة الرابعة، وهشام الصالح في الدائرة الثالثة، وبدر الحميدي في الدائرة الثانية.

- وفقًـا لـ «معهد كارنيغـي»، يرى أمير الكويت الراحـل الشيخ صباح الأحمد الجابر أن مأزق البلاد مردّه التركيبة السياسية، حيث يجمع الدستور بين النظامَين الرئاسي والبرلماني، ما يولّد تداخلًا بين عمل الحكومة ومجلس الأمة، هذا التداخل يؤدّي إلى إشعال الخلافات بينهما بصورة مستمرة.[1] وقد تسبّبت هذه الصراعات المزمنـة في عرقلة التنمية، ودفعـت بمؤسسات الدولة إلى خوض معارك سياسية عقيمـة، كانـت نتيجتها تعاقُـب 18 حكومة و7 برلمانات علـى السلطة في الأعوام العشرين الماضية. لذا، بحسب المعهد، من الضروري إصلاح الدستور والمنظومة السياسيـة، إذ قد يـؤدّي تجنُّب تطبيق إصلاحات سياسيـة جريئة من خلال إقرار قوانيـن على غـرار قانون الصـوت الواحد عـام 2012، إلى ترجيح كفـة الميزان لصالـح السلطة التنفيذية وتهدئة المنظومة لبعض الوقت، لكن هذه الإجراءات لن تقدّم حلولًا دائمة إلا إذا اقترنت بعملية إصلاح شاملة.

- هنـاك نوع من التفاؤل الحذر تجاه توجهات العهد الجديد الذي تبني شعار تصحيح المسار ويمكن إرجاع السبب في هذا التفاؤل استعادة الكويتيين الثقة في برلمانهـم ودوره في تحسين أوضاعهم، وإيمانهم بوجود رغبة قوية لدى القيادة في تصحيح المسار، وهو ما يمكن قراءته في خطاب ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابـر الصبـاح، الذي طالب فيه المواطنين بـ «تصحيـح مسار المشاركة الوطنية حتى لا نعود إلى ما كنا عليه لأن هذه العودة لن تكون في صالح الوطن والمواطنين وسيكون لنا في حالة عودتها إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث».

(1) كيف يمكن انقاذ الكويت من أزماتها؟ بدر السيف، مركز كارينغي للشرق الأوسط، رابط مختصر، https://bit.ly/3vjSN2P

- مـن المرجـح أن تظل القضايا العالقـة التي سببت التأزيـم بين السلطتين منذ مجلس2013فتيلًا قابلًا للاشتعال كاستكمال ملفات مكافحة الفساد، وتعديل قانـون المسيء الذي منع بحكم أبدي عدداً مـن المعارضين من المشاركة بالحياة السياسـة، وتعديل قانـون الصوت الواحد فـي الانتخابات البرلمانيـة إضافة إلى ملف العفو بعد أن توقف، والقوانين المقيدة للحرية والمتعلقة بالإعلام الإلكتروني وتعديل التركيبة السكانية وملف إسقاط القروض عن المواطنين.

- فـي ظل ارتفاع أسعار النفط – المصدر الأساس لميزانية الكويت والانفاق الحكومـي- علـى وقـع أزمة الطاقـة العالميـة كأحد تداعيـات الحـرب الروسية الأوكرانيـة يتضـح أنه كلما تراجـع أداء ودور المعارضة البرلمانيـة الفاعلة، زادت مؤشرات الفساد وتباطأت وتيرة التقدم في تنفيذ الاصلاح وخاصة في ظل فترات انتعاش أسعار النفط. وبالتالي كلما تراجع الدور البرلماني والرقابي زادت مدركات الفساد المستتر وتجميد الإصلاح وانتقائيته خاصة خلال فترات تحقيق الفوائض الماليـة. وهـذا مؤشر دال علـى أن العلاقة بيـن المؤسسات الرقابيـة والمجتمع المدني والمواطن لا تبدو راسخة ومتينة بالشكل المنشود. إذ يوجد انفتاح محدود للمؤسسـات الحكوميـة الرقابية علـى التعاون مع المجتمع المدنـي كشريك فاعل وحقيقـي لمكافحة الفساد. وهناك مشكلات في تفعيل إرادة حقيقية لرفع مستوى التعـاون الحكومي البرلمانـي والمجتمعي لترسيخ ثقافة مقاومـة وتعديل معدلات مدركات الفساد.

- من المتوقع أن يشكل برنامج عمل الحكومة مشروع أزمة قادمة بين السلطتين لخلـوه من الأهداف والتشريعات خلال سنـوات الخطة حتى 2024-2025، حيث جـاء البرنامج دون وضـع خطة تنفيذ في كيفية الوصول إلى هذه الأهداف بحسب الجمعية الاقتصادية الكويتية[1]

(1) «الاقتصادية»: برنامج عمل الحكومة ضبابي.. ورؤية الإصلاح معدومة! صحيفة الأنباء الكويتية، نشر في 2022/12/13، رابط مختصر، https://bit.ly/3hNPA8O

قطر..

دبلوماسية الوساطة
واستثمار المونديال كقوة ناعمة

قطـر التـي نجحت فـي كسر الحصار الذي فرض عليها خلال الأزمـة الخليجية التي امتـدت قرابة الخمس سنـوات، اعتمدت خلال الأزمة وبعدها علـى تفعيل قواها الناعمة تـارة بلعـب دور الوساطـة في الأزمـات الدولية، وتارة من خـلال استثمـار مونديال كأس العالـم 2022، وفيمـا يبـدو أن استراتيجيـة الدوحة تتركـز على أن يراهـا العالم ضمن اللاعبين الرئيسيين في المنطقة لتحظى بالحماية الدولية لها كشريك دولي فاعل ومؤثر، وهـذا مـا نجحت فيه حتى الآن وفي هذا التقريـر الاستراتيجي نرصد تفاعلات مسارات الأداء للسياسة الخارجية القطرية على مسارين هما الوساطة الدبلوماسية إقليميًا ودوليًا وتوظيف المونديال كقوة ناعمة فإلى التفاصيل..

مسار التفاعلات الداخلية

- استضافـة المونديـال والاستعداد له تسبب بصدور عـدد كبير من الأخبار السيئـة عـن قطر، إذ تـمّ تسليط الضوء علـى الظروف السيئـة المحيطة بصحة وسلامـة العمـال في البنى التحتيـة لكأس العالـم، والأثر البيئي الكبيـر للبطولة، والحمايـة غيـر الكافية لحقـوق المرأة ومجتمـع الشواذ. لكـن استطاعت الدوحة تجاهل كل الانتقادات، إذ إنها حققت شهرة عالمية بفضل البطولة، ما يُعتبر أساسًا أكبر جائزة لها.

- وشـكل الاستعـداد لمونديـال كأس العالم 2022فـي قطر منصـة دولية للاتهامـات ورصـد الانتهاكات المتعلقـة بحقوق العمال المشاركيـن في بناء البنى التحتية الخاصة بالمونديال وبحسب منظمة العفو الدولية سجلت العمالة الأجنبية فـي قطر زيادة سريعـة بدءاً من عام 2010 الذي مُنحت فيـه قطر حق استضافة بطولة كأس العالم لعام 2022. فنتيجة لأسباب، من بينها الطفرة التي أعقبت ذلك العـام في أعمال البناء والتشييـد، قفز عدد سكان البلاد من 1.6 مليون نسمة في ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 2.7 مليون نسمة في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

ويمثـل العمـال الأجانب 95 بالمئة من القوة العاملة في قطر، وهم يفدون إليها من بعض أكثر بلدان العالم فقراً، ويعملون في قطاعات مثل البناء والفنادق والعمل في المنازل. لكن مع التزايد السريع لأعداد العمال الذين يفدون للاستفادة من الفرص الاقتصاديـة، سقط المزيد منهم ضحايا لنظام العمـل الذي يتسم بالاستغلال في قطر.[1]

⊙ بيـن أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلـول 2022، قابلت هيومن رايتس ووتش 32 عامـلا وافدًا من الهند وكينيا ونيبـال شاركوا مؤخرا في إضرابات أو خططوا لها، وهو أمر محظور في قطر.

⊙ أفـادت منظمات حقوقية أن الحكومة القطرية رحّلت 60 عاملا وافدًا على الأقـل بسبب احتجاجهم في أغسطس/آب2022. وقالت وزارة العمل القطرية في ردّ كتابـي بتاريـخ 18 سبتمبر/أيلول علـى أسئلة هيومن رايتـس ووتش بشأن هذه القضيـة، إن العمـال احتُجزوا في إضراب 14 أغسطـس/آب بتهمة «خرق قوانين الأمن العام في قطر»، لكنها ذكرت أنهم لم يخضعوا للملاحقة الجنائية وأن الحكومة «سهّلـت العودة الطوعية» لبعض العمال بعد دفع أجورهم ومزاياهم غير المدفوعة من خلال صندوق دعم وتأمين العمال بالوزارة.

⊙ فـي 12 أكتوبر/ تشريـن الأول 2022 قالت «هيومن رايتس ووتش» إن على «الاتحـاد الدولي لكرة القدم» (الفيفا) والسلطـات القطرية ضمان حصول العمال الوافديـن، الذيـن جعلوا «كأس العالم فيفا 2022» للرجال فـي قطر ممكنا، على كامـل رواتبهم ومزاياهم وعدم توقيفهم أو ترحيلهـم لمشاركتهم في الاحتجاجات. ومعالجة المظالم الكامنة وراء انتهاكات الأجور.[2]

مسارات التفاعلات في السياسة الخارجية

(1) تقرير أوضاع حقوق العمال الأجانب في قطر، منظمة العفو الدولية، رابط مختصر، https://bit.ly/3WJnf27
(2) قطر/الفيفا: عالجوا مطالب العمال الوافدين المضربين، هيومن رايتس ووتش، رابط مختصر، https://bit.ly/3C65Dpb

نجحت قطر في2022 تعزيز مكانتها الاستراتيجية كوسيط في حل الأزمات الدولية حيث لعبت قطر عديداً من الأدوار في حل نزاعات إقليمية ودولية كان آخرها رعايتها لاتفاق السلام بين الحكومة ومجموعات مسلحة تشادية، ومن قبلها الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان. وينظر إلى قطر على أنها لاعب إقليمي مهم في المنطقة لامتلاكها علاقات وثيقة مع أطراف واسعة تساعدها على المساهمة في حل الأزمات.

تعزيز العلاقات مع دول المجلس

خلال العام 2022، انعكست المصالحة الخليجية، التي جرى توقيعها في قمّة العُلا في يناير/ كانون الثاني 2021، بشكلٍ إيجابي على العلاقات بين قطر من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى، فيما لم يطرأ تحسُّن كبير على العلاقات بين قطر والبحرين، ربما لضآلة تأثير الأخيرة سياسيًا واقتصاديًا، بالإضافة إلى عدم اهتمام الدوحة بتطبيع العلاقات مع البحرين لعدة أسباب، بعضها يتعلق برواسب تاريخية قديمة.

- مهّدت القمة وما تبعها من استئناف لروابط التجارة والسفر بين الدول الثلاث (قطر من جهة والسعودية والإمارات من الجهة المقابلة)، سلاسة تنظيم مونديال قطر 2022 من كل الجوانب، حيث سهّل استئناف العلاقات الدبلوماسية وحركة السفر بانتظام حركة تنقل المشجعين جوًا وبرًا من السعودية والإمارات وبالعكس، فمن إمارة دبي وحدها كانت هناك رحلتان جويتان إلى الدوحة على رأس كل ساعة طيلة فترة المونديال.[1]

- وحرصت قطر وبمناسبة افتتاح مونديال كأس العالم 2022 على تعزيز علاقاتها مع اشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أعلنت وزارة الداخلية القطرية، عن السماح لمواطني دول مجلس التعاون والمقيمين فيها، بالدخول إلى الدولة عبر منافذها المختلفة دون الحاجة إلى بطاقة «هيا» لغير حاملي تذاكر

(1) الخليج 2022: انعطافه في العلاقات مع الغرب ومونديال قطر يجمع الأشقاء، نون بوست، رابط مختصر، https://bit.ly/3WMaCTV

المونديال، اعتبارًا من يوم الثلاثاء 6 ديسمبر 2022.[1]

- بينما كان تقارب قطر مع الإمارات يسير ببطء مع أبوظبي ومتعثرًا مع البحرين، كانت العلاقات بين الرياض والدوحة تبدو إيجابية منذ اتفاق العلا، حيث تمّت استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدَين منذ العام الماضي، وهو ما لم يحدث حتى الآن بين قطر من جهة والإمارات والبحرين من جهة أخرى. إلا أن رئيس الإمارات، الشيخ محمد بن زايد، وصل إلى الدوحة مطلع الشهر ديسمبر 2022في زيارة مفاجئة هي الأولى له بعد أن أصبح رئيس الدولة في وقت سابق من العام الحالي، فآخر زيارة للشيخ محمد بن زايد إلى قطر قبل الحصار كانت عام 2016.زيارة مهمة في توقيت مهم (استضافة قطر للمونديال)، قُوبل خلالها رئيس الإمارات بحفاوة وترحيب كبيرَين من الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأجرى الزعيمان جلسة مباحثات رسمية. تركّزت حول سبل تعزيز العلاقات وتعزيز التضامن الخليجي ودعم الأمن والاستقرار بالمنطقة، وجدد الشيخ محمد بن زايد التهنئة للشيخ تميم بن حمد والشعب القطري بنجاح استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022بحسب «وكالة أنباء الإمارات الرسمية».[2]

العلاقات مع واشنطن

شهدت العلاقات الأمريكية – القطرية خلال الخمسة الأعوام الماضية تناغمًا غير مسبوق وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي «بلينكن» الذي أشار إلى أن بلاده ترتبط مع قطر بتعاون عميق وروابط أمنية منذ أكثر من 5 أعوام، ولاسيما بعد الوساطة في المباحثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان التي سيطرت على الحكم في أفغانستان، وتعززت العلاقات على نحو أفضل في 2022 خلال الحوار الاستراتيجي بين البلدين الذي يقوم على الشراكة المتينة في مجالات عدة، بما في ذلك الاقتصاد والشؤون

(1) قطر تسمح لمواطني دول مجلس التعاون بالدخول دون الحاجة لـ«بطاقة هيّا»، العربية نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3I3oKUD

(2) رئيس الإمارات في زيارة رسمية لقطر هي الأولى منذ أنهت الرياض وحلفاؤها مقاطعة الدوحة، فرانس 24، رابط مختصر، https://bit.ly/3PYKtiD

المتعلقــة بالعمالة وحقوق الإنسان بحسب تصريح وزير الخارجية الأمريكي «بلينكن» الذي وصف العلاقات بين الدوحة وواشنطن بأنها «في ذروة قوتها».[1]

الموقف من الحرب الروسية – الأوكرانية

ركــزت قطر علــى الوساطة الدبلوماسية كقــوة ناعمة وكرافعة رئيسيــة لتعزيز نفوذها الإقليمــي والدولــي. ومــع ذلك، ظلــت الدوحة حتــى الآن علــى هامش الصــراع الروسي الأوكرانــي، بالرغم من نجاحها في العديد من المبادرات في الماضي. فقد توسطت قطر بين الحوثيين والحكومة اليمنية في أعوام 2008 و2010 و2011، وفي الصراع السياسي فــي لبنــان بين «حــزب الله» والفصائل اللبنانيــة السياسية الأخرى في عــام 2008، وبين «حزب الله» و«جبهة النصرة» في عام 2014.

كمــا توسطت بين الإسلاميين والحكومــة السودانية في دارفور، وبين «حماس» و«فتح»، وبيــن إريتريــا وجيبوتي في عام 2010. وشاركت قطر بعمق فــي عملية السلام الأفغانية، وتم التفاوض على اتفاق انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان في الدوحة في فبراير/ شباط 2020.

وبالرغــم مــن حيــاد قطر المعلن فــي حرب أوكرانيا، فمــن المحتمل أن مــا تتطلع إليه الدوحــة هو تعزيز تعميــق علاقاتها وتحالفاتها الاستراتيجية مــع الغرب دون الدخول في لعبة المحاور والاستقطابات الدولية. وفيما يبدو أن مكسب الدوحة المفاجئ كمورد طاقة بديل لأوروبا جعلها تفضل أن تبقى على الحياد إلى حد ما، ناهيك عن قبول واشنطن لقطر كحليف رئيسي من خارج الناتو في فبراير/شباط 2022.

العلاقات مع إيران

– فــي السنــوات الأخيــرة توطدت العلاقات بين قطــر وإيران، وذلــك خلافا للعلاقات

(1) بلينكن: علاقاتنا مع قطر في ذروة قوتها.. وآل ثاني: الإصلاحات ليست مرتبطة بالمونديال، الخليج الجديد، رابط مختصر، نشر في 2022/11/22 https://bit.ly/3ELqfDX

المتوترة التي تربط إيران بقوى إقليمية أخرى. وتبادل أمير قطر والرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي»، الزيارة في وقت سابق من 2022، وشهدتا توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم.

– كما احتضنت الدوحة أواخر يونيو/ حزيران 2022، جولة مفاوضات غير مباشرة بين الولايات وإيران؛ في محاولة لتقريب وجهات النظر في مسألة إحياء محادثات اتفاق 2015 النووي.

–في 2022/11/24 امتنعت قطر مع 15 دولة أخرى خلال الجلسة الطارئة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي عقدها في مقره في جنيف، والذي يضم 47 دولة عن التصويت على مشروع قرار أجاز فتح تحقيق دولي حول القمع الدامي للاحتجاجات في إيران.[1]

الوساطة بين مصر وتركيا

– نجحت قطر في عقد لقاء تصافح فيه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» ونظيره المصري «عبد الفتاح السيسي» للمرة الأولى قبيل حفل افتتاح مونديال كأس العالم لكرة القدم في قطر. وقالت عدة مصادر مطلعة على الاجتماع لموقع «ميدل إيست آي» إن الدوحة كانت تحاول التوسط لعقد اجتماع قصير بين «السيسي» و«أردوغان» منذ الصيف الماضي. وفيما يبدو أن القطريين أرادوا إظهار أن الرياضة يمكن أن تكون أداة قوة ناعمة مجدية لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار لحل النزاعات الإقليمية والدولية بين مصر وتركيا وكذلك بين ملك المغرب ورئيس الجزائر، الخصمين اللدودين اللذين لا تربطهما علاقات دبلوماسية في الوقت الحالي. لكن غياب الملك «محمد السادس» حال دون حدوث ذلك.[2]

– وقعت تركيا وقطر، في أكتوبر/تشرين الأول 2022، 11 اتفاقية تعاون لتعزيز علاقتهما

(1) قطر تمتنع عن التصويت على قرار بشأن قمع الاحتجاجات في إيران، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3XFd3sE

(2) Erdogan–Sisi handshake: Qatar planned the meeting for months. www.middleeasteye.net ، https://bit.ly/3u6e27M

الاستراتيجيــة في مختلف المجالات، وذلك بعــد ترؤس كل من أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» والرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» الاجتماع الثامن للجنة الاستراتيجية العليــا بيــن البلدين بمدينة إسطنبول. وتجري تركيا وقطــر محادثات في مراحلها النهائية حول تمويل بقيمة 10 مليارات دولار تقدمه الدوحة لأنقرة، من بينها نحو 3 مليارات دولار بحلول نهاية 2022. بحسب ما نقلته وكالة «رويترز» عن مسؤولين تركيين كبيرين.[1]

– وقعت تركيا وقطر 83 اتفاقية منذ تأسيس اللجنة الاستراتيجية العليا بينهما، انخرط فيهــا عــدد كبير من الوزارات بالإضافــة الى مؤسسات حكومية وخاصــة، وعقدت اللجنة اجتماعهــا الثامن بإسطنبول في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2022.[2]وانعقدت دورات للجنة بالتبــادل بين البلدين، الأولى في الدوحة 2015، والثانية بمدينة طرابزون التركية 2016، والثالثــة بالدوحــة 2017، والرابعــة فــي إسطنبــول 2018، والخامســة بالدوحة 2019، والسادسة في إسطنبول 2020، والسابعة بالدوحة 2021.

تطور العلاقات مع مصر

- تطــورت العلاقــات بيــن مصــر وقطر فــي 2022 واتجهت نحــو مزيد من التقــارب البراغماتــي بعد أن اتخذ البلــدان خطوات إيجابية لبــدء مرحلة جديدة عقب أزمة 2017، كان من بينها تشكيل لجنة عليا مشتركة، وزيارات رفيعة متبادلة بين البلدين. واتفقت قطر ومصر، في 20 يناير/كانون الثاني 2021، على استئناف العلاقــات الدبلوماسيــة بينهمــا، وذلك عقب اتفــاق العلا الذي أُبــرم في الـ 6 من الشهر نفسه، والذي تم بموجبه حل الأزمة الخليجية.

- سبق ذلك عدة إجراءات دبلوماسية لتهيئة الأجواء الدبلوماسية بين البلدين ففــي 23 يونيو/حزيــران 2021، قررت مصر تعيين «عمرو الشربيني» سفيراً فوق

(1) Turkey in final stage talks for up to 10 bln funding from Qatar -sources.
www.reuters.com
https://reut.rs/3F7uriH،

(2) Turkey and Qatar strengthen relations by signing 15 new agreements. atalayar.com،
https://bit.ly/3gK3ZlC

العادة لدى قطر، وتلاه بنحو شهر قرار الدوحة تعيين «آل شافي» سفيراً فوق العادة مفوضاً لدى القاهرة، وقدم أوراق اعتماده للرئيس المصري في سبتمبر/أيلول 2021. وزار أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، القاهرة في يونيو/حزيران 2022، لبحث تطوير العلاقات وقضايا أخرى مشتركة.

⊙ وفي مطلع نوفمبر 2022أودع صندوق الثروة السيادية القطري، مليار دولار لدى البنك المركزي المصري، في الوقت الذي تقترب فيه قطر من صفقة للاستحواذ على حصة حكومية في بعض الشركات الكبرى في مصر. ووفق وكالة «بلومبرج»،[1] فإن جهاز قطر للاستثمار، الذي تبلغ أصوله 445 مليار دولار، نقل الأموال وسط مناقشات بشأن استحواذه على حصص مملوكة للدولة في شركات مصرية.

الوساطة في الأزمة الليبية مجددًا

⊙ شهدت الدوحة خلال شهر سبتمبر 2022حراكًا دبلوماسيًا لحلحلة الأزمة الليبية من خلال استقبالها رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، ورئيس البرلمان عقيلة صالح ونجل حفتر، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي يُعتبر من أبرز المتدخلين في الشأن الليبي. ومن المعلوم أن أي حل سياسي تناقشه قطر ومصر لن يكون مستدامًا إلا إذا تم تمثيل «حفتر» وهو أمر تعمل عليه قطر. واتفق الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا «عبد الله باتيلي» مع قطر، على ضرورة اتخاذ الأطراف الليبية إجراءات عاجلة لوضع اللمسات الأخيرة لإطار دستوري يمهد للانتخابات في البلاد. وأضاف أنهما «اتفقا على ضرورة قيام الأطراف الليبية باتخاذ إجراءات عاجلة لوضع اللمسات الأخيرة للإطار الدستوري من أجل إجراء الانتخابات بدعم متناسق من المجتمع الدولي».[2]

(1) Qatar's wealth fund injects 1 billion into Egypt's central bank: reports. dohanews.com. https://bit.ly/3ARfTBb

(2) توافق قطري أممي حول ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعقد الانتخابات الليبية، الخليج الجديد، https://bit.ly/3GSe1vM

⊙ استقبال الدبيبة وبعده صالح ونجل حفتر، يؤكد أن أغلب الأطراف الليبية لازالت ترى في قطر وسيطًا يمكن أن يكون فعالًا، ذلك أن الدوحة لم تتورط بدعم صريح لأي من الأطراف المتنازعة كما أنها لم تشارك في القتال الميداني بين مختلف الأطراف. «ما يرجح كفة قطر أيضًا، أن باقي الأطراف التي تعرض الوساطة بصفة جدية أو غيرها، كتركيا أو الجزائر أو مصر، سبق أن دعمت أحد أطراف النزاع، ما جعلها محل تحفظ من هذا الطرف أو ذلك، خشية عدم الحياد».[1] فضلًا عن ذلك، تدخل قطر إلى الملف الليبي مستعينة بتجاربها السابقة في مجال دبلوماسية الوساطة، إذ تعمل الدوحة في السنوات الأخيرة على أن تكون جزءًا من الحل في العديد من الأزمات والنزاعات الإقليمية عبر التدخل كوسيط.

استمرار دعم القضية الفلسطينية

⊙ واصلت قطر زخمها وسياستها الثابتة في دعم القضية الفلسطينية ففي 2022/11/27 أكدت قطر والأردن على ضرورة وقف إجراءات إسرائيل «اللاشرعية»، وأثرها في تقويض الوصول إلى سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين. جاء ذلك خلال مباحثاتٍ أجراها وزير الخارجية القطري «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني»، ونظيره الأردني «أيمن الصفدي»، في العاصمة الدوحة، في إطار زيارة رسمية بهذا الصدد، وفق بيان لخارجية المملكة الأردنية.

⊙ في 2022/10/31جددت دولة قطر التأكيد على أن الحل الأمثل للتسوية الدائمة والعادلة والشاملة للقضية الفلسطينية هو حل الدولتين، الذي بموجبه تقوم دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، داعيةً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية، وعودة

(1) عودة قطر للملف الليبي.. هل يكون الحل بجعبة الدوحة؟ عائد عميرة، نون بوست، رابط مختصر، https://bit.ly/3XFYsgD

اللاجئيـن، واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غيـر القابلة للتصرف.جاء ذلك فـي بيـان دولة قطر الذي أدلت به سعادة الشيخـة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، المنـدوب الدائـم لدولة قطر لدي الأمـم المتحدة، أمام مجلـس الأمن الدولي في جلسته الدورية عن « الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين».[1]

⊙ في نوفمبر 2022 وتزامنا مع انطلاق مونديال كأس العالم واصلت الحملات الإلكترونية المرحبة بالفلسطينيين في مونديال قطر تصدر موقع «تويتر» في قطر؛ في خطـوة تستهدف التعريف بالقضية الفلسطينيـة والتعرف على حقائقها خلال فعاليـات المونديال الذي شهـد اهتمامًا منقطع النظير بقضيـة فلسطين حيث لا تكاد تجد مباراة أو حدث أو فعالية تشجيعية، إلا وجد فيها علم فلسطين وكوفيتها . علقت على ذلك صحيفة «الجارديان» البريطانية بقولها :» إن هناك صورة لا يراها الغـرب فـي كأس العالم قطر، وهـي أن فلسطين حاضرة بقوة فـي الأجواء العامة للبطولة، بينما إسرائيل «منبوذة».[2]

توظيف المونديال كقوة الناعمة

⊙ تهدف قطر إلى تنمية اقتصادها في مجالات أخرى غير قائمة على الطاقة، مـن خـلال الاستثمار الأجنبـي، ولا تعد قطر استضافة كأس العالم مجرَد ترفيه ومصـدًرا لتوليـد الإيرادات، بل تعـده وسيلًة للتقارب بين الـدول، وهو أمر يعكس الأولويـات الدبلوماسيـة للدولة علـى الصعيديـن الإقليمي والدولـي، وتأمل قطر مـن خلاله إلـى تعزيز علاقتها مع الـدول الأخرى، لا سيما الـدول الإقليمية التي قطعـت العلاقـات الدبلوماسية بيـن عامي 2017 و2021، وترى فـي كأس العالم فرصـة لتحويـل أنظار العالم إلى الشرق الأوسـط، وتأطيرها بوصفها منطقة ذات تقاليـد وثقافة عميقـة الجذور تقوم علـى السلام والوئام وليسـت منصة نزاعات

(1) دولة قطر تجدد التأكيد على أن حل الدولتين هو الحل الأمثل لتسوية القضية الفلسطينية، موقع وزارة الخارجية القطرية، رابط مختصر، https://bit.ly/3WOzGtC

(2) The World Cup tension the west is not seeing: Israelis told to keep low profile ،the Guardian، https://bit.ly/3udGl4h

وصراعـات[1]. ومـن خلال رصد أداء قطـر في الاستعداد للبطولـة الذي استغرق 12 عامًـا منذ إعلان فوزهـا باستضافة البطولة يتضح أنها لم تستهدف المكاسب الاقتصادية وحدها بل وظفت المونديال لتحقيق مكاسب أخرى من أهمها:

- إطـلاق عدد مـن المشاريع الضخمة استعداداً للحـدث، مثل بناء الملاعب الرياضيـة المتطوّرة، والفنادق الفاخرة، وأحدث البنـى التحتية المخصّصة للنقل، واستثمـرت موارد ماليـة ضخمة وأنفقـت حوالي 229 مليـار دولار خلال مسيرة التحضير للمونديال.[2]

- نجحـت قطر من خلال تنظيـم المونديال، في تأكيد دورها كقوة ناعمة في الدبلوماسيـة الدولية، وتحولها لمركز جذب للثروة العالمية، ونقطة التقاء لمصالح الشرق الأوسط.

- فـي مسعى لنشـر تعاليم الدين والثقافة الإسلاميـة، دشنت وزارة الأوقاف والشـؤون الإسلاميـة في قطر، جناحًـا للتعريف بالإسلام وتعاليمـه أثناء فعاليات كأس العالم2022. وتضمن البرنامج الذي يشارك به دعاة من جنسيات عدة، توزيع الكتب المطبوعة بلغات عدة للتعريف بالإسلام وعرض الثقافة العربية، وخصوصا القطرية، والتعريف بها.[3]

- عقـدت قطر عدة شـراكات أمنية وعسكرية غير مسبوقـة لتأمين مونديال 2022، حيـث شاركـت فـي عملية تأميـن المونديال قوات من الولايـات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وبولندا، وإيطاليا، وإسبانيا، وتركيا، وباكستان، والسعودية، والكويت، والأردن، وفلسطين، إلى جانب حلف الناتو.[4]

(1) What is Distinctively Qatari about the World Cup 2022? An Expat Perspective. https://bit.ly/3vkyuT1
(2) Will the World Cup Be the Grand Finale of Qatar›s Megaprojects Era? worldview. stratfor.com. https://bit.ly/3OGkQ5u
(3) كيف تصبغ قطر المونديال بالهوية الاسلامية والعربية؟ صحف + وكالات، https://bit.ly/3ATJRoa
(4) The Security Side of Qatar's World Cup ،Eleonora Ardemagni .https://bit.ly/3iju0Zw

⊙ عززت قطر تعاونها الأمني مع تركيا بمناسبة المونديال ففي بداية أكتوبر/ تشرين الأول 2022، وافق البرلمان التركي على مذكرة رئاسة الجمهورية بشأن تكليف القوات المسلحة بمهام في إطار «درع كأس العالم»، ولمدة 6 أشهر. كما توجهت السفينة الحربية التركية «تي سي جي بورغاز آدا» إلى الدوحة للمشاركة في عملية تأمين المونديال.

⊙ وسعت قطر إطار حزامها الأمني بمناسبة المونديال بعقد عدد من الاتفاقيات الأمنية حيث وافق مجلس الوزراء الباكستاني على اتفاق لتوفير قوات للمساهمة في تأمين بطولة كأس العالم في قطر. وأرسلت فرنسا قوة شرطية مؤلفة من 220 عنصراً، وذلك في إطار الشراكة الأمنية التي وقعتها الدوحة وباريس في 2022. وأعلنت بريطانيا، في مايو/أيار 2022، أنها ستزود قطر بعناصر من القوات الجوية والبحرية الملكية البريطانية لمساعدة قطر في تأمين كأس العالم. وقالت وزارة الداخلية المغربية: «سوف ندعم قطر بموارد لوجيستية استخبارية، لدينا قدرة استخبارية كبيرة تمكننا من مساعدة قطر خلال فترة تنظيم المونديال».[1]

مؤشرات الأداء الاقتصادي في 2022

⊙ رفعت «ستاندرد آند بورز» تصنيف دولة قطر إلى «AA» بسبب تراجع أعباء الديون، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مطلع نوفمبر2022، كما حسنت «موديز» النظرة المستقبلية لها من مستقرة إلى إيجابية مع تأكيد تصنيفها عند «AA3». وأفادت قناة «CNBC عربية» الاقتصادية، أن الوكالة توقعت أن تستمر صناعات قطر في تحقيق مستويات كبيرة من الأرباح والمحافظة على قدرتها على المنافسة من حيث التكاليف؛ بفضل كفاءة عملياتها التشغيلية.[2]

(1) حلفاء الدوحة.. الشراكات العسكرية والأمنية في مونديال قطر، وكالات، https://bit.ly/3u2APBm
(2) «ستاندرد آند بورز» ترفع تصنيف «صناعات قطر» مع نظرة إيجابية، وكالات، https://bit.ly/3VgQaKr

⊙ ارتفع معدل التضخم في قطر خلال سبتمبر/أيلول 2022، بنسبة 6.03 % على أساس سنوي. وسجل بذلك أعلى مستوى خلال عام 2022، لكنه يبقى طفيفاً مقارنة مع موجة التضخم التي تضرب اقتصادات العالم.[1]

⊙ في 15 أكتوبر 2022 فازت شركة «سايبم» الإيطالية، المتخصّصة بأنشطة الحفر ومشروعات الطاقة والبنية التحتية، بعقد من «قطر غاز» قيمته نحو 4.5 مليارات دولار. وبموجب العقد، ستقوم «سايبم» وهي إحدى شركات مجموعة «إيني»، بإنشاء مجمعين بحريين لضغط الغاز الطبيعي، للإنتاج من مشروع حقل الشمال للغاز الطبيعي المسال، قبالة الساحل الشمالي الشرقي لقطر، حسبما أفادت وكالة «نوفا» الإيطالية للأنباء. [2]

⊙ سجل الاقتصاد القطري نموا حقيقيا، بالأسعار الثابتة بلغت نسبته 6.3% خلال الربع الثاني من العام 2022، على أساس سنوي، قياساً بذات الفترة من العام 2021. وأظهرت بيانات صادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى حوالي 171.97 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2022، مقارنةً بنفس الفترة من العام 2021، التي بلغ فيها مستوى 161.71 مليار ريال، ونتج عن ذلك نمو بنسبة 6.3 %.

⊙ تصدرت قطر المركز الأول عربياً في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وقال تقرير صادر عن بنك «كريدي سويس» السويسري، إن قطر تحتل المركز الأول عربياً بحصة فرد سنوية بلغت نحو 183.1 ألف دولار، ما يجعلها الأعلى بين ثروات الأفراد في الدول العربية. وذكر أن الكويت جاءت في المرتبة الثانية، بمتوسط ثروة للفرد تبلغ 171.3 ألف دولار، والإمارات ثالثاً بمتوسط 122.8 ألف دولار للفرد. بينما احتلت البحرين المركز الرابع بقيمة 98 ألف دولار

(1) قطر.. ارتفاع التضخم 6٪ في سبتمبر على أساس سنوي، وكالات، https://bit.ly/3VdBGv9
(2) Italy's Saipem wins 4,5bln contract from Qatargas for North Field project .www.zawya.com .https://bit.ly/3XJfw5l

للفرد الواحد، والسعودية خامساً بقيمة متوسطة تبلغ 84.4 ألف دولار للفرد، فيما احتلت سلطنة عُمان المركز السادس بـ 39.433 ألف دولار.[1]

⊙ أوضح تقرير أصدرته غرفة التجارة في قطر أن النمو المتصاعد للصادرات من 7.7 مليارات ريال في الربع الأول من العام 2022 إلى 8.9 مليارات في الربع الثاني ثم 9.38 مليارات ريال في الربع الثالث، يدل على التحسن المستمر في أداء القطاع الخاص، وعودته القوية لمستويات ما قبل جائحة كورونا.[2] وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى ارتفاع صادرات القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة 24.4 %، لتبلغ 26 مليار ريال قطري، مقابل 20.9 مليار في الفترة نفسها من العام الماضي (الدولار يعادل 3.645 ريالات).

⊙ أكد تقرير صادر عن مجلس الأعمال القطري الأميركي -الذي يعمل تحت مظلة مركز قطر للمال- أن قطر تمكنت من التغلب بنجاح على العديد من التحديات الاقتصادية الأخيرة -بما في ذلك جائحة «كوفيد-19» وغيرها من التحديات- من خلال وضع سياسات استثمار أجنبي مباشر مواتية، وإطلاق مبادرات رئيسية، وسن تشريعات جديدة جاذبة للمستثمرين لتعزيز اقتصادها القائم على المعرفة والمتنوع. وتوقع التقرير أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر من 161 مليار دولار في عام 2021 إلى 201 مليار دولار في عام 2025.[3]

(1) Kuwait 2nd in per capita wealth; Qatar tops in Arab world ،www.arabtimesonline.com، https://bit.ly/3VkJNWD

(2) صادرات القطاع الخاص القطري تنتعش.. وتوقعات باستمرار النمو لمرحلة ما بعد المونديال، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3C43muL

(3) تقرير: الاستثمار الأجنبي بقطر في تصاعد.. و201 مليار دولار ناتج محلي متوقع في 2025، رابط مختصر، https://bit.ly/3PXc8Av

تقييم الأداء ومسار التوقعات المحتملة

- توقع صندوق النقد العربي، نمو الاقتصاد القطري بنسبة 4.4 % خلال العام 2022 وبـ3.6 % عام 2023، بدعم من ازدهار الأنشطة المرتبطة باستضافة الدولة لبطولة كأس العالم «قطر 2022»، ونمو الأنشطة غير الهيدروكربونية، إضافة إلى دورها الحيوي في سوق الغاز العالمي.[1]

- من المتوقع أن يعزز مشروع توسعة حقل الشمال مكانة قطر كمنتج رائد للغاز الطبيعي المسال. حيث تشمل توسعة حقل الشمال الشرقي 6 خطوط إنتاج للغاز الطبيعي المسال ستزيد قدرة الإسالة في قطر من 77 مليون طن سنويا إلى 126 مليون طن سنويا بحلول عام 2027؛ مما يعزز مكانتها كأكبر منتج في العالم.

- وجدت قطر في استضافة كأس العالم الفرصة الذهبية لتطوير بنيتها التحتية الأساسية وتعزيز قطاعاتها الاقتصادية الرئيسية، ونجحت في تأسيس سمعتها العالمية كمركز اقتصادي وتجاري. لكن من غير المرجح أن يضيف مشروع عملاق جديد الكثير لتلك السمعة. وفي السنوات القادمة، وفيما يبدو أن قطر ستركز على التنويع عبر المشاريع العادية وليس المشاريع العملاقة.

- فيما يتعلق بمكاسب قطر من الناحية الاقتصادية من مونديال 2022 فمن المُتوقّع أن تصل قيمة المكاسب الاقتصادية التي ستحقّقها إلى 17 مليار دولار، مقارنة بـ3.31 مليارات دولار في مونديال ألمانيا عام 2006، ومكاسب مماثلة تنوّعت ما بين مساهمة اقتصادية بقيمة 509 ملايين دولار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2010 وفوائد اقتصادية بقيمة 769 مليون دولار للأسر في جنوب أفريقيا عام 2010، ونحو 13.4 مليار دولار في البرازيل عام 2014، و14.5 مليار دولار في روسيا عام 2018.ووفقاً لتوقّعات صندوق النقد الدولي،

(1) 6.3 % نمو الاقتصاد القطري في الربع الثاني من 2022، الخليج الجديد، نشر في 2022/10/5، رابط مختصر، https://bit.ly/3GTr4wR

سيرتفع معدل النمو الاقتصادي في قطر إلى 3.4 % في عام 2022 (ونمو قدره 4.1 % في القطاع غير النفطي) نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات واستضافة المونديال.

⊙ في أغسطس/آب 2022، توقع فيفا أن تصل عوائد مونديال قطر إلى 6 مليارات دولار، وفق ما صرح به الرئيس التنفيذي لبطولة كأس العالم «قطر 2022»، «ناصر الخاطر».[1]

⊙ صحيحٌ أن تنظيم للمونديال هو تتويج لاستراتيجية قطر لكرة القدم، إلا أنها أيضًا نقطة تحوّل في السياسة الخارجية لها. وعند انتهاء البطولة، سيتعيّن على الدوحة التفكير في طرق جديدة لتعزيز طموحاتها الدولية. وسيتوجب على قطر، في إطار استراتيجية ما بعد كأس العالم، تعزيز مكانتها ودورها إقليمًا ودوليًا، بدءًا من إرساء توازن في موقفها من الصين والولايات المتحدة مرورًا بالمساعدة على معالجة نقص إمدادات الطاقة في أوروبا وصولًا إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة الخضراء. وفي حين قد يؤدي ذلك إلى تعقيد المعضلة الأمنية، تشير آخر القرارات القاضية بمنح قطر حقوق استضافة كأس آسيا لكرة القدم للعام 2023 والألعاب الآسيوية للعام 2030 إلى أن قطر ستواصل تركيز اهتمامها على توظيف واستثمار القوة الناعمة لكرة القدم، والرياضة بشكل عام.[2]

⊙ من المتوقع أن دولاً خليجية عدة ستقطف ثمارها اقتصادياً وسياحياً، من مونديال كأس العالم الذي نظمته قطر كالإمارات والسعودية، فيما تقف مملكة البحرين خارج المعادلة، بسبب علاقاتها المتوترة بالدوحة، حتى في ظل التفاؤل الكبير بالحل، خصوصاً في أعقاب اللقاء الذي جمع ملك البحرين «حمد بن عيسى آل خليفة» بأمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، على هامش مؤتمر قمة جدة

(1) بلومبرج: توقعات بإيرادات قياسية لمونديال قطر رغم الحملات ضده، وكالات، https://bit.ly/3u7An4N
(2) كيف سجّلت قطر أهدافًا سياسية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، فرانشيسكو سيكاردي (بتصرف)، رابط مختصر، https://bit.ly/3UFXVIO

للأمن والتنمية، الذي انعقد في يوليو/تموز 2022.

⊙ فيما يبدو أن قطر تتطلّع إلى تحصيل مكاسب أخرى تفوق في أهميتها المكاسب الاقتصادية، حيث ترغب في الوصول إلى مكانة دولية مؤثِّرة، تعزيز أدائها الدبلوماسي وحضورها الدولي، إبراز قوّتها الناعمة، وتحسين الصورة المرسومة عن المنطقة العربية المتخمة بالصراعات.[1] فمن شأن استضافة هذا الحدث الرياضي العالمي الضخم أن يعزِّز ثقة العالم بقطر، ويزيد من حظوظها في إقامات شراكات استراتيجية أكثر، وتكثيف جهود الوساطة لوضع حدٍّ نهائي للخلافات والأزمات السياسية المعقّدة. «وستحاول قطر في 2023 جنى ثمار نجاحها في تنظيم مونديال 2022 لتتوّج جهودها الأخرى كالمساهمة في ضمان أمن الطاقة لبقية العالم من خلال إمدادات الغاز الطبيعي بعد نجاحها في ملفات دولية أخرى مثل التوسُّط لتوقيع اتِّفاق تاريخي للسلام بين الولايات المتّحدة وحركة «طالبان» الأفغانية.[2]»

⊙ فيما يبدو أن لدى قطر رغبة في الاستمرار في الاضطلاع بدور الوساطة الدبلوماسية لإصلاح العلاقات بين الأطراف المنخرطة في صراعات إقليمية في المنطقة مثل مصر وتركيا، والمغرب والجزائر للتقريب بين الرعاة الخارجيين في ليبيا من أجل تمهيد الطريق لاتفاق سياسي أكثر استدامة في ليبيا. ومن المتوقع أن تسعى الدوحة في 2023 من خلال هذه المشاورات إلى الوصول لاتفاق بين صالح وحفتر من جهة والدبيبة وخالد المشري من جهة أخرى، فهم أبرز القوى المتدخلة في الأزمة الليبية والتوافق بينهم إن تحقق ذلك فسيكون خطوة مهمة نحو حلحلة الأزمة.

⊙ فيما يتعلق بإتمام ملف المصالحة بين تركيا ومصر من المتوقع أن يشهد

(1) Qatar 2022: mondiali senza diritti. www.ispionline.it. https://bit.ly/3AUg3HX

(2) مكاسب اقتصادية وسياسية.. كيف تستفيد قطر من المونديال؟ تقارير، الخليج الجديد، رباط مختصر، https://bit.ly/3VC7863

تطـورًا نحو الأفضــل خلال العام 2023 ولا شك أن قطــر أصبحت الآن محل ثقة كلا البلديــن، بعــد نجاحها في إنجاز المصافحة الشهيرة التي كانت شبه مستحيلة وغيــر متوقعة بين «السيسـي» و«أردوغان»، ومن المتوقع أن تكمل قطر المشاورات والوساطــة لتحقيق المزيد من التقارب لحلحلــة الكثير من الملفات المتداخلة بين البلدين في 2023.

الإمارات العربية المتحدة..

تراجع دولة الرفاه
وتعزيز النفوذ الاستراتيجي

بالرغم من الصورة الذهنية التي رسمتها الإمارات العربية المتحدة لنفسها عبر السنوات الماضية عن مستوى الرفاه الاقتصادي الذي تتمتع به الدولة وارتفاع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والوافدين، والتميز في خلق بيئة دولية حاضنة وجاذبة للاستثمارات الخارجية إلا أن هناك تقارير رسمية تشير إلى تراجع دولة الرفاه وتدهور الأوضاع المعيشية إلى الأسوأ وسط موجات متقطعة من التضخم والغلاء والبطالة، وكساد ملحوظ في السوق العقاري، والسياحي بفعل تداعيات جائحة كورونا حيث أشارت تقارير حكومية إلى ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي في الإمارات خلال 2022 إلى 3.7 % مقارنة بـ2.5 % خلال 2021. هذا على المستوى الداخلي.

أما على مسار التفاعلات في السياسة الخارجية خلال العام 2022 يتبين حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز النفوذ والمكانة الاستراتيجية مع التركيز على استخدام آليات القوة الناعمة وتوسيع دائرة الشراكات الاقتصادية والتراجع عن التدخل العسكري كما كان في السنوات الماضية.

كما يلاحظ حرص دولة الإمارات على توسيع النفوذ الاقتصادي في القارة السمراء، والانفتاح الاقتصادي على الصين، والحفاظ على التوازن الاستراتيجي والتنافس الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية وتحسن طفيف في العلاقات مع قطر، إضافة إلى تسريع وتيره التطبيع مع إسرائيل في شتى المجالات بالمقابل وعلى نحو براجماتي شهدت العلاقات التركية الاماراتية تحسنًا في العلاقة الثنائية مدعومًا بعدد من الاتفاقيات لاسيما في المجال العسكري فإلى التفاصيل:

الأوضاع الداخلية.. تحولات على مستوى الرفاه

- شهد العام الماضي 2022 ارتفاعا كبيرًا في مستوى الكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة فعلى الرغم من أن الإمارات تعتبر من أهم الدول المنتجة والمصدرة

للنفط، وتتمتع بالوصول إلى جميع أسواق النفط الدولية، إلا أنها تبيع الوقود محلياً بأسعار أعلى بكثير من بعض الدول المستوردة للمشتقات البترولية مثل: دول آسيا الوسطى ومعظم أمريكا اللاتينية، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث تبيع الإمارات الوقود لسكانها أعلى بما يقرب النصف عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي؛ منذ إعلان الدولة تحرير أسعار الوقود في 2015م. وأقرت لجنة متابعة أسعار الوقود زيادة أسعار البنزين خلال شهر يوليو 2022بمقدار حوالي نصف درهم (0.13 دولاراً) للتر الواحد، حيث أصبح سعر لتر البنزين 4.63 درهماً، ما يعادل 1.26 دولاراً في يوليو 2022، مقارنة بنصف دولار في 2017.

- شهد العام 2022 تعثر سلاسل التوريد بفعل ارتفاع أسعار الديزل الذي يعتبر أحد أهم الركائز الأساسية للمؤسسات التجارية والمصانع، وشاحنات النقل والشحن، وارتفاع تكلفته يؤدي إلى تراجع سلاسل التوريد، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة بشكل عام. وتصنف الإمارات باعتبارها واحدة من الدول الأعلى تكلفة في العالم. وأقرّت لجنة متابعة أسعار الوقود في الإمارات زيادةً في سعر لتر البنزين سوبر (98) نحو 28 فلسًا، والبنزين الخصوصي (95) نحو 28 فلسًا، والبنزين آي بلس (91) نحو 28 فلسًا، والديزل 25 فلسًا. وأعلنت شركات توزيع الوقود الأسعارَ الجديدة، على أن يبدأ التطبيق أول نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إذ شملت التسعيرة الجديدة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 %.[1]

- وتلجأ وزارة الطاقة في حكومة الإمارات إلى تعديل أسعار الوقود في الأسبوع الأخير من كلّ شهر وتقوم الشركات النفطية هناك، مثل «أدنوك» و«إينوك» و«إمارات»، بتطبيق أسعار جديدة اعتبارًا من الأول من كلّ شهر. وقد سجلت أسعار الوقود في الإمارات، لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أول زيادة

(1) أسعار الوقود في الإمارات لشهر نوفمبر 2022.. زيادة جديدة لجميع الأنواع، مجلة الطاقة، نشر في 2022/10/31، رابط مختصر، https://bit.ly/3vf9WKX

بعد 3 أشهر من التراجع.[1]

- زيادة أسعار الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء حيث تعتبر الإمارات الأغلى في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تعرفة الكهرباء سواءً للقطاع السكني أو الشركات، مما أدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين والمقيمين، الذي يواجهون صعوبات معيشية بفعل تداعيات الركود الذي يشهده العالم. ومع إعلانه خفض الدعم الحكومي عن الوقود والكهرباء؛ برّر وزير الطاقة والبنية التحتية سهيل المزروعي ذلك بأنه ضروري للإصلاحات في قطاع الطاقة، خصوصاً في ظل التحديات الكبرى التي يواجهها العالم حاليًا بعد ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وأزمة الطاقة في أوروبا التي باتت أمام تهديد أمن الطاقة بفعل الحرب الروسية – الأوكرانية.

- جدير بالذكر أن أسعار الوقود في الإمارات شهدت ارتفاعات متعددة وقياسية منذ شهر يناير/ كانون الثاني2022 بلغت نحو 80 % تقريبًا. معظم هذه الارتفاعات حصلت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وهو ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط والغاز حول العالم.[2]

- تزايد نسبة البطالة وتراجع التوظيف في 2022 بفعل ارتفاع نسب التضخم على الرغم من أن الإمارات تعد واحدة من الدول الأكثر تنظيماً في مجال الاقتصاد. وبينما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة بين سكان الإمارات بلغ 5 % في 2020؛ تشير إحصائيات غير رسمية إلى أن نسبة البطالة بين المواطنين تتجاوز 20 %.، وصرح رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، على ميحد السويدي، بأن المجلس أجرى أخيراً دراسة حول ملف التوظيف في الإمارة، أظهرت أن عدد الباحثين عن عمل في الشارقة يبلغ نحو 17 ألف مواطن، منهم

(1) أسعار الوقود في الإمارات هي الأعلى خليجياً. BBC عربية، نشر في 2022/11/3، رابط مختصر، https://bbc.in/3WrbWM8

(2) المصدر السابق.

3000 فقط من الذكور[1].

- وفي مارس 2022 أطلق الإماراتيون غضبهم في وسم على مواقع التواصل بعنوان: #الأولوية_للمواطن_الاماراتي_في_التوظيف وحظي بتفاعل واسع. وتساءل عدد كبير من الناشطين الإماراتيين على مواقع التواصل عن أكثر من 10 مليارات دولار كاستثمارات في اسرائيل التي كان بالإمكان استثمارها في الإمارات لإنقاذ الشباب من براثن البطالة وأن هذه الاستثمارات كانت كفيلة باستمرار دولة الرفاه.

- زاد معدل الخلل في التركيبة السكانية في الإمارات في 2022، فبحسب أحدث إحصائية رسمية للأمم المتحدة، يقدّر عدد سكان الإمارات في 2022 بنحو 10.160.617 نسمة، وبذلك تكون في المرتبة 93 في قائمة أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، بنسبة 0.13 % من إجمالي سكان العالم. وبالنظر إلى التركيبة السكانية للإمارات فإن المواطنين يشكلون 11 % فقط بينما الوافدون 89 % ويشكل معدل الهجرة الصافي 1.930 لكل 1000 من السكان.[2] وحذرت كثير من الدراسات من الأثار السلبية لزيادة أعداد الوافدين منذ بداية الثمانينيات ولكن الخلل استمر في التفاقم حيث ارتفع عدد السكان من أربعة ملايين عام 2005 إلى عشرة ملايين تقريباً عام 2020على إثر الهجرة الأجنبية مما خفض نسبة المواطنين من 21 %الى 12 % تقريباً، وقدرت الأمم المتحدة عدد الوافدين (غير الإماراتيين) بنحو 8.587 مليون نسمة في عام 2020م، وبنسبة 87.9 % من إجمالي عدد سكان البلاد.[3]

- ترتكز الإشكالية الرئيسية في مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في

(1) 17 ألف مواطن باحث عن عمل في الشارقة بينهم 3000 من الذكور، الإمارات اليوم، نشر في 2022/11/6، رابط مختصر، https://bit.ly/3I697vJ

(2) انظر: تقرير السكان في الإمارات العربية المتحدة 2022، رابط مختصر، https://edsfze.com/arabic/united-arab-emirates-population-report-2022/

(3) العبث بالتركيبة السكانية في الإمارات وأثره على الدولة والمنطقة، المركز الخليجي للتفكير، رابط مختصر، https://bit.ly/3PUnOUC

التداعيات المترتبة على تعديلات النظام الإماراتي على قانون الجنسية، لاسيما بعد اتفاقية التطبيع مع اسرائيل خوفًا أن تكون الإمارات بوابة رئيسية للانتشار الصهيوني في منطقة الخليج ومن ثم بقية المنطقة العربية.

- في أكتوبر 2022، انتشرت حالة من عدم الرضا من قبل الكثير من الإماراتيين على مواقع التواصل الاجتماعي عقب إعلان الحكومة عن افتتاح أول معبد هندوسي في البلاد في إمارة دبي بتكلفة 16 مليون دولار. واستنكر نشطاء تخصيص هذا المبلغ الضخم لإنشاء المعبد، فيما قارن آخرون بين ما يتعرض له المسلمون في الهند من مضايقات وافتتاح المعبد الهندوسي في الإمارات. من جهة أخرى اعتبر مغردون أن هذه الخطوة هامة للتعايش السلمي بين جميع الديانات في الإمارات لأنها تعد دليلاً على حرية العبادة والمعتقد.[1]

مسار التفاعلات في السياسة الخارجية

شهد العام 2022 تحولات في مسار السياسة الخارجية يجنح نحو تعزيز النفوذ الاستراتيجي عبر بوابة الشراكات الاقتصادية سواء من خلال المزيد من الاستثمارات في عدد من الدول الإفريقية وإسرائيل والدخول في شراكات مباشرة مع الصين والهند وماليزيا، والحرص على الحفاظ على المكانة الاستراتيجية في المنطقة في إطار التنافس والتوازن الإقليمي مع السعودية وإيران، وتعزيز علاقتها مع روسيا وتركيا في المجال العسكري في الوقت الذي تشهد علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية توترًا في عدد من الملفات.

مسار التفاعلات إقليميًا

- **العلاقات مع قطر:** شكلت اتفاقية العلا نقطة انطلاق حقيقية نحو المصالحة بين الإمارات وقطر ووضعها موضع التنفيذ ففي 2022/2/22 أجرى

(1) إماراتيون غاضبون بعد افتتاح معبد هندوسي في دبي.. ما القصة؟ BBC عربية، نشر في 2022/10/7، رابط مختصر، https://bbc.in/3GjHlus

وفـدان مـن الإمارات وقطـر مباحثات رسمية فـي الدوحة لتوطيـد العلاقات بين الجانبيـن ومتابعـة تنفيذ بيان قمة العـلا الخليجية. ونقلت وكالـة الأنباء القطرية «قنـا» أن وفدين رسمييـن من الدولتين عقدا بالدوحة، ثالـث اجتماع لمتابعة بيان «العلا» الذي صدر عن القمة الخليجية التي استضافتها المملكة العربية السعودية في يناير/كانون الثاني 2021.[1]

- في 2022/12/5 أجـرى أميـر دولة قطـر الشيخ تميم بن حمـد آل ثاني مباحثـات فـي الدوحة مع رئيس دولة الإمارات العربيـة المتحدة الشيخ محمد بن زايـد. وقال الديـوان الأميري القطـري إن المباحثات تركزت علـى العلاقات بين البلدين، والسبل الكفيلة بدعمها وتوطيدها في مختلف المجالات؛..وتبادل لوجهات النظر حيال عدد من القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك.[2]

- في 2022/12/5 زار الشيخ محمد بن زايد آل نهيان قطر في زيارة رسمية هي الأولى منذ المصالحة الخليجية التي شهدتها مدينة العلا. وأفادت وكالة أنباء الإمارات «تأتي الزيارة انطلاقا من العلاقات الأخوية التي تربط البلدين وشعبيهما الشقيقين».[3]

- **التدخـل فـي الأزمة اليمينـة:** واصلت الإمـارات توسع دائـرة نفوذها في اليمـن في 2022، من خلال السيطرة على عـدن وموانئها لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية وخاصة مضيق باب المندب ومن خلال السيطرة على الجزر والسواحل اليمينـة وأهمهـا جزيرة سقطـرى عبر المجلـس الانتقالي الجنوبـي الذي تدعمه والمسيطر على أهم المدن» عدن- جنوب « العاصمة المؤقتة.

(1) لمتابعة بيان قمة العلا.. مباحثات رسمية بين قطر والإمارات في الدوحة، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3BgNVip

(2) أمير قطر يجري مباحثات مع رئيس الإمارات في الدوحة، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3uv2QC0

(3) رئيس الإمارات في زيارة رسمية لقطر هي الأولى منذ أنهت الرياض وحلفاؤها مقاطعة الدوحة، فرانس 24، رابط مختصر، https://bit.ly/3Wr0eRL

◆ **العلاقـات مع تركيا:** في عام 2011، وقعـت أبو ظبي وأنقرة مذكرة تفاهم تـم التصديق عليها في 2017 بشـأن التعاون في الصناعات الدفاعية. وعلى مدار أشهـر، عقد مجلس التوازن الاقتصـادي «توازن» الإماراتي وشركة «بايكار» التركية المصنعة لمسيرات«بيرقـدار» الشهيرة مناقشات حول سبل التعاون بين الجانبين، وفي نهاية المطاف قدم الإماراتيون عرضًا بقيمة 2 مليار دولار. وتضمنت الصفقة طلب أبو ظبي تلبية قائمة تضم 120 طائرة «بيرقدار» بدون طيار وذخيرة ووحدات قيادة وتحكم.[1]

◆ بالرغم من أهمية الصفقة لتركية من المتوقع أن ينطوي على إشكالية تتمثل في أن بيع 120 طائرة بدون طيار للإمارات دفعة واحدة من شأنه أن يحدث تغييرًا فـي ميزان التوازن العسكـري الدقيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع قطـر والسعوديـة. إلا أن هذه الصفقة تعد خطوة حقيقية لتعزيز العلاقات الثنائية بيـن البلديـن وتعطي مؤشرًا على أن بوظبي جادة في ضـخ الاستثمارات في تركيا مـن خلال تعزيز الشراكـة الاقتصادية وتعزيز التعاون في مجالـي الدفاع والأمن، لتجاوز الخلاف السياسي الذي خيّم على العلاقات بينهما طوال السنوات الخمس الماضية.

◆ يؤكد ذلك تعهدات أبو ظبي باستثمار 10 مليارات دولار في تركيا، حيث وقّع الجانبان عدداً من الاتفاقات في مجالات بينها الطاقة والبنوك والتكنولوجيا، يذكر أن الرئيـس الإماراتـي الشيـخ «محمد بن زايد»، أجرى فـي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، عندمـا كان وليـا للعهـد، زيارة لتركيا هي الأولى منـذ 10 سنوات، وأجرى مشـاورات موسعـة مع الرئيس «أردوغان»، الذي رد الزيـارة لأبو ظبي في فبراير/ شباط الماضي2022.[2]

---

(1) The UAE just received twenty drones from Turkey. What's the backstory? www.atlanticcouncil.org .https://bit.ly/3VfOK2A

(2) جاويش أوغلو يبدأ زيارة إلى الإمارات.. ويلتقي عبد الله بن زايد، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3UYfZ1H

◆ **التطبيع مع إسرائيل**: عززت الإمارات علاقتها في العديد من المجالات مع إسرائيل خلال 2022، ومنذ توقيع الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، نشطت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية بين أبوظبي وتل أبيب. كما جرى التوقيع على أكثر من 60 اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بينهما، فضلا عن محادثات لاستكشاف آفاق تعاون أرحب في مجالات الطيران والخدمات اللوجيستية والطاقة المتجددة والأمن الغذائي وتحلية المياه والذكاء الاصطناعي وغيرها من مجالات على النحو التالي:

◆ في أوائل يناير/كانون الثاني 2022، أعلنت شركة الدفاعات الإلكترونية الإسرائيلية «إلبيت سيستمز» أنها ستزود سلاح الجوي الإماراتي بأنظمة دفاعية متطورة؛ لحماية طائراتها من الهجمات الصاروخية، وذلك في صفقة بقيمة 53 مليون دولار سيتم تنفيذها على مدى 5 سنوات.[1]

◆ بحسب بيانات الأمم المتحدة، فإنه في الفترة من 2020 إلى 2021، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية السنوية إلى الإمارات من 74 مليون دولار إلى 384 مليون دولار. وتتوقع الرئيسة التنفيذية لشركة أبحاث للبيانات والاقتصاد في دبي «كيتاكي شارما»، أن التجارة بين الإمارات والاحتلال الإسرائيلي ستتجاوز الـ 10 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

◆ كما جرى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين في أوائل عام 2022، أدت إلى إلغاء التعريفات الجمركية على 96 % من السلع المتداولة بين البلدين. ووصل التبادل التجاري بين تل أبيب وأبوظبي إلى 1.7 مليار دولار. بينما يقول سفير إسرائيل في الإمارات أن حجم التجارة بين الدولتين سيصل إلى 5 مليارات دولار في غضون 3 سنوات فقط.[2]

(1)، تقرير: إسرائيل تعتزم بيع منظومة رافائيل للدفاع الجوي للإمارات، الألمانية، رابط مختصر، https://bit.ly/3V76KN2

(2) Israel›s fast-growing trade ties with the UAE. BBC. https://bbc.in/3XtZpIY

◆ ووصلت التجارة الثنائية بين إسرائيل والإمارات خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2022 إلى 616 مليون دولار -بما يشير إلى احتمال وصول الرقم في عام 2022 بأكمله إلى ما يقرب من ملياري دولار. وهذا فقط فيما يخص المنتجات. أما التبادل التجاري في قطاع الخدمات، والذي يغطي كل شيء من السياحة إلى برامج الحاسوب، فيشهد هو الآخر نموا سريعا كذلك.[1]

◆ وفي الجانب الأمني، ووفقاً لوزارة الحرب الإسرائيلية، فقد استحوذت كل من البحرين والإمارات على 7 % من مبيعات الأسلحة لعام 2021-2022، والتي وصلت إلى 11.3 مليار دولار.

◆ في 18 سبتمبر 2022 التقى وزير الدفاع الإسرائيلي «بيني جانتس مع وزير الخارجية الإماراتي «عبدالله بن زايد»، احتفالا بذكرى مرور عامين على توقيع اتفاق التطبيع بين أبوظبي وتل أبيب.[2]

◆ في منتصف أكتوبر2022نشرت الإمارات أول نظام دفاع جوي إسرائيلي من طراز «باراك»، وذلك ضمن عقد يشمل أنظمة دفاعية إسرائيلية أخرى. وكشف ذلك موقع «بريكنج ديفينس» [3]عن مصادر دفاعية (لم يسمها)، قالت إن الإماراتيين يحتاجون إلى عدد كبير من الأنظمة الدفاعية لحماية بعض مواقعهم الحساسة التي تعرضت مرارًا وتكرارًا للقصف بالصواريخ التي أطلقها المتمردون الحوثيون في اليمن.

◆ في مايو/أيار، أبرمت إسرائيل اتفاقية تجارة حرة مع الإمارات، وهي الأولى لها مع دولة عربية، ويقدر مسؤولون أنها ستزيد التجارة من 1.2 مليار دولار إلى

(1) صادرات بـ 384 مليون دولار.. ما حصيلة عامين من التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين؟ الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3hb3PE5

(2) عبد الله بن زايد يلتقي وزير الدفاع في إسرائيل، وكالة الأنباء الإماراتية. وام، رابط مختصر، https://bit.ly/3UnWzTb

(3) Secret air defense system downs Houthi ballistic missile. asiatimes.com. https://bit.ly/3EWjRe2

10 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

◆ **العلاقـات مع إيران:** تـكاد تتسم العلاقات الإماراتية مـع إيران بالاستقرار النسبـي وخلال الأشهر الأخيرة من 2022، شهدت العلاقـات الإماراتية الإيرانية تطـورا إيجابيـا ملحوظا، بعدمـا كان يشوبها التوتر لسنـوات بسبب الجزر الثلاث «طنـب الكبرى» و«طنب الصغرى»، و«أبوموسـى»، المتنازع عليها بين البلدين. وفي يوليـو / تمـوز 2022 بحث وزير الخارجية الإيراني حسيـن أمير عبد اللهيان، مع نظيريه الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، والكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح، سبل تطوير العلاقات.[1]

◆ وفـي 25 سبتمبر 2022 جـددت الإمارات، مطالبتهـا «المشروعة» بحقها فـي الجزر الإماراتية الثلاث، التـي تحتلها إيران. جاء ذلك في كلمة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ألقتها وزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي «ريم الهاشمي»، مجددة مطالبتها بإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث (طنب الكبـرى وطنب الصغرى وأبوموسى). وأشـارت الوزيرة الإماراتية إلى أن التحركات الإيجابية الأخيرة في المنطقة لبناء الجسور تعد أمثلة بارزة لطي خلافات الماضي، مؤكـدة ضرورة تعزيز الموقـف الدولي الرافض للتدخـلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية».[2]

◆ ويؤكد هـذا الاستقرار النسبي في العلاقات مؤشرات التبادل التجاري بين البلدين حيث بلغ حجم التجارة بين إيران والإمارات نحو 8.1 مليارات دولار، خلال 5 أشهر خلال 2022.

◆ ونقلت وكالة «فارس»، عن رئيس غرفة التجارة الإيرانية الإماراتية المشتركة «عرفان شاكري»، قوله إن صادرات بلاده إلى الإمارات سجلت 2.7 مليار دولار في

(1) إيران تبحث مع الإمارات والكويت تطوير العلاقات، وكالة الأناضول، رابط مختصر، https://bit.ly/3VEoM9l
(2) الإمارات تجدد المطالبة بحقها في الجزر الثلاث المحتلة من إيران، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3VrNwRR

الأشهـر الخمسة الأولى من السنة المالية من 22 مارس/آذار حتى 20 أغسطس/ آب الماضييـن. ولامست واردات إيران من الإمارات في الفترة المذكورة لامست 6 مليـارات دولار. وكشف أن «الإمارات في السنة الماضية، كانت المورد الأول للسلع إلى إيران، وتعد شريكا تجاريا هاما بالنسبة لها».[1]

- ومن المتوقع أن يسجل التبادل التجاري البيني السنوي بين إيران والإمارات نحـو 20 مليـار دولار، بانتهاء السنة المالية الإيرانيـة الجارية في 20 مارس/آذار 2023 بحسب «شاكري».

مسار التفاعلات في أفريقيا

- سعـت الإمارات في 2022لتعزيز وضعهـا كبوّابة للأسواق الأفريقية، الأمر الـذي يتناقض جزئياً مع تأكيدها أنها من أهمّ مموّلي مشروعات البنية الأساسية، وسـدّ فجـوات السوق في القطاعـات السريعة النمو، ولا سيمـا منها النقل وتوليد الطاقة والاتصالات.

- رصـدت الإمـارات إمكانيات ضخمـة لبسط نفوذها في القـارة الأفريقية، وخصصـت لهـا وزيـراً خاصاً، هو الشيـخ «شخبوط بن نهيان» الـذي أصبح يتمتع بعلاقـات وثيقـة مع رؤساء ومسؤولين كبار في دول القـارة، يتطلع من خلالها لحل أزمات القارة المختلفة.

- تنشـط الإمارات فـي إقليم «أرض الصومال» (بالمخالفة لقـرارات الحكومة الصومالية الفيدرالية في مقديشو) ورواندا والجزائر، وذلك بعدما وقّعت أخيراً اتفاقات مع مالي لإقامة منصّة لوجيستيات، ومع جمهورية الكونغو الديمقراطية لتطوير وإدارة ميناء مياه عميقة بقيمة مليار دولار، سيكون الأول من نوعه في الجمهورية.

(1) التجارة بين إيران والإمارات تتجاوز 8 مليارات دولار في 5 أشهر، وكالات، رابط مختصر، https://bit.ly/3V7QgEf

- كمـا تجري الإمارات محادثات مع السودان، بشأن مشروع إنشاء ميناء على البحـر الأحمر، بالتزامن مع إعلان توسيـع علاقاتها التجارية مع كينيا، والبدء في محادثات شراكة شاملة بين البلدين.

- أطلقت الإمارات مؤخرا، برنامج اتحاد 7 لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في أفريقيا، ضمن أسبوع أبو ظبي للاستدامة 2022.

- تستثمـر الإمارات فـي موزمبيق نحو 3.3 مليـارات دولار في 52 مشروعاً في قطاعات الزراعة والتعليم والبترول وغيرها (بينما لم يتجاوز حجم التجارة بين البلديـن 25 مليـون دولار في عام 2018). كما تبـدأ استثمارات في قطاع البترول النيجيـري فـي العام المقبـل (عبر مشروع مشتـرك بين شركة أبـو ظبي الوطنية للبترول وأرامكو السعودية ومؤسسة البترول الوطنية النيجيرية).

- تنشـط الإمـارات في أفريقيا عبـر ذراعها المهمّة «موانئ دبـي العالمية»، التـي تُوسّـع حاليـاً عملياتهـا في السنغـال لبناء وتشغيـل ميناء «دوفيوتشر» في العاصمة داكار. وخلال العقد الماضي، ووفق بيانات رسمية، ضخ صندوق أبو ظبي للتنميـة، نحـو 1.3 مليار دولار لتمويل 90 مشروعـاً في 65 دولة، من بينها 7 دول أفريقيـة (مالي، سيشل، توجو، ليبيريا، الصومال – ولاية أرض الصومال، السودان والمالديـف). وتشيـر تقارير من الأمم المتحدة ومصـادر أخرى إلى أن 95 % من الإنتاج من شرق ووسط أفريقيا ينتهي في دبي.

- **العلاقـات مع المغـرب:** قادت الإمـارات مبادرة تضمـم 35 دولة، لدعم سيـادة المغرب على الصحراء الغربية. منها: البحرين والسعودية وبوركينا فاسو وبوروندي والجابـون وجواتيمالا وغينيا والكويت وسلطنة عمان وقطر والسنغال وسيراليون والدومينيكان وزامبيا والمالديف واليمن. يشار إلى أنه في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، افتتحت الإمارات، قنصلية عامة لها في العيون، كبرى مدن إقليـم الصحـراء، لتكون أول دولـة خليجية تفتتح قنصلية بالإقليـم، وثالث دولة

عربية بعد جيبوتي وجزر القمر.

- ويشهد إقليم الصحراء منذ العام 1975 نزاعا بين المغرب وجبهة «البوليساريو»، وذلك بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده في المنطقة. وتحول النزاع إلى مواجهة مسلحة بين الجانبين، توقفت عام 1991 بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية من الأمم المتحدة. وتقترح الرباط حكما ذاتيا موسعا للإقليم تحت سيادتها، بينما تدعو «البوليساريو» إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تؤوي عشرات الآلاف من اللاجئين من الإقليم.[1]

مسار التفاعلات دوليًا

- **العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:** رغم التحالف الاستراتيجي الممتد لعقود طويلة شهدت العلاقات بينهما توترا ملحوظاً في 2022 لسعى الإمارات لرسم مسار خاص بها في العلاقات الخارجية بعيدًا عن النفوذ الأمريكي. فآخر خلاف بين البلدين كان بشأن صفقة أسلحة تُقدّر بأكثر من 23 مليار دولار، وكان الرئيس السابق دونالد ترامب قد وافق عليها أول الأمر ضمن مبادرته لصنع السلام في المنطقة العربية بعد تطبيع الإمارات علاقاتها مع إسرائيل مقابل خمسين طائرة من طراز F-35 أكثر المقاتلات الأمريكية تطوّرًا.[2]

- تابعت إدارة بايدن الصفقة بعد حصولها على وعود بضمانات مهمة كالحيلولة دون وصول شبكة الاتصالات الصينية هواوي الجيل الخامس-التي ثبّتتها الإمارات على شبكتها- إلى أحدث تكنولوجيا قتالية أمريكية، وقالت الإمارات إنها لن تزيل معدات شركة هواوي إلا إذا أُتيح لها بديل متقدم وبثمن معقول. وقال مصدر مطلع لصحيفة «فاينانشيال تايمز» إن الإمارات انزعجت من محاولة واشنطن فرض

(1) الإمارات تقود مبادرة لدعم «مغربية الصحراء».. حق أم استفزاز للجزائر قبل القمة العربية؟ مركز الإمارات للدراسات والإعلام، رابط مختصر، https://bit.ly/3GN6RsM
(2) العلاقات الإماراتية-الأمريكية: ما الذي تغير؟ معهد دول الخليج العربي في واشنطن، محمد باهارون، رابط مختصر، https://bit.ly/3WDAam6

قيود على استعمال الطائرات بعد بيعها. وقد أدت هذه القيود إلى قيام الإمارات.. بتجميد المحادثات[1].

- زاد من توتر العلاقات الموقف الأخير من التدخل الروسي في أوكرانيا حيث عززت الإمارات علاقتها مع روسيا مما بعث برسائل سلبية إلى حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

- **العلاقات مع فرنسا:** شهدت العلاقات بين الإمارات وفرنسا تطورًا كبيرًا خلال الأعوام الماضية، لتفرز تحالفًا استراتيجيًا سياسيا وعسكريًا، حتى تم توقيع عقد قياسي بقيمة 14 مليار يورو لشراء 80 طائرة حربية من طراز «رافال». في 2022، كما نمت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين بشكل كبير في السنوات الماضية، حتى باتت الإمارات موطنا للفرع الأجنبي الوحيد لمتحف اللوفر. كما أن الإمارات هي موطن أكبر جالية من المغتربين الفرنسيين والفرنكوفونيين في منطقة الخليج.[2]

- **العلاقات مع الهند:** افتتحت الإمارات رسميا، في 2022/10/4، أول معبد هندوسي في البلاد بمنطقة «جبل علي» في إمارة دبي، بتكلفة 16 مليون دولار، ويقع المبنى الضخم، الذي يمزج بين الهندسة المعمارية الهندية والإماراتية، في منطقة ميناء «جبل علي» جنوبا، ضمن مقر يضم العديد من الكنائس. وهذا أول معبد هندوسي في مبنى مستقل بالدولة الخليجية. ويستطيع المعبد استيعاب نحو ألف شخص، وتكلف بناؤه نحو 60 مليون درهم إماراتي (16 مليون دولار).[3]

- وتتبنى حكومة الإمارات ما تسميه سياسة التسامح مع الديانات الأخرى، وعيّنت وزير دولة للتسامح يتولى بشكل خاص التنسيق بين قادة الديانات. وفي

(1) التوترات الإماراتية الأمريكية تعكس التحولات الجيوسياسية في العالم العربي، رابط مختصر، https://bit.ly/3Vnfn59
(2) اللوبي العنيد.. استراتيجية إماراتية للتأثير على السياسة الفرنسية، الخليج الجديد، https://bit.ly/3gpg0wY
(3) افتتاح معبد هندوسي في الإمارات، فرانس24 + وكالات، https://bit.ly/3V1ztmj

فبراير/شباط 2021، أعلن السفير الإماراتي لدى روسيا «محمد أحمد الجابر»، افتتاح معبد الديانات الإبراهيمية الثلاث، الإسلام والمسيحية واليهودية، خلال عام 2022 في أبو ظبي.

- **العلاقات مع ماليزيا:** شهد العام 2022علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية بين الإمارات، التي تسعى لزيادة نفوذها في آسيا، وماليزيا، رغم تعاقب الحكومات في الأخيرة والخلاف العميق بين البلدين حول التطبيع مع إسرائيل، وفضيحة الفساد الكبرى للصندوق الماليزي حيث وصفت صحيفة «تايمز» البريطانية فضيحة الفساد المالي لهذا الصندوق، بأنها «أكبر فضيحة فساد في العالم»، وأشارت إلى أن التحقيقات حول هذا الفساد تجري في 3 قارات.[1]

- وقّع البلدان في 2022عددا من الاتفاقيات بمجال التجارة وتشجيع الاستثمار في البلدين، إضافة إلى مذكرات التفاهم في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والسياحة. وتشير أحدث التقديرات إلى أن التجارة الثنائية بين ماليزيا والإمارات ستصل إلى أكثر من 7 مليارات دولار بحلول نهاية العام 2022، وهي زيادة ملحوظة من 5.4 مليارات دولار العام 2021 و4.93 مليارات دولار في 2020. جدير بالذكر أن الإمارات في 2021 كانت أكبر شريك تجاري لماليزيا، وثاني أكبر وجهة تصدير، وثاني أكبر مصدر استيراد بين دول غرب آسيا.

- في 2 ديسمبر/كانون الأول 2022، شهدت ماليزيا ولادة حكومة جديدة برئاسة «أنور إبراهيم»، وهو التعيين الذي تبعه «بن زايد» بإرسال برقية تهنئة لـ«إبراهيم» بمنصبه الجديد.[2] وقبل ذلك بأسابيع، وتحديدا في نهاية سبتمبر/أيلول 2022، زار رئيس الوزراء الماليزي حينها «إسماعيل صبري يعقوب» (أغسطس/آب

(1) الإمارات وماليزيا.. علاقات متصاعدة رغم فضيحة الفساد الكبرى، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3VJgoG0

(2) حكومة جديدة بماليزيا.. هل تتطور علاقات كوالالمبور مع الخليج؟ الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bit.ly/3XZEPjP

2021 – نوفمبر/تشرين الثاني 2022) الإمارات، في مهمة عمل استمرت 4 أيام؛ حيث بحث مع «بن زايد» التعاون في مجالات عدة بينها الطاقة المتجددة والأمن الغذائي.

- وقّعت الإمارات وماليزيا في 5 ديسمبر/كانون الأول 2022 اتفاقية امتياز تاريخية بين شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» وشركة النفط والغاز الوطنية الماليزية «بتروناس» للمنطقة البرية «رقم 1» في أبوظبي التي تحتوي موارد غير تقليدية.[1]

تقييم أداء مسارات العلاقات الخارجية

- تعكس مؤشرات أداء السياسة الخارجية للإمارات في 2022 حساباتها المتغيرة فيما يتصل بعلاقات دبلوماسية أكثر براغماتية وواقعية من خلال الانفتاح على خصومها ومنافسيها في المنطقة سواء فيما يتعلق بعلاقتها مع إيران أو تركيا أو قطر. ضمن نهج جديد يقوم على تحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية وبناء الجسور مع المحيط الاقليمي، وخفض التصعيد وانتهاج سياسة «صفر مشاكل» مع الجيران والأطراف الإقليمية.

- فيما يتعلق بالنفوذ الإماراتي في أفريقيا يتضح أنه في الوقت الذي تمتدّ مصالح الإمارات الاقتصادية في مختلف أرجاء القارة الأفريقية، فإن المصالح العسكرية والاستراتيجية الإماراتية، أو القوة الخشنة الحقيقية، تتركّز في منطقة القرن الأفريقي. ورغم حرص الإمارات، أحد شركاء الاتحاد الافريقي، على الظهور كقوة تقوم على الدبلوماسية الناعمة، إلا أنه يمكن تلمّس نهجها لتوسيع نفوذها في أفريقيا من خلال مشاركتها في «مبادرة الحزام والطريق» التي تعمل الصين على تنفيذها عبر موانئ متناثرة على السواحل الأفريقية، وأيضا كقوة خشنة

(1) الإمارات وماليزيا توقعان أول امتياز في الشرق الأوسط لموارد النفط غير التقليدية (فيديو)، مجلة الطاقة، رابط مختصر، https://bit.ly/3VZij8L

فـي القرن الأفريقـي. والناظر إلى خريطة الملاحة والموانـئ في الشرق الأوسط والقـرن الإفريقـي سيلاحظ امتـداداً جيوستراتيجيـاً إماراتياً توزع مـا بين اليمن والقـرن الأفريقـي ومصر بعد الاستثمـارات الأخيرة التي أعلـن عنها في ديسمبر 2022 عنهـا فـي صندوق إدارة قنـاة السويس، بعيداً عن مناطـق نفوذ السعودية. وتنشط الإمارات في أفريقيا عبر ذراعها المهمّة «موانئ دبي العالمية»، التي تُوسّع حاليـاً عملياتهـا في السنغال لبناء وتشغيل مينـاء «دوفيوتشر» في العاصمة داكار. وتركّـز دبلوماسية المضائق التي تنتهجهـا الإمارات على ثلاثة مضائق بحرية، هي هرمـز وبـاب المندب والسويس، وتجمـع بين ثلاثة أبعاد متكافلـة في السياسات: الحضـور على مستوى الأمن البحري، والحوار البراغماتـي والمؤسسي بشأن أمن الملاحـة البحريـة، والاستثمارات الاقتصاديـة الجغرافية حول المجـاري المائية الحيوية.[1] فـي المحصلة قد يكـون التواجد الإماراتي في القـرن الأفريقي مُتعلّقًا بهـدف تطويق النفوذ الإيراني في منطقة الممرات الملاحية الاستراتيجية بالقرب من باب المندب.

◆ فيما يتعلق بمسار العلاقات الإماراتية القطرية فيما يبدو أن الزيارة الأخيرة التـي أجراها الرئيس الإماراتي محمد بن زايد في 5 كانون الأول/ديسمبر هي من قبيـل الإقـرار بأن المتغيرات تستلزم تحولات براغماتيـة في السياسة لاسيما بعد المكاسـب الدبلوماسية والإشـادات الدولية التي حققتها قطر تعليقًا على تنظيمها مونديـال كأس العالم 2022. ومن المتوقع أن تنعكـس نتائج هذا اللقاء على جهود واشنطن في المنطقة حيث من المتوقع أن تدعم مساعيها الدبلوماسية المتواصلة لتحسيـن العلاقـات مـع الشركاء العـرب الخليجييـن وفيما بينهـم. وكانت إحدى أولوياتها تحسين شبكة الرادارات والدفاعات الجوية التي توفر الحماية لهذه الدول مـن إيـران، جاراتها العدائية عبر الخليج. ومن المحتمـل أن تُسهل الجولة الأخيرة من الدبلوماسية هذه المهمة. ولكن بشكل عام، تبدو الأحداث الأخيرة وكأنها تشكل

(1) الإمارات وأفريقيا.. ماذا تريد أبوظبي من القارة السمراء؟ الخليج الجديد، نشر في 23 أكتوبر 2022، رابط محتصر، https://bit.ly/3Ezb2pa

تقدماً أكثر من كونها إنجازاً هاماً بحسب «سايمون هندرسون» [1]

- من المتوقع أن تتحسن العلاقات الإماراتية القطرية خلال 2023 في ظل رغبة البلدين في التعاون ضمن منظومة مجلس التعاون للتعاطي مع أبرز المخاطر التي تواجهها المنطقة، لاسيما الملفات الإقليمية عالية الخطورة؛ مثل أزمة الطاقة العالمية، والاضطرابات الحالية في إيران وانعكاساتها على دول الخليج، والتعامل مع تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية التي تلقي بظلالها على المنطقة والعالم.

- فيما يتعلق بالتطبيع مع إسرائيل فيما يبدو أن الإمارات مستمرة في تطبيق اتفاقية إبراهام الذي تضمن أحد عشر بندًا، إلى قبول الطرفين اتخاذ خطوات متبادلة لبناء وتطوير علاقاتهما في مختلف المجالات وشهدها العام الفائت 2022 زخمًا كبير لتسريع وتيرة العلاقات وإبرام الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والزيارات المتبادلة كما أشرنا سابقًا في رصد مسار التفاعلات الخارجية، «يتضح أن اتفاقيات التطبيع الموقَّعة بين الإمارات وإسرائيل -والتي انضمت إليها لاحقًا ة البحرين والسودان- لا تكتسي أهمية سياسية أو رمزية فحسب، بل يُراد لها أيضًا أن تسهِّل التعاون بين البلدين في عدد من المجالات الاستراتيجية. ومن الأدلة على ذلك ازدياد حجم التعاون بين دول الخليج وإسرائيل، مباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات التطبيع، في مجالات: البحرية والطيران والعسكرية. ويمكن النظر إلى التعاون الإماراتي-الإسرائيلي في بعض المجالات الجديدة على أنه نتاج رغبة البلدين في ضمان أمنهما بما يتفق مع مخاوفها الجيوسياسية.»[2]

- فيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية مع ماليزيا وعلى الرغم من هذه العلاقات

(1) سايمون هندرسون هو زميل بيكر في معهد واشنطن ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في المعهد، ومتخصص في شؤون الطاقة والدول العربية والخليج العربي.، انظر: قائد إماراتي يزور قطر: خطوة تقدمية ولكنها ليست إنجازاً هاماً، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، https://bit.ly/3iJklLW

(2)14. التطبيع الإسرائيلي-الإماراتي وتعاونهما الاستراتيجي في مجالي الملاحة البحرية والطيران. إسماعيل نعمان تلجي، مركز الجزيرة للدراسات، https://bit.ly/3Vae7mC

المتصاعدة، إلا أن قضية التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، باتت قضية خلافية كبرى بين البلدين؛ حيث رفضت ماليزيا برلمانا وشعبا توقيع أبو ظبي على «اتفاقية إبراهام» لتطبيع العلاقات مع تل أبيب.

◆ شهدت العلاقات الإماراتية – الإيرانية خلال العام 2022 تحسنًا ملحوظاً كانت له الكثير من الشواهد الدالة عليه حيث أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية في 21 أغسطس/آب 2022 أن سفيرها لدى إيران «سيف محمد الزعابي»، سيستأنف مهامه في السفارة في طهران، وذلك لأول مرة بعد 6 سنوات. وشهدت العلاقات تطورا إيجابيا ملحوظا، بعدما كان يشوبها التوتر لسنوات بسبب الجزر الثلاث «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى»، و«أبوموسى»، المتنازع عليها بين البلدين. سبق ذلك في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، تصريح «على باقري» نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، إن بلاده اتفقت مع الإمارات على «فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية». وأعقب ذلك زيارة أجراها مستشار الأمن القومي لدولة الإمارات الشيخ «طحنون بن زايد»، إلى طهران مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2021، بدعوة رسمية من أمين مجلس الأمن القومي الإيراني الأدميرال «على شمخاني».

◆ فيما يتعلق بالمتغيرات التي شهدتها العلاقات الإماراتية – التركية وتحولها إلى الصيغة البراغماتية ورغبة الطرفين في تجاوز الخلاف السياسي الذي خيّم على العلاقات بينهما طوال السنوات الخمس الماضية، سعت الإمارات لتعزيز مسار المصالحة مع تركيا حيث تعهدت باستثمار 10 مليارات دولار في تركيا، وقد وقّع الجانبان عدداً من الاتفاقات المهمة في مجالات بينها الطاقة والبنوك والتكنولوجيا، بعد تصحيح العلاقات بين البلدين العام الماضي. ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الثنائية بين البلدين خلال 2023 المزيد من التحسن مدفوعة بتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارات المشتركة وتعزيز التعاون في مجالي الدفاع والأمن.

- مـا من شك أن الاختلافات بين الإمـارات من جهة وإيران أو تركيا أو قطر مـن جهـة أخرى لا تزال حاضرة وبقوة في خلفيات المشهد العام، غير أن الإمارات ترى أن الافتقار إلى حوار ثنائي يعزز التعاون مع القوى الإقليمية يجعل الأمور أكثر صعوبـة لصالـح خفض التوتر في المنطقة، وفيما يبـدو أن صانع القرار الإماراتي بـدأ يدرك بعـد عقد من سياسة المحاور المتصارعة والاستقطابات التي خسرت فيهـا جميع الأطـراف، أن التباعد فـي سياسات اللاعبيـن الرئيسيين في الإقليم ينبغـي ألا يمنـع التعاون الدبلوماسي بينهم لتحقيـق مصالح أخرى، وهذا ما دفعها لفتح مسارات الحوار وترميم العلاقات مع الدول الثلاث.

- فيمـا يتعلـق بموقـف الإمارات الداعـم للمغرب نجد أن تزامـن في الوقت الـذي كانت تحـاول فيه الجزائر عقد القمة العربية على أراضيها في ظل خلافات عربيـة –عربية حول الكثير من الملفات في مقدمتها حضور النظام السوري القمة وثانيـا الموقف مـن ليبيا وليس آخرها قضية الصحراء. وفيما يبدو أن هذا الدعم الإماراتي للمغرب له دوافعه ويفهم في إطار الخلاف الإماراتي الجزائري في أكثر مـن ملف لاسيما التقارب الجزائـري الإيراني، وكذلك وقوف الإمارات على نقيض موقف الجزائر الداعم لجبهة البوليساريو، إضافة الى الموقف المختلف من الأزمة الليبيـة التـي تدعم فيه الإمارات علنـا خليفة حفتر بوجه الحكومـة الموجودة في طرابلس والقريبة من الجزائر.

- بالمجمـل فيمـا يبـدو أن الإمارات تتجه نحـو التركيز علـى تعزيز المسار الدبلوماسـي، وعلـى توظيف القوة الناعمـة خدمة لتوسيع مصالحهـا الاقتصادية والشـراكات التجارية للدولـة إقليميًا ودوليًا، لا سيما في ظـل انطلاقها لحقبة ما بعـد يوبيلها الذهبي واستراتيجياتها للخمسين عامـاً المقبلة، وسط منافسة قوية مـن جيرانها في مجلـس التعاون، السعودية، وقطر تلـك المنافسة التي تعكس من جانـب آخر تبدّل التحالفـات وتخفيض التوتر داخل المجلس نفسه بعد المصالحة الخليجية في اتفاقية العلا التي عقدت في 2021.

مؤشرات الأداء الاقتصادي والشراكات

كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي تحاول دولة الإمارات العربية المتحدة معالجة تداعيات جائحة كورنا، والاستعداد لمواجهة تحديات الركود العالمي المرتقب على إثر تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية وأزمة الطاقة التي تشهدها أوروبا، وفيما يلي نرصد مؤشرات الأداء الاقتصادي والشراكات التي أبرمتها الإمارات في 2022، والتوقعات بشأن هذا الأداء وانعكاساته المحتملة في 2023.

- وصل حجم التجارة غير النفطية بين الإمارات والصين إلى 1.72 تريليون درهم خلال 10 سنوات، وفق بيانات رسمية. وبحسب بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، نمت التجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والصين خلال الفترة من 2012-2021 بنسبة 78.5 % لتلامس ما قيمته 223.5 مليار درهم بنهاية 2021، مقابل 125.1 مليار درهم في العام 2012. وتجاوز إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين خلال تلك الفترة حوالي 1.72 تريليون درهم، منها 1.53 تريليون درهم واردات، وحوالي 64 مليار درهم قيمة الصادرات غير النفطية، وقرابة 121 مليار درهم قيمة إعادة التصدير، حسب وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية «وام». [1]وأظهرت البيانات أن النصف الأول من العام 2022 سجل تبادلا تجاريا غير نفطي بين الإمارات والصين بقيمة 118.4 مليار درهم توزع بين واردات بقيمة 102.7 مليار درهم، وصادرات غير نفطية بقيمة 5.5 مليار درهم، وإعادة تصدير بقيمة 9.8 مليارات درهم.

- حققت الإمارات فائضا ماليا في إيراداتها الحكومية، بلغ 125.5 مليار درهم (34 مليار دولار)، وذلك خلال النصف الأول لعام 2022.جاء ذلك بعدما

(1) الإمارات تستحوذ على 74 % من إجمالي الاستثمارات الخليجية في دول الآسيان، وكالة وام الإماراتية، https://bit.ly/3gzQtkr

سجلت إيرادات إجمالية بلغت 305.6 مليارات درهم (83.2 مليار دولار)، خلال النصف الأول من العام 2022، حسب وزارة المالية.[1]

- **المزيد من الاستثمارات في مصر:** في شهر نسيان/أبريل الماضي2022 دخلت شركة «أبو ظبي القابضة»، المملوكة من إمارة أبو ظبي، في صفقة بقيمة مليارات دولار أميركي، لشراء حصص في شركات مملوكة من الحكومة المصريّة. وقد شملت الصّفقة تملّك نسبة من أسهم شركة «أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماويّة»، وشركة «الإسكندريّة لتداول الحاويات»، بالإضافة إلى حصص في «البنك التجاري الدولي – مصر» وشركة «مصر لإنتاج الأسمدة – موبكو». وفي قطاع التكنولوجيا، دخلت الشركة الإماراتيّة كمساهم في شركة «فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونيّة»، بصفقة زادت قيمتها عن 54.9 مليون دولار.[2]

- وفي 2022/10/26 أعلن وزير الاقتصاد الإماراتي «عبدالله بن طوق»، أن بلاده تعتزم استثمار 20 مليار دولار في مصر خلال 10 سنوات. وجاء ذلك خلال حديثه في مؤتمر مرور 50 عاما على العلاقات المصرية الإماراتية، ولفت إلى أن الاستثمارات المباشرة لدولة الإمارات في مصر تبلغ نحو 28 مليار دولار حتى الآن، فيما يبلغ حجم الاستثمارات المباشرة بين الدولتين 30 مليار دولار.[3]

- تواجه مشاريع عقارية كبرى في الإمارات عقبات، في ظل تغير قيمة العقارات وارتفاع أسعارها بشكل كبير. ويقول تقرير وكالة «بلومبرج» إن المشاريع العقارية المتعثرة أو الملغاة غالبا ما تكون لها تبعات فوضوية، تحدث في خضم إحدى أكبر طفرات الإسكان في العالم. وارتفعت أسعار العقارات الرئيسية بنسبة 89 % على مدى الأشهر الـ 12 الماضية حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022، ما يجعلها أكبر رابح على مؤشر نايت فرانك العالمي الذي يركز على المنازل الأكثر

(1) الإمارات تسجل فائضا ماليا بـ 34 مليار دولار خلال 6 أشهر، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3tQ4zkO
(2) دول الخليج تتسابق على مشاريع الخصخصة في مصر، رابط مختصر، https://bit.ly/3C3LgJj
(3) خلال 10 سنوات.. الإمارات تعلن استثمار 20 مليار دولار في مصر، الخليج الجديد، https://bit.ly/3i7JEY0

جاذبية وتكلفة في المدينة.[1]

توقعات مسار الأداء الاقتصادي في 2023

- توقع البنك الدولي أن يواصل اقتصاد الإمارات انتعاشه مع ارتفاع عائدات النفط، والتعافي التدريجي للقطاعات غير النفطية، بما يعزز مكانة الإمارات كأحد أسرع الاقتصادات في استعادة مستويات ما قبل جائحة «كوفيد -19». وتوقع أن تتعزز الإيرادات المالية في الإمارات مع ارتفاع عوائد النفط، بالإضافة إلى التعافي التدريجي للقطاعات غير النفطية، مما يؤدي إلى فائضٍ مالي يقارب 4.4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2022، على أن يزيد الفائض المالي إلى نحو 5 بالمئة في العام 2023. [2]

- كما توقع البنك الدولي أن تحقق الإمارات فائض في الحساب الجاري يصل إلى 11.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2022، ويرتفع إلى 11.9 بالمئة في 2023، بدعم رئيسي من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي وقعتها الإمارات مؤخراً مع شركاء آسيويين.[3]

- كما توقع صندوق النقد العربي أن يسجل اقتصاد دولة الإمارات نمواً بنسبة 5.8 % في عام 2022، وبنسبة 3.8 % في 2023 بدعم من الاستجابة المبكرة للجائحة وحملة التطعيم الوطنية التي أسهمت في تسريع التعافي الاقتصادي، خصوصاً مع استمرار السياسات الداعمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وانتعاش الأنشطة الاقتصادية التي استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من «إكسبو دبي».

(1) Dubai's Luxury Property Market Is Cashing In on the Global Slowdown. www.bloomberg.com https://bloom.bg/3hZw4Wp

(2) البنك الدولي: اقتصاد الإمارات سينمو 5,9 بالمئة في 2022، العربية نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3VSRrY8

(3) توقعات عالمية إيجابية لنمو الاقتصاد الوطني في 2022، وكالة وام الإماراتية، رابط مختصر، https://bit.ly/3ix7o7W

ورجح الصندوق، في تقرير «آفاق الاقتصاد العربي» الصادر في 17/ أغسطس 2022، أن تستعيد القطاعات المتضررة مستويات ما قبل الجائحة مدعومة بفتح النشاطات بنسبة 100% وتدفق الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن بيئات آمنة في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية، إضافة إلى الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، واستمرار السياسات والإصلاحات الهادفة إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ودعم نمو القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية وجذب الاستثمار الأجنبي.[1]

- توقع مصرف الإمارات المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة بنسبة 3.3 % في العام المقبل 2023. وقدر المصرف المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.3 %، فيما من المقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.4 %. وتأتي توقعات المصرف المركزي لنمو الاقتصاد الإماراتي متماشية مع توقعات المؤسسات الدولية الأخرى، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتواصل زخم التعافي في الدولة، لينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 3.6 % في العام المقبل ويواصل الارتفاع تدريجياً إلى 3.7 % و3.9 % في عامي 2024 و2025 على التوالي.[2]

(1) «النقد العربي» يتوقع نمو اقتصاد الإمارات 5,8٪ في 2022، مجلة الاتحاد الإماراتية، رابط مختصر، https://bit.ly/3FvrCIb

(2) انظر: اتحاد المصارف العربية نقلا عن البيان الإماراتية، نشر في 2022/6/5، رابط مختصر، https://bit.ly/3VDVcAZ

البحرين..

المزيد من التطبيع
وتحسن طفيف في الاقتصاد

تحاول المملكة الخليجية الصغيرة أن تتعافى سريعًا من تداعيات جائحة كورونا، مدفوعة بالمساعدات الخليجية وحزمة من الإجراءات والاصلاحات الاقتصادية ولكن لم تثمر هذه الإجـراءات التحسـن المنشود حتى الآن، وعلى الصعيد السياسي زادت البحرين من وتيرة التطبيـع مع إسرائيـل على نحو غير مسبوق وعززت التعاون معهـا بالكثير من الاتفاقيات والشـراكات الاقتصاديـة، في هذا التقرير نرصد المزيد مـن التحولات الاستراتيجية في مملكة البحرين سواء على مستوى مسار الأداء الداخلي سياسيًا واقتصاديًا أو على مستوى السياسـة الخارجيـة لاسيما مع الأطراف الإقليمية التي شهـدت توترًا معها في العلاقات خلال السنوات الماضية مثل قطر وتركيا فإلى التفاصيل.

مسار التغيرات والتحولات الداخلية

شهـدت مملكـة البحرين خلال العام 2022 عدة متغيرات علـى المستوى الداخلي لعل أبرزهـا تسويـة ملف البدون وإجـراء الانتخابات البرلمانية وسـط مقاطعة كبيرة من كافة أطياف المعارضة وفيما يلي رصد لأبرز هذه المتغيرات:

- في أكتوبر 2022 أصدر ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمرا ملكيا يقضي بمنح الجنسية البحرينية لمن تبقى من المقيمين من عديمي الجنسية (البـدون) وتسهيل عودة جميع الأشخاص المقيمين بالخارج من عديمي الجنسية ولهم أقارب يحملون الجنسية البحرينية في البحرين والذين يقدر عددهم بحوالي ألف شخص.[1]

- لعـل من أبرز المتغيـرات التي شهدها العـام 2022 الانتخابات البرلمانية والبلدية التي جرت في 12 نوفمبر 2022حيث تنافس أكثر من 330 مرشحا من بينهم

(1) الملك حمد ينهي مشكلة البدون في البحرين، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3uhjfK5

73 امـرأة للفوز بـ 40 مقعدا وسط غياب معارضة حقيقية.[1] ودعت المجموعتان المعارضتـان «الوفـاق» الشيعية و«وعد» العلمانية إلى مقاطعة هذه الانتخابات بعد منعهمـا مـن تقديم مرشحين تابعين لهما على خلفية حلهما سنتي 2016 و2017. وكذلك قاطعت جمعيـة الإصلاح الاجتماعي المنسوبة لجماعة الإخوان المسلمين فـي البحريـن فيما أعلنت اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة الانتخابات في البحرين أن نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية والبرلمانية بلغت 73 في المائة لتسجـل أكبـر مشاركة في تاريخ الحيـاة النيابية بالبلاد منـذ أول انتخابات نيابية وبلديـة عقدت في عـام 2002.[2] وحققت المرأة البحرينية إنجازاً تاريخياً بفوزها بثمـان مقاعد برلمانيـة في انتخابات البحرين النيابيـة والبلدية 2022، وهو أكبر عدد من النساء يصل لقبة البرلمان في تاريخ المملكة. فيما تجاوزت نسبة التغيير في البرلمان 80 بالمئة بوصول 33 نائباً جديداً إلى البرلمان، وتحمل هذه الجولة من الانتخابات النيابية والبلدية 2022 أهمية خاصة كونها تتزامن مع مرور عقدين على أول انتخابات برلمانية وبلدية في المملكة.

⊡ هناك حالة من الاحتقان السياسي لازالت تسود البحرين حيث قالت منظمة «هيومـن رايتـس ووتش» في تقرير صدر في أكتوبر/تشريـن الأول 31/ 2022 إن الحكومة البحرينية تستخدم قوانين العزل السياسي وسلسلة من التكتيكات الأخرى لإبقاء النشطاء وأعضاء أحزاب المعارضة السابقين خارج المناصب العامة وغيرها مـن جوانب الحيـاة العامة. ووثّق التقرير الصادر في 33 صفحة، «لا يمكنك القول إن البحريـن ديمقراطيـة: قوانين العزل السياسي فـي البحرين»، استخدام قوانين العـزل السياسي لعام 2018 في البحرين لمنع المعارضين السياسيين من الترشح لمقاعـد البرلمان أو حتـى الخدمة في مجالس إدارة المنظمـات المدنية. وجدت هيومـن رايتس ووتش أن تهميش الحكومة المستهـدَف لشخصيات المعارضة من

(1) البحرين: انتخابات نيابية وسط غياب بارز للمعارضة.. وجماعات حقوقية تندد بـ«قمع سياسي»، فرانس 24، رابط مختصر، https://bit.ly/3VSr8Br

(2) 73 ٪ نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية في البحرين، البيان الإماراتية، رابط مختصر، https://bit.ly/3iA1Eue

الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية في البحرين أدى إلى مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.[1]

⊡ في 2022/10/5 سحبت البحرين ترشحها لعضوية أعلى هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة خلال الانتخابات المقررة بهذا الصدد في أكتوبر2022، بعدما تتالت عليها انتقادات – مزعومة- لانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وأظهر موقع إلكتروني تابع للأمم المتحدة أن البحرين لن تخوض الانتخابات لشغل مقعد لمدة 3 سنوات في مجلس حقوق الإنسان الذي يتخذ من جنيف مقرا له، بدون ذكر تفاصيل.[2]

⊡ وأعطى سجل الأداء الذي نشرته الخدمة الدولية لحقوق الإنسان البحرين علامة خضراء لـ 3 معايير فقط من بين 16 معيارا، وهي واحدة من أقل الدرجات بين البلدان المرشحة. وفي بعض الأحيان يتم انتخاب دول ذات سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان لعضوية المجلس المؤلف من 47 دولة.

⊡ بالمقابل وإزاء هذه الاتهامات وعدم الترشح قال متحدث باسم الحكومة البحرينية لرويترز في بيان إن إرجاء ترشيحها «نتج عن التشاور المستمر مع مجموعتها الجغرافية»، واصفا ذلك بالممارسة الاعتيادية. وأضاف «تبقى البحرين داعمة بشكل كامل لمجلس حقوق الإنسان، الذي تم انتخابها لعضويته 3 مرات، وستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتعزيز أفضل الممارسات العالمية في مجال حقوق الإنسان».[3]

⊡ وفي 2022/12/18 اعتبر مجلس التعاون الخليجي، أن القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي بشأن ملف حقوق الإنسان في البحرين استمرار لادعاءات

(1) البحرين: قوانين العزل السياسي تحظر المعارضة، هيومن رايتس ووتش، رابط مختصر، https://bit.ly/3Y2KRQW

(2) لانتهاكاتها الحقوقية المزعومة.. البحرين تنسحب من انتخابات مجلس حقوق الإنسان، الجزيرة نت، نشر في 2022/10/5، رابط مختصر، https://bit.ly/3FMP9Dm

(3) المصدر السابق.

«مزيفة وغير دقيقة». رداً على تبنى البرلمان الأوروبي مشروع قرار يُطالب البحرين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المدافع عن حقوق الإنسان، البحريني الدنماركي «عبد الهادي الخواجة» وجميع السجناء السياسيين الآخرين. وأدان أعضاء البرلمان الأوروبّي بشدة استمرار استخدام التّعذيب وسوء المعاملة، وناقشوا إسقاط الجنسيّة إلى ما يقارب من 300 فرد، لا سيّما المدافعين عن حقوق الإنسان، وإنهاء تلك الممارسة المستمرة في المملكة.[1]

مسار التفاعلات في السياسة الخارجية

العلاقات مع قطر

- اتسمت العلاقات البحرينية القطرية بالتوتر في السنوات الأخيرة وانهارت تمامًا في يونيو/حزيران 2017 في أعقاب الأزمة الدبلوماسية الخليجية، حيث انضمت البحرين إلى مصر والسعودية والإمارات في قطع العلاقات مع قطر وفرضت حصارًا على جارتها بسبب مزاعم بأنها تدعم «الإرهاب» وأن لها علاقات وثيقة مع إيران. وقد نفت الدوحة الاتهامات وقالت إن المقاطعة تهدف إلى تقويض سيادتها على أرضيها.

- منذ القمة التاريخية لمجلس التعاون الخليجي في العام 2021 في العلا بالسعودية، والتي شهدت نهاية رسمية للخلاف، تحسنت علاقات قطر مع مصر والسعودية وبدرجة أقل مع الإمارات. وبالرغم من التطور، لم يكن هناك إصلاح حقيقي للعلاقات بين الدوحة والمنامة. وبعد أسبوعين من قمة «العلا»، اتهم وزير الخارجية البحريني «عبد اللطيف الزياني» قطر بعدم اتخاذ «المبادرة» لحل

(1) مجلس التعاون الخليجي يستنكر القرار الأوروبي بشأن الملف الحقوقي في البحرين، الخليج الجديد، نشر في 2022/12/18، رابط مختصر، https://bit.ly/3FUE5V5

خلافها مع المملكة.[1]

العلاقات مع تركيا

- ظهـرت تحولات سريعة في علاقات تركيا مع جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع انتهاء حصار قطر بإعلان قمة «العلا» في يناير/كانون الثاني2021. لكـن تعرضـت العلاقـات التركية البحرينيـة لاختبار مهم بعد توقيـع المنامة على «اتفاقيـات إبراهيم» التي أدت إلى تطبيع علاقاتهـا مع إسرائيل. واستنكرت تركيا بشـدة قـرار البحرين قائلة إنه يتعارض مع الالتزامـات التي تم التعهد بها بموجب مبادرة السلام العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

- لـم تقطـع تركيا العلاقـات الدبلوماسية مع البحرين ففـي نوفمبر/تشرين الثانـي 2020، قـدم «أردوغـان» تعازيه للملك «حمـد» بعد وفاة عمـه الذي شغل منصب رئيس الوزراء لفترة طويلة. وزادت وتيرة الاتصالات بين أنقرة والمنامة منذ ذلك الحين.

- التقى وزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو» بنظيره البحريني «عبد اللطيـف بن راشـد الزياني» على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 2022. وكتب على «تويتر»: «سنبني على الزخم الإيجابي الذي وصلنا إليـه مؤخرًا في علاقاتنا». وأتبـع «جاويش أوغلو» هذا الاجتماع بزيارة رسمية إلى البحرين لمدة يومين في يناير/كانون الثاني 2022بدعوة من «الزياني».[2]

- زادت الاتصـالات الدبلوماسيـة في المجال الاقتصـادي. ففي مارس/آذار 2022، زار وزيـر المالية التركـي «نورالدين نبطي» المنامة لحضور اجتماع اللجنة البحرينيـة التركيـة المشتركـة. وأكـد «نبطي» ونظيـره البحريني أهميـة مواصلة

(1) Qatar World Cup 2022: A lost economic opportunity for Bahrain? By AP Muhammed Afsal in Doha ،middleeasteye.net .https://bit.ly/3u9f0QD
(2) Turkey–Bahrain Relations Getting Back on Track، as Erdogan Set to Visit Manama، Sinem Cengiz .https://bit.ly/3VeyO0S

الجهـود لتعزيـز التعاون بين البلدين في المجالات الماليـة والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنموية. ووقّعت الدولتان مذكرة تفاهم في توحيد المقاييس، ومنحت البحريـن تركيا صفة «الشريك المعتمـد» للمركز الدولي لخدمات الشحن البحري والجوي في المملكة، بهدف تطوير الروابط مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

العلاقات مع إيران

ظلـت العلاقـات البحرينية مع إيران علـى وتيرتها السابقة من التوتـر والترقب الحذر والالتزام بالموقف الخليجي الموحد من العلاقات مع إيران وهذا ما أكد عليه الدكتور عبد اللطيـف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين في كلمته خلال المناقشة العامة للـدورة الـ77 للجمعية العامـة للأمم المتحدة في سبتمبـر 2022 حيث أكد على اهتمام مملكـة البحرين «بإقامة علاقات ودية مع جميـع دول منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية».[1] وذلك وفق الالتزام بمواثيق الأمم بمواثيق الأمم المتحدة والقانـون الدولي، ومبـادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، احتراما للقانـون الدولـي وسيادة الدول وقيمها الدينية والثقافيـة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

وحـث أيضا على «تعاون إيـران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقـة الذرية، والعمل على جعـل منطقـة الشرق الأوسط، بمـا فيها الخليج العربي، منطقة خاليـة من أسلحة الدمار الشامل.»

التطبيع مع إسرائيل

- واصلت البحرين تطوير وتعزيز علاقتها مع إسرائيل تفعيلا لاتفاقية التطبيع الـذي وقعتـه، في ظل حكومة «نتنياهو» في عام 2020، بموجب اتفاقيات توسطت

(1) البحرين تؤكد أهمية تغليب الحوار في تسوية النزاعات مشيرة إلى اهتمامها بإقامة علاقات ودية مع جميع دول المنطقة بما فيها إيران، موقع الأمم المتحدة، نشر في 22 أيلول/سبتمبر 2022، رابط مختصر، https://bit.ly/3PPEeh2

فيهـا الولايـات المتحدة تسمى اتفاقيات إبراهيم.ومنـذ التطبيع تعمل المنامة وتل أبيب على تعزيز العلاقات الثنائية. ففي فبراير/شباط2022، وقعت إسرائيل اتفاق تعـاون علمي وتكنولوجي مع البحرين، أعقبه اتفاق للتعاون في الابتكارات الصحية والطبية والبحوث الطبية.

⊡ وفي منتصف سبتمبر 2022، أعلن رئيس دولة الاحتلال «إسحق هرتسوج» أنه يخطط لزيارة البحرين، وذلك بعد قيامه بزيارة الإمارات في يناير/كانون الثاني الماضي.[1]

⊡ وفـي بيان صادر في سبتمبر/أيلول 2022، أشارت إدارة التجارة الخارجية فـي وزارة الاقتصاد والصناعـة الإسرائيلية إلى أن «حجم الصـادرات الإسرائيلية إلـى البحريـن عـام 2021 بلغ نحو 4 ملاييـن دولار، معظمها في مجـالات اللؤلؤ والألماس والمعـادن النفيسة، وكذلـك الكيماويات ومنتجات الصناعـة الكيماوية والآلات والهندسة الكهربائية». ولفتت الإدارة في بيانها إلى أن «حجم الواردات من البحريـن إلـى إسرائيل بلغ حوالي 3.5 ملاييـن دولار، وتحتوي بشكل أساسي على معادن أساسية، إضافةً إلى الوقود».[2]

⊡ وفـي 2022/10/20 وقّعـت إسرائيل والبحريـن، اتفاقًا لتعزيـز وتوسيع التعاون بينهما في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي. وجرى توقيع الاتفـاق، فـي مدينة إيلات (جنوبي إسرائيل)، علـى هامش لقاء دولي حول تقنيات الغذاء من البحر والصحراء الذي انعقد بمبادرة من وزارة الزراعة الإسرائيلية.

⊡ وفـي 2022/10/27 استضافـت البحرين استعراضـا مظليا شاركت فيه جيوشـ الإمـارات والولايات المتحدة والاحتـلال الإسرائيلي، فـي أحدث مظاهر

(1) البحرين تستضيف استعراضا مظليا مع الإمارات وإسرائيل وأمريكا وكالة الأناضول، نشر في 2022/10/27، رابط مختصر، https://bit.ly/3iqH3Zr

(2) إسرائيل والبحرين تُطلقان مفاوضات لاتفاقية «تجارة حرة»، وكالة الأناضول، نشر في 2022/9/20، رابط مختصر، https://bit.ly/3VBMKlj

التطبيع العسكري بين دول الخليج وتل أبيب. بحسب ما نقلت وكالة «الأناضول».

⊡ في 2022/11/6 قال المستشار الدبلوماسي لملك البحرين، إن المملكة ستواصل بناء علاقتها مع إسرائيل بعد فوز رئيس الوزراء السابق «بنيامين نتنياهو» وحلفائه اليمينيين في الانتخابات العامة الإسرائيلية.[1]

⊡ في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، شاركت قوات من الإمارات والبحرين وإسرائيل والقيادة المركزية لقوات البحرية الأمريكية ومقرها البحرين في تدريبات أمنية بالبحر الأحمر، وهي أول مناورة بحرية معترف بها علناً بين الولايات المتحدة وإسرائيل والبلدين الخليجيين.

⊡ وكذلك في مطلع نوفمبر/تشرين الأول 2022 أعلن عن توقيع مذكرة تفاهم بين صادرات البحرين والمعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، بحضور وزير الصناعة والتجارة البحريني، حيث قام بتوقيع المذكرة الرئيس التنفيذي لصادرات البحرين صفاء شريف، والرئيس التنفيذي لمعهد (IEICI) بإسرائيل نيلي شاليف، بحضور سفير البحرين في إسرائيل خالد بن يوسف الجلاهمة.

⊡ جدير بالذكر أن هناك معارضة شعبية مستمرة لمسار الحكومة في التطبيع مع إسرائيل ففي منتصف نوفمبر 2022 خرجت مظاهرات عدة في شوارع البحرين احتجاجًا على زيارة رئيس وزراء إسرائيل نفتالي بينيت إلى المنامة، جرى خلالها حرق العلم الإسرائيلي وترديد شعارات تندد بالتطبيع.[2]

⊡ كما شهد العام الماضي في أواخر يوليو2022 رفض بعض المستويات الرسمية لمسار التطبيع حيث سجلت رئيسة هيئة الثقافة والآثار الشيخة مي بنت محمد آل خليفة رفضها مصافحة سفير إسرائيل في المنامة إيتان نائيه، وتم إقالة

(1) بعد عودة نتنياهو إلى السلطة.. البحرين تتعهد بمواصلة الشراكة مع إسرائيل، الخليج الجديد، نشر في 2022/11/6، رابط مختصر، https://bit.ly/3gJitCv

(2) البحرين.. مظاهرات وغضب يعم المنصات رفضا لزيارة رئيس وزراء إسرائيل، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bit.ly/3WFACAk

الوزيرة على إثر هذا الموقف المخالف لسياسة بلادها من التطبيع.[1]

- وفي 2022/12/23 خرجت تظاهرة في منطقة ستـرة بالبحرين رفضا لإقامة فعاليات «الحانوكا» في البلاد، وكل أشكال التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، ودعما للقضية الفلسطينية. وحمل المتظاهرون الأعلام الفلسطينيّة، إلى جانب لافتات كتب عليها عبارات رافضة للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، مرددين شعارات تؤكّد تمسكهم بالقضيّة الفلسطينيّة.[2]

مسار الشراكات الدولية

عقدت البحرين خلال العام2022 عدة شراكات دولية في محيطها الإقليمي والدولي بهدف تحسين مؤشرات الوضع الاقتصادي ولتعزيز مكانتها الاستراتيجية وفيما يلي نرصد أبرز هذه الشراكات:

- في 25 فبراير 2022 اتفق وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني «زايد بن راشد الزياني»، مع سفير بلاده لدى النظام السوري «وحيد سيار»، على تعزيز التعاون والتنسيق الاقتصادي بين البلدين.

- في مارس 2022وقعت البحرين 6 اتفاقيات تعاون مع الولايات المتحدة، في قطاعات من بينها الصناعة والخدمات اللوجستية وعلوم الفضاء، قبل أن تؤكد أن الشراكة بين البلدين عززت الأمن في المنطقة.[3]

- في مطلع نوفمبر 2022 دعا البابا فرانشيسكو بابا الفاتيكان سلطات البحرين إلى ضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وذلك خلال أول زيارة له

(1) ملك البحرين يقيل وزيرة رفضت مصافحة سفير إسرائيل في المنامة، الجزيرة نت، نشر في 2022/7/24، رابط مختصر، https://bit.ly/3I5YokX

(2) مظاهرة في البحرين رفضا للتطبيع وتضامنا مع القضية الفلسطينية، الخليج الجديد، نشر في 2022/12/24، رابط مختصر، https://bit.ly/3jt0DVo

(3) البحرين توقع 6 اتفاقات مع أمريكا.. وتؤكد: شراكتنا عززت الأمن بالمنطقة، وكالات، رابط مختصر، https://bit.ly/3XIxGEq

إلى البحرين، وأكد بابا الفاتيكان ضرورة تنفيذ الالتزامات حتى لا يكون هناك تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان. كما دعا إلى إتاحة الحريات الدينية كاملة والمساواة في الكرامة وتوفير الفرص للجميع، وشدد على معارضته لعقوبة الإعدام، مؤكدا ضرورة ضمان الحق في الحياة.[1]

- في 2022/11/10 وقعت كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين مذكرة تعاون عسكري بين البلدين في ختام مناورات أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب استضافتها المنامة.

- عززت البحرين شراكاتها الاقتصادية مع باكستان ففي 2022/12/10، أعلن السفير الباكستاني لدى البحرين «محمد أيوب»، أن حجم التبادل التجاري بين إسلام أباد والمنامة يبلغ نحو 160 مليون دولار سنويا، مؤكدًا مساهمة بلاده في تطوير القدرات الدفاعية والأمنية للدولة الخليجية. ولفت إلى وجود أكثر من 100 ألف باكستاني يعيشون في البحرين.[2] وتربط باكستان والبحرين علاقات تاريخية تشمل تعاونا عسكريا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا لا سيما فيما يتعلق باستقرار الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب.

مؤشرات الأداء الاقتصادي في 2022

- يمر الاقتصاد البحريني بأزمة تراجع الإيرادات، خاصة بسبب ما تركته جائحة كورونا من تداعيات حيث ارتفع معدل التضخم السنوي في البحرين خلال شهر يوليو/2022 تموز ليسجل 3.9%، وهو أعلى مستوى منذ مارس/ آذار 2022، بحسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. والبحرين منتج صغير للنفط،

(1) في أول زيارة للبحرين. بابا الفاتيكان يدعو السلطات لضمان حقوق الإنسان الأساسية، الجزيرة نت، نشر في 2022/11/4، https://bit.ly/3UfqmNC

(2) باكستان: حجم التجارة مع البحرين يصل لـ160 مليون دولار، الخليج الجديد، نشر في 2022/12/12، رابط مختصر، https://bit.ly/3WI98dj

وعانى اقتصادها بشدة جراء انهيار أسعار الخام في 2020 بضغط جائحة كورونا؛ ما دفع السعودية والكويت والإمارات لتمديد حزمة مساعدات للمملكة بمقدار 10 مليارات دولار أقرتها الدول الثلاث في 2018.

⊡ أظهرت بيانات رسمية، انخفاض صافي الأصول الأجنبية لمصرف البحرين المركزي، في يوليو/تموز الماضي2022 بنسبة 21.7 بالمئة على أساس سنوي. وأفادت البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، أن صافي الأصول الأجنبية انخفض إلى 1.238 مليار دينار (3.3 مليارات دولار) في يوليو 2022. وتوزعت الأصول الأجنبية بين 2.5 مليون دينار (6.67 مليون دولار) القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب، بالإضافة إلى 1.236 مليار دينار (3.3 مليارات دولار) رصيد ودائع عملات أجنبية.[1]

⊡ في 15 أغسطس 2022 قالت وزارة المالية البحرينية، إن البحرين سجلت فائضا في الميزانية بلغ 33 مليون دينار (88 مليون دولار) في النصف الأول من 2022 مقارنة مع عجز قدره 520 مليون دينار (1.39 مليار دولار) في الفترة نفسها العام الماضي2021. وأضافت الوزارة في بيان أن إجمالي الإيرادات العامة بلغ 1.698 مليار دينار (4.53 مليار دولار)، بزيادة 52%، مقارنة مع النصف الأول في 2021، بينما ارتفع مجمل النفقات 2 % إلى 1.665 مليار دينار، وفق رويترز.[2]

⊡ وانخفضت نسبة البطالة في البلاد إلى 5.7 %. وأضاف أن ذلك حقق وفراً بلغ 33 مليون دينار (حوالي 87.7 مليون دولار) والذي ساهم في تقليل الاحتياجات التمويلية لسداد السندات الدولية للدين العام، ومن ضمنها سندات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي؛ بما يعادل 565 مليون دينار بحريني تم تسديدها حتى شهر يوليو/ تموز 2022.[3]

(1) البحرين.. انخفاض الاحتياطيات الأجنبية 21,7٪ في يوليو، وكالات، https://bit.ly/3OSzMha
(2) ميزانية البحرين تتحول لفائض بـ88 مليون دولار في النصف الأول، العربية نت، https://bit.ly/3AYMtRP
(3) البحرين تعلن تحقيق فائض بالميزانية وخفض نسبة البطالة إلى 5,7٪، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3VAhEdQ

- حققت البحرين فائضاً ضخماً في الحساب الجاري بميزان المدفوعات الدولي بأكثر من 1.3 مليار دينار (3.45 مليار دولار) خلال النصف الأول من العام 2022، مقارنة بفائض يبلغ نحو 73 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي، وبنسبة نمو تبلغ 1760 %. يأتي الارتفاع غير المسبوق في الحساب الجاري نتيجة الفوائض في الميزان التجاري بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار المواد الخام كالألمنيوم والحديد عالمياً. وفي ميزان السلع، بلغت صادرات البحرين أكثر من 6 مليارات دينار، بينما بلغت الواردات نحو 4.3 مليار دينار، محققة فائضاً في ميزان السلع بنحو 1.7 مليار دينار خلال النصف الأول من العام 2022، بحسب صحيفة «الوطن» البحرينية.[1]

- قامت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية، بتعديل النظرة المستقبلية للبحرين من «مستقرة» إلى «إيجابية» بفضل تحسن المسار المالي وتؤكد تقييمي «B/B+». وقالت الوكالة إن النظرة المستقبلية الإيجابية تشير إلى أنها تتوقع أن تواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات المالية لتقليص عجز الميزانية. وترى الوكالة أنه بعد عام 2023، من المتوقع أن يظل المسار المالي مرهونا بأسعار النفط ورغبة الحكومة في مواصلة دعم الميزانية.

التوقعات والمسارات المحتملة

- داخليًا وبعد الانتقادات التي وجّهتها منظمات ووسائل إعلام لانتخابات مجلس الشورى البحريني الأخيرة، من المتوقع أن يُقدِم ملك البلاد، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، على إصلاحات حقيقية تتضمن إصدار قانون بتعديل قانون الحقوق السياسية والمدنية يتيح للأغلبية الشيعية وللمعارضة القدرة على المشاركة السياسية، وهو ما تسعى إليه واشنطن ولندن اللتان تمارسان ضغوطًا على البحرين في هذا السياق.

(1) البحرين تحقق فائضاً في ميزان المدفوعات الدولي بنحو 1,3 مليار دينار، العربية نت، https://bit.ly/3gVOpUp

- كما من المتوقع أن تجري الحكومة البحرينية بعد انتهاء الانتخابات الأخيرة إصلاحات تشمل إلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق معارضين، وإعادة الجنسية المسقطة لبعض السياسيين والصحفيين منذ أحداث عام 2011.

- فيما يتعلق بملف التطبيع مع إسرائيل من المتوقع أن تستمر البحرين في المزيد من تفعيل اتفاقية إبراهام، يؤكد ذلك تنامي العلاقات بين البلدين حيث زار الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، البحرين، في 2022/12/4 في أول زيارة يقوم بها رئيس إسرائيلي إلى المنامة منذ تطبيع العلاقات بين البلدين في سبتمبر /أيلول2020. وقال هرتسوغ، الذي رافقه وفد اقتصادي، إنه سيناقش «سبل تعزيز التعاون الاقتصادي» إلى جانب قضايا تغير المناخ والأمن.

- من المتوقع كذلك أن تستمر وتيرة البحرين في نهج التطبيع حيث إنها فيما يبدو ترى فيه وسيلة لتعزيز علاقاتها الوثيقة بالفعل مع الولايات المتحدة وتوطيد وضعها في واشنطن، خاصة بين المؤيدين لإسرائيل، من أجل تعزيز الدعم الأمريكي للبحرين وغض الطرف عن الانتقادات لسجل حقوق الإنسان في المملكة.

- فيما يتعلق بالعلاقات التركية البحرينية يصادف عام 2023 الذكرى الخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والبحرين. ومن المرجح تعزيز البلدين لمسار العلاقة بينهما فخلال زيارته للبحرين، قال «جاويش أوغلو»: «يجب أن نتأكد من أن عام 2023 سيصبح علامة فارقة في تعاوننا الثنائي». وبالنسبة للبحرين، أصبح من الضروري تنويع شراكاتها مع القوى الإقليمية، لاسيما في مجال الدفاع والتجارة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، زادت صناعة الدفاع التركية من مبيعاتها إلى دول الخليج، لذلك قد يكون هذا مجالاً للبحرين لتعميق التعاون مع تركيا.

- فيما يتعلق بمسار العلاقات مع إيران من المرجح أن تبقى العلاقات بينهما على نسق مستمر من التوتر والترقب الحذر بحسب طبيعة من يتولى السلطة في

إيران؛ إذ تخفت هذه التوترات مع وصول رؤساء إصلاحيين أو معتدلين، وتزداد في حال تسلم السلطة من قبل متشددين، وستبقى على هذه الحالة من المراوحة في ظل وجود الكثير من الملفات التي تشكل ثغرات يمكن أن تتسلل منها أسباب إذكاء الصراع وتصاعد التوترات.

- من المرجّح أن تسعى الحكومة البحرينية خلال العام القادم إلى تحسين علاقاتها المتأزّمة مع قطر، بعد أن خسرت بسوء تقديراتها مكاسب اقتصادية ضخمة كانت يمكن أن تحصل عليها من مونديال قطر 2022.

- فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الاقتصادي توقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل التضخم في البحرين إلى 2.8 % خلال عام 2023 المقبل، على أن يستمر في الانخفاض إلى 2.3 % و2 % عامي 2024 و2025 على التوالي. وأشارت إحصائيات منشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد، إلى استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3 % خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. وكان صندوق النقد توقع في مايو/ أيار الماضي، نمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.4 % في 2022، متسارعا من 2.2 % المسجلة في 2021.[1]

- ستحتاج البحرين على الأرجح إلى المزيد من الحزم المالية من جيرانها الخليجيين على الرغم من إجراءات الإصلاح. وستحتاج إلى الدعم اعتبارا من 2023 فصاعدا. بحسب المحلل الرئيسي المعني بالبحرين لدى فيتش للتصنيفات الائتمانية توبي آيلز.[2]

- من المتوقع أن تتلقى البحرين المزيد من الدعم من دول مجلس التعاون الخليجي مما سيساعد في الحفاظ على الثقة في ربط الدينار البحريني بالدولار.

(1) «النقد الدولي» يتوقع تراجع التضخم في البحرين خلال 3 سنوات، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bit.ly/3gMxOCh

(2) فيتش: البحرين قد تحتاج إلى حزم مالية من الخليج بدءاً من 2023، العربية نت، https://bit.ly/3VxaRlK

بحسب توقعات وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية للبحرين في 2023.[1]

- توقع وزير المالية البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة أن تتمكن البلاد من الوصول إلى نقطة التعادل في الميزانية بحلول العام 2024 بدعم من ارتفاع أسعار النفط. وأضاف أن المنامة ستواصل النظر في خيار إصدار سندات، وسيتم اتخاذ القرار في الوقت المناسب. يذكر أن البحرين رفعت قيمة الضريبة المضافة إلى 10 % أوائل العام الحالي في وقت قدر صندوق النقد الدولي نقطة تعادل الميزانية في البحرين عند سعر برميل نفط يصل إلى 107 دولارات.[2]

- رفع البنك الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي لمملكة البحرين من 3.2 % الى 3.5 لعام 2022، ومن 2.9 % الى 3.1 % لعام 2023، وذلك بحسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي. ويؤكد رفع البنك الدولي لتوقعاته للنمو الاقتصادي في البحري، سير المملكة في الاتجاه الصحيح في خططها التنموية وأهمها خطة التعافي الاقتصادي. وتأتي التوقعات الايجابية لمملكة البحرين بالرغم من خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عن العام الجاري و2023، محذراً من أن الحرب الروسية الأوكرانية فاقمت من الأضرار التي سببتها جائحة كورونا وأن العديد من الدول تواجه ركوداً اقتصادياً في الوقت الحالي.[3]

(1) ستاندرد آند بورز تعدل النظرة المستقبلية للبحرين من «مستقرة» إلى «إيجابية»، العربية نت، https://bit.ly/3gZnpmT

(2) البحرين: الوصول لنقطة التعادل في الميزانية بحلول 2024، المصدر السابق، رابط مختصر، https://bit.ly/3UzCWHu

(3) البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد في البحرين، إيلاف، رابط مختصر، https://bit.ly/3VQUy2W

سلطنة عمان..

مسار ثابت ونظرات متفائلة

لازالت تتبنى سلطنة عمان سياسة خارجية متوازنة ومحايدة، ساعدتها هذه السياسة في الحفاظ على علاقات إيجابية مع الغرب وروسيا والصين ومختلف الدول العربية وإيران والهند وباكستان. ومن واشنطن ولندن إلى بكين والرياض، عمل السلطان «هيثم بن طارق» على ترسيخ مكانة مسقط لدى العواصم الكبرى والخليجية، والحفاظ على الشراكات الاستراتيجية للسلطنة، دون إحداث هزة في علاقاتها الإقليمية والدولية، مع تفعيل سياسة الحياد الإيجابي.

وإقليميا، واصلت سلطنة عمان لعب دور الوساطة في ملفات حيوية للمنطقة، أهمها حرب اليمن، ورعاية المفاوضات بين الحوثيين والرياض، وكذلك التقريب بين السعودية وإيران، بعد نجاحها مع الكويت في إتمام المصالحة الخليجية بين الرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) وقطر، والتي توجت ببيان العلا في يناير/كانون الثاني 2021.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي نرصد أهم التفاعلات الخارجية للسلطنة خلال العام 2022 وكذلك مؤشرات الأداء الاقتصادي محاولين رسم مسار التوقعات في 2023.

مسار التفاعلات في السياسة الخارجية

العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

- تعتبر سلطنة عمان حليف استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، وترتبط عُمان وأمريكا بعلاقات استراتيجية ترتبط بدور مسقط الحيوي في التفاوض الأمريكي مع إيران، حيث لعبت دورا مهما في التوصل إلى الاتفاق النووي بين طهران وواشنطن عام 2015.كما لعبت السلطنة جهودًا كبيرة في دفع عملية السلام بالمنطقة، وحل الأزمة اليمنية وتمديد الهدنة الأخيرة مع المملكة العربية السعودية. كما تستمد السلطنة أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة من حيث

موقعها كمركز متعدد المهام لخدمات دعم الجسر الجوي، وأنشأت واشنطن قاعدة جوية فيها تتمركز بها قاذفات من طراز (B1) وطائرات التزود بالوقود. يشار إلى أن عُمان تستضيف 5 قواعد أمريكية تتبع القيادة الوسطى مباشرة، إضافة إلى مخازن ضخمة للأسلحة والعتاد والذخائر.[1]

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

في مطلع يناير 2022 وقعت سلطنة عمان اتفاقية شاملة للنقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي كانت هي الأحدث في سلسلة من الخطوات الصغيرة التي تُظهر اهتمام الاتحاد الأوروبي بزيادة التعاون الثنائي مع السلطنة.

وتمهد اتفاقية الطيران الطريق للنمو التدريجي للتجارة الثنائية وتوسيع الشبكات بين الخطوط الجوية الأوروبية وشركات النقل الجوي العمانية. ويأتي ذلك كجزء من الاستراتيجية الأوسع لطيران الاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى زيادة التواصل بما يتماشى مع النهج متعدد الأبعاد للاستراتيجية العالمية للاتحاد.[2]

وقد رحبت عُمان بالاتفاقية التي تتناسب مع تركيز السياسة الخارجية للسلطان «هيثم بن طارق» على الدبلوماسية الاقتصادية لترجمة صداقة عُمان للجميع إلى فرص تجارية. كما تتماشى الاتفاقية مع اهتمام الاتحاد الأوروبي المتزايد بتعزيز العلاقات الثنائية والتجارة مع دول الخليج بشكل منفرد بعد فشل مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

العلاقة مع الفاتيكان

- اتفقت سلطنة عُمان على إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الفاتيكان، وذلك تزامنا مع الزيارة التي أجراها البابا «فرنسيس» إلى البحرين في أوائل

(1) واشنطن.. عُمان والولايات المتحدة تعقدان أعمال الحوار الاستراتيجي، وكالات، https//:bit.ly3/U87P61

(2) gro.wisga ?pihsrentraP regnortS a drawoT spetS llamS :namO dna UE. https://bit.ly/3giQvgM

نوفمبر 2022 في ثاني زيارة لدولة خليجية بعد الإمارات، للمشاركة في «ملتقى البحرين للحوار الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني»، الذي تشارك فيه السلطنة. يذكر أن الكويت كانت أول دول خليجية أقامت علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان في عام 1969، ثم البحرين عام 2000 فالإمارات في 2007، فيما لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين السعودية والفاتيكان سوى لقاءات متفرقة.[1]

العلاقات مع إيران

ترتبط سلطنة عمان وإيران بعلاقات متميزة، أهلت مسقط لتلعب أدوار وساطة محورية بين السعودية وإيران، والولايات المتحدة أيضا، والنزاع في اليمن، وغيرها من الملفات. وفي 23 مايو/ أيار الماضي2022، زار «رئيسي» العاصمة العُمانية في أول زيارة إلى بلد خليجي بعد قطر في فبراير/ شباط منذ وصوله لمنصبه في أغسطس/آب 2021. وتؤيد سلطنة عمان إيران في حقها في حيازة برنامج نووي لأغراض سلمية بحسب ما أعلنت عمان، على لسان سفيرها بطهران «إبراهيم المعيني».[2]

كما تدعم عُمان بحماس إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني). وترى مسقط أن جميع الموقعين على الاتفاق النووي – بما في ذلك روسيا – بحاجة إلى الانخراط لدفع واشنطن وطهران لإنقاذ الاتفاق. وببساطة، لا ترى عمان أي بديل واقعي للاتفاق يمكن أن يحل أزمة البرنامج النووي الإيراني سلمياً.

وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أعلنت وسائل إعلام عمانية عن تعزيز التعاون العسكري الإيراني مع عمان وتشكيل لجنة تعاون عسكري بين البلدين. وأجرت إيران وعمان، في 12/أكتوبر 2022، تدريبات بحرية مشتركة، في شمالي المحيط الهندي والمياه الإقليمية العمانية.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية ارتفعت الصادرات الإيرانية إلى سلطنة عُمان بنسبة

(1) البابا فرنسيس يختتم جولته في البحرين بزيارة أقدم كنيسة في الخليج، الحرة ، وكالات ، https://arbne.ws/3hW5HAH

(2) عُمان: من حق إيران حيازة سلاح نووي لأغراض سلمية، وكالات، https://bit.ly/3GBgA5c

124 % خلال 4 أشهر.ونقلت صحيفة «فايننشيال ترليون»،[1] عن رئيس منظمة ترويج التجارة الإيرانية «على رضا بيمان»، قوله، إن إيران قامت بتصدير سلع بقيمة 415 مليون دولار إلى عمان خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني 2022 (21 مارس/آذار – 22 يوليو/تموز)، مسجلة ارتفاعا بنسبة 124% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. يشار إلى أنه خلال الـ3 أشهر الأولى من السنة الإيرانية (21 مارس/آذار – 21 يونيو/ حزيران)، ارتفعت صادرات إيران غير النفطية إلى سلطنة عمان بنسبة 168 %، بقيمة 331 مليون دولار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وبلغت التجارة بين إيران وعمان نحو 1.33 مليار دولار في العام الإيراني الماضي، الذي انتهى في مارس/آذار، مما يشير إلى ارتفاع بنسبة 53% مقارنة بالعام السابق. ويمثل هذا الرقم أعلى مستوى له منذ 20 عاما. من هذا الرقم، 716 مليون دولار قيمة الصادرات الإيرانية إلى عُمان، و619 مليونا قيمة الواردات الإيرانية منها. وبذلك تحتل سلطنة عمان المرتبة السادسة بين دول جوار إيران في وجهة صادراتها والمركز الثاني بين دول الخليج بعد الإمارات في استقبال السلع الإيرانية.

العلاقة مع النظام السوري

- رفضت عُمان الانضمام إلى المجموعة التي تقودها السعودية والتي تسعى إلى تغيير النظام في سوريا والتي ظهرت في عام 2011. وفي الواقع، سارت في الاتجاه المعاكس، بل أرسلت وزير خارجيتها إلى دمشق في عام 2015 في ذروة الصراع العسكري. وكان «يوسف بن علوي»، وزير الخارجية العماني آنذاك، يخطط لعودة سوريا إلى الحظيرة العربية، وحتى قبل 7 سنوات قال إنه يبحث عن «أفكار مطروحة على الصعيدين الإقليمي والدولي للمساعدة في حل الأزمة في سوريا».[2]

- وثقت سلطنة عمان علاقتها مع نظام بشار الأسد وزار وزارة الخارجية

(1) 124 % ارتفاعا في الصادرات الإيرانية إلى سلطنة عمان ، وكالات ، https://bit.ly/3EKXus8
(2) كيف أصبحت عمان المهندس الرئيسي للتطبيع العربي مع سوريا، داني مكي، ميدل إيست آي، رابط مختصر، https://bit.ly/3XiVLBB

العماني «بدر البوسعيدي»، للمرة الثانية دمشق في نوفمبر 2022.[1] وكانت السلطنة أول بلد عربي وخليجي يعيد فتح سفارته في دمشق، حيث قطعت غالبية الدول علاقتها بـ «الأسد» منذ اندلاع الثورة عام 2011، وفي مايو/أيار 2020، أعلنت سلطنة عمان إعادة فتح سفارتها في سوريا بعد 8 سنوات من إغلاقها، وعينت «تركي بن محمود» سفيراً لها في دمشق.

العلاقة مع إسرائيل

- رغم كشف تقارير صحفية إسرائيلية النقاب عن لقاء سري جمع مسؤول إسرائيلي كبير بوزير الخارجية العماني «بدر البوسعيدي» لبحث العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون الإقليمي. إلا أن وزير خارجية سلطنة عمان قد كشف مؤخرا، موقف بلاده «من إقامة علاقات التطبيع مع إسرائيل»، مطالباً بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية. ونقلت صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية، عن وزير الخارجية العماني قوله: إن بلاده «أول دولة خليجية تدعم السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ اتفاقية كامب ديفيد عام 1979»، مؤكدا أن «مسقط لن تنضم إلى اتفاقيات إبراهيم، لأنها تفضل المبادرات التي تدعم الشعب الفلسطيني». ورأى أن «أي نجاح لاتفاقيات إبراهيم يجب أن يحقق تسوية نهائية ودائمة وعادلة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين».[2] وكان «إلياف بنيامين»، رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط وعملية السلام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، قال مؤخرا إن سلطنة عمان قد تكون الدولة التالية لتطبيع العلاقات مع بلاده.[3] رغم أن سلطنة عمان رفضت السماح للرحلات الجوية الإسرائيلية بالمرور في مجالها الجوي في أغسطس 2022.[4]

- لم يمض العام 2022 في عمان هادئًا كما كان لاسيما في مسار العلاقات

(1) الأسد يستقبل البوسعيدي ويتسلم رسالة من السلطان هيثم، الخليج الجديد، https://bit.ly/3tI4WOq
(2) وزير خارجية عمان: مسقط لن تدخل باتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، الخليج الجديد، نشر في 28 مايو 2022، رابط مختصر، https://bit.ly/3jAtx5G
(3) وثيقة تكشف لقاء سريا جمع وزير خارجية عمان بمسؤول إسرائيلي كبير، وكالات، https://bit.ly/3Xdx7lX
(4) عمان ترفض السماح للرحلات الجوية الإسرائيلية بالمرور في أجوائها، وكالات، https://bit.ly/3XumxHk

مع إسرائيل حيث صوّت مجلس الشورى العماني، الإثنين2022/12/26، على مشروع قانون يسمح بتغليظ قانون مقاطعة إسرائيل ليشمل جوانب رياضية وثقافية واقتصادية. يأتي ذلك بعد ساعات من إحالة المجلس مشروعا لتعديل المادة الأولى من القانون، إلى اللجنة التشريعية والقانونية لاستيفاء الجوانب الإجرائية. وقال نائب رئيس المجلس، «يعقوب الحارثي»، عقب انتهاء الجلسة الاعتيادية، إن المقترح الجديد يقتضي توسيع نطاق المقاطعة المنصوص عليها، ويفضي إلى تجريم أي شخص يتعامل مع إسرائيل.[1]

- تأتي هذه الخطوة، بعدما مارست إسرائيل في الأشهر الأخيرة ضغوطًا على سلطنة عمان؛ للسماح لشركات الطيران الإسرائيلية باستخدام أجوائها للمرور إلى الشرق الأقصى. وتُعدّ السلطنة من أوائل الدول العربية التي أصدرت قانونًا خاصًا لمقاطعة إسرائيل، حيث أصدره السلطان الراحل «قابوس بن سعيد» برقم 9/72.

الموقف من الحرب الروسية الأوكرانية

اختارت عُمان الاستمرار في سياسة الحياد إزاء الحرب الروسية الأوكرانية. وحتى الآن، ترفض السلطنة الانحياز لأي طرف ولم تصف موسكو بأنها الدولة المعتدية، بالرغم من انضمامها إلى معظم الدول العربية في التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان العدوان الروسي. وفي 11 مايو/أيار 2022، زار وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» السلطان «هيثم بن طارق» في مسقط. وخلال الزيارة، تحدث «لافروف» عن العقوبات المفروضة على بلاده بعد 24 فبراير/شباط 2022، مؤكدًا أن مواطني الدول الغربية –وليس روسيا– سيخسرون أكثر من هذه الحرب الاقتصادية.[2] وأكدت سلطنة عمان في أكثر من مناسبة على ضرورة الاحتكام إلى الحوار والمفاوضات السلمية؛ لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون

(1) الشورى العماني يصوت على مشروع قانون يُغلّظ مقاطعة إسرائيل، الخليج الجديد، نشر في 2022/12/26، رابط مختصر، https://bit.ly/3C5bD1v

(2) فهم موقف عمان من حرب أوكرانيا، جورجيو كافيرو، منتدى الخليج الدولي، https://bit.ly/3Oosdym

الدولي ومبدأ حسن الجوار.[1] ودعت أوكرانيا سلطنة عُمان للمساهمة في إعادة إعمار المناطق الأوكرانية التي تضررت بسبب الغزو الروسي. ويقدر الاتحاد الأوروبي تكلفة إعادة بناء المناطق الأوكرانية المتضررة من الغزو الروسي، بنحو 55 مليار دولار.

- يرجع سبب اهتمام مسقط بالحفاظ على علاقات وثيقة مع موسكو إلى عدم الرغبة في التفريط في الزخم الذي اكتسبته العلاقات الثنائية منذ عام 2011، والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، ومشتريات السلطنة من القمح الروسي. وبدلاً من الاستسلام لضغوط الغرب لمقاطعة روسيا اقتصاديًا ودبلوماسيًا، عملت عُمان على إشراك موسكو بشكل براجماتي، حتى مع استمرار الصراع.

-

ثانيًا: مؤشرات الأداء الاقتصادي في 2022

تعد سلطنة عمان من أضعف اقتصادات منطقة الخليج، وأكثر عرضة للتأثر بتقلبات أسعار الطاقة، مقابل طموحات كبيرة تتضمنها رؤية 2040 الاقتصادية، الهادفة إلى تقليل اعتماد السلطنة على الطاقة واتجاهها نحو موارد أخرى ومن خلال رصد مؤشرات الأداء الاقتصادي للسلطنة خلال 2022 يتبين الآتي:

- ذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية، أن ميزانية الحكومة سجلت بنهاية سبتمبر 2022م فائضًا ماليًّا بلغ نحو مليار و123 مليون ريال عُماني مقارنة بعجز قدره مليار و30 مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2021م. وأشارت نشرة الأداء المالي الصادرة عن وزارة المالية إلى أن الإيرادات العامة للدولة ارتفعت بنسبة 43.4 بالمائة حتى نهاية سبتمبر 2022 مسجلة 10 مليارات و567 مليون ريال عُماني، مقارنة بـ 7 مليارات و368 مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من

(1) وزير الخارجية يجري اتصالا هاتفيا مع معالي دميترو كوليبا وزير خارجية أوكرانيا، موقع وزارة الخارجية العماني، https://bit.ly/3tIMd5c

عام 2021م، إذ أسهم ارتفاع أسعار النفط والإنتاج في نمو الإيرادات الحكومية.[1]

- أظهرت الأرقام الرسمية العُمانية تراجع مؤشر التضخم خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2021، إلى 2.3 % مقارنة بشهر أغسطس/ آب من العام 2022 والذي سجل 2.4 %. وتصدر قطاع مجموعة المواد الغذائية أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المجموعات الرئيسة، بتسجيل 5.2% لشهر سبتمبر، تلاه قطاع التعليم بارتفاع 5.1 %، ثم قطاع النقل بـ 4.9 %، وقطاع الصحة بـ 2.8 %، والسلع والخدمات المتنوعة بـ 2.2%. يذكر أن معدل التضخم في السلطنة خلال أغسطس 2022، سجل ارتفاعاً بنسبة 2.41 % مقارنة بالفترة نفسها من العام 2021، كما سجل تباطؤاً على أساس شهري إلى 0.13 % مقارنة مع مؤشر أسعار المستهلكين خلال يوليو/ تموز من العام 2022.[2]

- في 22/ سبتمبر 2022 أعلن البنك المركزي العُماني، رفع أسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء للمصارف المحلية بـ 75 نقطة أساس، غداة خطوة مماثلة اتخذها البنك الفيدرالي الأمريكي.[3] ووصلت نسبة الفائدة في عمان بعد الرفع الأخير إلى 3.75 %، وقال البنك المركزي العماني إن الخطوة تتماشى مع سياسته النقدية التي تهدف إلى الحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت للريال العُماني. وقال «المركزي العماني» إن الخطوة تتماشى أيضاً مع هيكلة الاقتصاد العُماني وطبيعته، والحد من خروج رأس المال من البلاد وتعزيز ثقة المستثمرين. وحث البنوك المرخّصة في السلطنة على عدم زيادة تكلفة الإقراض للمستهلكين؛ نظراً لوفرة السيولة في النظام المصرفي.

- أعلنت سلطنة عمان نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من 2022 بالأسعار الجارية بنسبة 32.4 في المائة ليصل إلى نحو 20.26 مليار ريال

(1) فائض ماليّ بنحو مليار و123 مليون ريال عُماني في الميزانية العامة للدولة بنهاية سبتمبر 2022، وكالة الأنباء العمانية، https://bit.ly/3gizhA7

(2) انخفاض التضخم في عُمان إلى 2,3٪ في سبتمبر، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3EOWL96

(3) عُمان تلحق بركب دول الخليج وترفع أسعار الفائدة، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bit.ly/3ViPuUq

عماني مقارنة بنحو 15.30 مليار ريال عماني خلال النصف الأول من 2021. أما بالأسعار الثابتة، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9 في المائة خلال النصف الأول من 2022 ليصل إلى نحو 17.59 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 16.93 مليار ريال عماني خلال النصف الأول من 2021.[1]

- أعلنت سلطنة عُمان أنها تعتزم اعتماد ضريبة الدخل في عام 2023، وهو الخبر الذي تصدر عناوين الصحف مؤخرًا مما دفع بالعديد من مواطني دول الخليج، للإعراب عن مخاوفهم على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تبعات هذه السابقة، وما إذا كانت ستُتبع بمزيد من الشفافية وإمكانية المشاركة السياسية. كما أسفرت المخاوف حيال قضية البطالة عن تفاقم القلق بشأن تأثير ضريبة الدخل المحتملة، وقدرة الدولة على أن تكفل العيش الكريم لمواطنيها.[2]

- في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 عدلت وكالة التصنيف الائتماني موديز، نظرتها المستقبلية لسلطنة عمان إلى «إيجابية» من «مستقرة»، مشيرة إلى أن أسعار النفط المرتفعة خففت من وضع ديون الدولة على مدى السنوات القليلة المقبلة. وقالت موديز «احتمالية استمرار ارتفاع أسعار النفط في السنوات القليلة المقبلة تمنح الحكومة وقتا إضافيا للمضي قدما في خطط الإصلاح المالي والاقتصادي».[3]

- خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان إلى 4.3 % في عام 2022، على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة والتقدم في الإصلاحات الهيكلية تدعم التعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كورونا. وكانت تقديرات الصندوق في يونيو/

(1) تحسن أداء الاقتصاد العماني.. الناتج المحلي ينمو 3,9 ٪ في النصف الأول، الاقتصادية، رابط مختصر، https://bit.ly/3hPuEh5

(2) Oman on cusp of introducing personal income tax، www.al-monitor.com، https://bit.ly/3juJESq

(3) من مستقرة إلى إيجابية.. موديز تعدل نظرتها المستقبلية لسلطنة عمان، وكالات، https://bit.ly/3gmURU2

حزيران لنمو اقتصاد السلطنة عند 4.5 %.[1]

- حلت عُمان بالمرتبة العاشرة عالمياً في ركيزة التعليم ضمن نتائج مؤشر الابتكار العالمي 2022، متقدمة بـ 34 مرتبة على العام السابق، وحصلت على المرتبة الـ 19 في مؤشر سياسات ممارسة الأعمال. وأسهم ارتفاع القيمة المضافة في الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية، بنهاية الربع الثاني من العام 2022، في نمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 30.4 % لتبلغ 20.4 مليار ريال عماني (53 مليار دولار)، مقارنة بنحو 15.6 مليار ريال عماني (40.5 مليار دولار) بنهاية الربع المماثل من عام 2021.

مسار التوقعات المحتملة في 2023

- داخليًا، وبعد سياسات اقتصادية ثابتة لعقود، تبدو عُمان في عهد السلطان هيثم بن طارق أكثر انفتاحًا على استقبال الاستثمارات الخارجية، وبالخصوص القادمة من دول الخليج، ونظرًا إلى ما تمثله التحديات الاقتصادية وعجز الموازنة وارتفاع الدين العام ونِسَب البطالة من أهمية، من المتوقع أن يحظى ملف التنمية الاقتصادية بالأولوية القصوى لدى الحكومة في 2023.

- رغم كل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها السلطنة خلال العام 2022 إلا أنه يجب أن تظل السلطات العمانية حذرة نظرا للاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد خلال 2021 نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة، وتدرك القيادة في مسقط أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمكن أن يكون له عواقب سلبية على البلاد. وينبغي الإشارة إلى أن الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الدولة العمانية من ارتفاع أسعار النفط تمنح مسقط المزيد من الموارد المالية للتعامل مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- من المرجح أن تشكل الضغوط الجيوسياسية التي خلفتها حرب أوكرانيا

(1) رغم خفض التوقعات لناتجها المحلي...صندوق النقد يشيد بسلطنة عمان، وكالات ،

تحديا لسياسة الحياد العمانية. وسيتعين على عُمان التعامل مع المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى وزيادة الانقسام بين الشرق والغرب، ما قد يعقد عدم انحياز السلطنة تجاه أزمة أوكرانيا.

- من المنتظر أن تستمرَّ سلطنة عُمان خلال العام القادم في لعب دور الوسيط السياسي الأهم في المنطقة، سواءً في علاقات واشنطن ودول الخليج مع إيران، أو فيما يتعلق بالحرب في اليمن. والحرص على عدم قطع أي علاقات مع أي دولة، من سوريا بشار الأسد إلى روسيا فلاديمير بوتين.

- نجحت السلطنة في تهدئة علاقاتها مع جيرانها السعوديين والإماراتيين، الذين ألقوا باللوم على السلطنة لقربها من إيران. وبدت ملامح هذه التهدئة في زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لسلطنة عمان التي جعلها المحطة الأولى في جولته الخليجية الأخيرة.

- من المرجح أن تستمر سياسة سلطنة عمان في الاستفادة من الاستثمارات الاقتصادية الصينية، دون المساس بالمصالح الأمريكية الصينية في المحيط الهندي.

- لازال التحدي الأكبر الذي يواجه سلطان عمان هو كيفية تنويع اقتصاد بلاده وخلق فرص العمل. إذ يُعتقد أن نصف الشباب في عُمان عاطلون عن العمل وهذا ما جعل السلطان «هيثم بن طارق» يتجنب الانخراط في المشاريع الضخمة البراقة، ويعيد وزارة الاقتصاد، التي ألغيت عام 2011، وأنشأ هيئة استثمار جديدة، وكلاهما لهما صلاحيات لخلق فرص العمل.[1]

- هناك انتعاش متجدد للاقتصاد العماني حيث من المتوقع في 2023 أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تسهيل تنفيذ الخطط الكبيرة والصغيرة الي تستهدفها السلطنة. ومع ذلك، لا تزال ثقة الجمهور في خطط الحكومة قاصرة. والرواية

(1) إيكونوميست: هيثم بن طارق يطوي صفحة الماضي لسياسات عمان الاقتصادية، رابط مختصر، https://bit.ly/3UVa7GN

الرسمية لرؤية 2040 لا تزال «مفرطة في التفاؤل» بحسب الكير من المراقبين، وتحتاج السلطنة إلى التعامل مع المشكلات المزمنة بطريقة غير تقليدية مثل مشكلة البطالة وغلاء الأسعار.

- على الصعيد الدولي، أشار صندوق النقد العربي إلى أن وتيرة النمو الاقتصادي في سلطنة عمان تتأثر بعدة عوامل أبرزها مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، وخاصة الشركاء التجاريين، والتجارة الدولية، وحالة عدم اليقين التي خلفتها الجائحة، والتوترات السياسية والتجارية المتصاعدة، وهو ما أثر على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية، إضافة إلى التطورات المسجلة في كميات الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، وكذلك مستويات الأسعار العالمية.[1] وهو ما قد يمتد تداعياته حتى 2023.

- توقع صندوق النقد العربي أن يسجل الاقتصاد العماني نموًا بنحو 4.7 بالمائة خلال عام 2022، مدفوعًا بنمو الأنشطة النفطية وغير النفطية على السواء بنحو 8.6 و2.9 بالمائة على التوالي، أما خلال سنة 2023، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة 5.7 بالمائة.[2]

- يميز العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وسلطنة عمان تكامل الأدوات والأهداف في المنطقة؛ ما يعني إمكانية ترجمة ذلك إلى شراكة أقوى. ومع ذلك، فإن اهتمام الاتحاد الأوروبي بتوسيع الحوار مع عُمان حديث للغاية، ولا تزال الخطوات الملموسة نحو بناء الثقة المتبادلة في مراحلها المبكرة.

(1) تعرف على توقعات صندوق النقد العربي للاقتصاد العماني خلال عامي 2022 و2023، رابط مختصر، https://bit.ly/3Xo2SZg

(2) المصدر السابق.

الاقتصاد الكويتي..

اختلالات هيكلية
وتوقعات بتعزيز الأداء

لايـزال الاقتصاد الكويتي يواجه تداعيات جائحة كورونـا إضافة إلى اختلالات هيكلية مزمنـة تعوق تطوره ونموه بشكل مستدام. و«هذه الاختلالات ترتبط أساساً بهيمنة القطاع النفطـي علـى النشـاط الاقتصادي، ومـا ترتب عليه مـن تضخم دور القطـاع الحكومي، ومحدوديـة دور القطـاع الخاص في دفع عجلـة النمو الاقتصادي، وتقلص كفاءة الجهاز التنفيذي في حسن تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة».[1]

وبخلاف هذه الاختلالات واجه أزمتين حادتين؛ حيث تأثر بتداعيات أزمة كورونا عالمياً ومحلياً، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الطلب على النفط وانهيار أسعاره، مع جائحة كورونا مع أزمتين رئيسيتين بالتوقيت نفسه بحسب البنك المركزي الكويتي.

والأزمتـان، وفقـاً للبنك، تتعلق بمعدلات النمـو الاقتصادي المتباطئـة عالمياً، والثانية ظهور صراع تجاري شديد بين منتجي النفط خلال العامين 2021-2022.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد أبرز الاختلالات والتداعيات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الكويتي خلال العام 2022، والتوقعات المحتملة لتعزيز مسار الأداء خلال العام 2023.

تقييم مسار الأداء العام خلال 2022

- اقتصاديـا، قال تقرير مجلة «جلوبال فاينانس»[2]، إن الخلافات السياسية فـي الكويـت تبطئ أجندة الإصـلاح وتزيد من ضعف الاقتصـاد الكلي، خاصة مع تدهـور القطاع غير النفطي وزيادة الإنفـاق الناتج عن تداعيات «كورونا»، قائلة إن البلاد يجب أن تسحب من مدخراتها لتمويل الإنفاق الضخم. وأوضحت أنه في ظل وفـرة الاحتياطيـات المالية، دخلت البلاد الجائحة من موقـع قوة، في حين تعافى

(1) مؤشر التعافي من آثار جائحة كورونا، بنك الكويت المركزي، https://bit.ly/3t7NCln
(2) «غلوبل فاينانس»: الكويت بحاجة إلى خفض الإنفاق، الانباء الكويتية، رابط مختصر، https://bit.ly/3sTBKmU

النمـو ببطء في 2021.وأظهرت بيانات وزارة المالية الكويتية، أن الميزانية العامة سجلـت عجـزا قـدره 682.4 مليون دينار (مـا يُعادل نحو 2.26 مليـار دولار) في الأشهر التسعة المنتهية بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2021.وذكرت شبكة CNBC عربيـة أن هـذا الرقم هـو أقل من العجز الذي تم تسجيله فـي الفترة المماثلة من العـام الماضـي 2020 والذي بلغ 5.3 مليار دينار كويتـي. وأوضحت أن الإيرادات النفطيـة بلغت 11.5 مليار دينار خلال نفس الفترة، مشيرة إلى أن ميزانية الكويت دعمًـا من ارتفاع أسعار النفط خـلال عام 2021.وأبقت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيـف الائتماني تصنيف الكويت عنـد A+ مع نظرة مستقبلية سلبية، وحذرت مـن إمكانيـة تخفيض التصنيف إن لم يتم معالجة آليات سداد العجز في الميزانية وتعزيز سيولة الاحتياطي العام وتنفيذ إصلاحات اقتصادية مطلوبة.[1]

- حلت الكويت في المرتبة 101 عالميا، وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2022، مسجلـة تراجعا كبيرا بـ 27 درجـة، مقارنة بالمرتبة 74 في العام 2021. ووفـق التصنيف الصادر عن مؤسسة «هيرتيـج» الأمريكية، جاءت الكويت بالمركز السادسـ عربيا بعد الإمارات وقطـر والبحرين والأردن والمغرب. وسجلت الكويت 58.3 نقطة من أصل 100 نقطة في المؤشر العام، حيث تعتبر درجاتها الإجمالية أعلى من المتوسط الإقليمي، ولكنها أقل من المتوسط العالمي. وانخفض تصنيف الاقتصاد الكويتي من فئة «حر معتدل» إلى فئة «غير حر في الغالب»، وفق المؤشر. وتعاني الكويت من تفشي البيروقراطية والسياسات الاقتصادية المقيدة التي تعوق نمو القطاع الخاص، وضعف الحرية الاقتصادية بشكل عام، ويستند مؤشر الحرية الاقتصاديـة إلـى 4 عوامل رئيسية فـي تصنيفه لـ 177 دولة هـي سيادة القانون، وحريـة الاستثمـار والتجارة، وكفـاءة البيئة التنظيمية، والعـبء الضريبي والإنفاق الحكومي والسلامة المالية.[2]

(1) الكويت.. انخفاض عجز الميزانية إلى 2,7 مليار دولار في 9 أشهر، CNBC عربية، رابط مختصر، https://bit.ly/3UfGTlg

(2) مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2022: تراجع الحرية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، مؤسسة «هيرتيج» الأمريكية، رابط مختصر، https://herit.ag/3DjySVq

- أوصى ديوان المحاسبة الكويتي بإصلاحات جادة لتحسين البيئة الاقتصادية المحلية، وتعظيم مصادر الإيرادات غير النفطية، وإعادة النظر في سياسة الدعم لمعالجة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد. وأكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (A+) مع بقاء النظرة المستقبلية سلبية.[1]

- رغم الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال من خلال قانون الإفلاس الجديد، والإعفاءات الضريبية والسماح بالتملك الأجنبي 100 % للشركات، فإن عملية ترسية العطاءات للمشاريع الكبرى لا تزال قيد التدقيق من قبل مجلس الأمة، وهو ما يوسع المفاوضات ويعقدها. وبشكل عام، يقول تقرير لمجلة «جلوبال فاينانس» إن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لا يزال دون الهدف المأمول، إذ تستثمر الكويت أموالاً في الخارج أكثر مما تستقطبها. ولازالت تعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية، بسبب تأثيرات جائحة «كورونا»، وانخفاض أسعار النفط، المصدر الرئيس لأكثر من 90 % من الإيرادات الحكومية.[2]

- تراجع عجز الموازنة العامة للكويت خلال أول 11 شهرا من العام المالي (2022/2021) بنحو 93 %؛ بما قيمته أكثر من 5.5 مليارات دينار، ليسجل عجزا بقيمة 401.5 مليون دينار فقط نهاية فبراير/شباط 2022، مقارنة مع 5.95 مليارات دينار نهاية فبراير/شباط 2021.وجاء ذلك بعدما حققت الدولة خلال الفترة من أول أبريل/نيسان 2021 وحتى نهاية فبراير/شباط 2022، 15.97 مليار دينار إيرادات، مقابل 16.38 مليار دينار مصروفات. وأظهر تقرير المتابعة الشهرية للموازنة العامة للدولة عن ارتفاع إجمالي الإيرادات التي حصلتها الكويت خلال الـ 11 شهرا الأولى من العام بنسبة 46.2 % عن المقدرة بالموازنة عن العام كاملا، حيث بلغت قيمة الإيرادات الفعلية 15.97 مليار دينار مقارنة مع 10.9

(1) الكويت: عجز الموازنة الجديدة 10.2 مليارات دولار بتراجع 74.2 %، وكالات، https://bit.ly/3zxaSNu
(2) جلوبال فاينانس الكويت بحاجة إلى خفض الإنفاق، رابط مختصر، https://bit.ly/3FB8yce

مليارات دينار مقدرة في الموازنة عن العام كاملا.[1]

- واصل التضخم اتجاهه التصاعدي في الربع الأول 2022، إذ وصل إلى 4.4 في المئة على أساس سنوي في مارس مقابل 4.3 في المئة في ديسمبر 2021، على خلفية التزايد القوي للطلب، واستمرار قيود سلاسل التوريد، وتمرير ارتفاعات أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة من الخارج للمستهلك.

- وتفاقمت بعض هذه الضغوط بسبب استمرار الصراع الروسي- الأوكراني، وسياسات الصين لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-19، وتأثرت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بصفة خاصة، مع وصول مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية (الفاو) إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 159.7 نقطة (+34 في المئة على أساس سنوي) في مارس2022، واستمرار ارتفاع مؤشر الفئة الفرعية من مكونات مؤشر التضخم في الكويت ووصولها إلى 7.2 في المئة. بحسب تقرير للبنك الوطني الكويتي.[2]

- ارتفاع الأسعار كان واسع النطاق خلال العام 2022ولم يقتصر فقط على المواد الغذائية أو السكن (+2.3 في المئة على أساس سنوي) في ظل مساهمة عدد من القطاعات مثل الأثاث والنقل والتعليم والاتصالات في تعزيز ارتفاع معدلات التضخم الأساسي (باستثناء المواد الغذائية والسكن) لتصل إلى 4.7 في المئة، متخطية معدل التضخم الإجمالي»، لافتاً إلى أنه في ظل إمكانية استمرار القفزات التضخمية في 2022، من المتوقع أن يرتفع متوسط معدل التضخم الإجمالي إلى 4.3 في المئة هذا العام مقابل 3.4 في المئة في 2021.

- أما على مستوى الطلب الكلي، فقد شهد الإنفاق الاستهلاكي تسارعاً خلال عام 2021 مدعوماً بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتأجيل سداد أقساط

(1) الكويت.. عجز الموازنة ينخفض بنحو 93٪ في 11 شهرا، وكالة كونا، رابط مختصر، https://bit.ly/2BSkTIb
(2) الوطني»: 8 ,8 في المئة نمو الكويت اقتصادياً في 2022 /2023، جريدة الرأي الكويتية، https://bit.ly/3WziQ2l

القروض ما ساهم في تعزيز الطلب المحلي واستمراره عند مستوياته المعتادة خلال عام 2022.

نقاط الضعف والاختلالات الرئيسية

- أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي تكمن في انخفاض درجة التنوع وارتفاع مخاطر الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على ارتفاع درجة مخاطر الأمن الغذائي أثناء الجوائح والصدمات، يؤكد ذلك أن اقتصاد الكويت كان الأكثر انكماشاً بين دول الخليج في 2020-2021 والأقل نمواً في 2022 وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

- على صعيد مرونة النظام المالي، جاءت الكويت في المرتبة 60 عالمياً، بعد السعودية التي جاءت في المركز 43، والإمارات 33، فيما سجلت الكويت درجة متدنية للغاية في مؤشر متانة القطاع الصناعي ومدى تنوع القطاعات الاقتصادية بنحو 3.04 نقطة، وجاءت في المرتبة الأخيرة على مستوى العالم (المرتبة 122 من أصل 122 دولة يشملها المؤشر.

- ووفقاً لمؤشرات التعافي الاقتصادي، حلّت الكويت في المرتبة 108 عالمياً بتسجيلها نحو 50.65 نقطة وهو أقل من متوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (54.9 نقطة) وأقل من المتوسط العالمي (60.2 نقطة).

- كما جاء الاقتصاد الكويتي في الترتيب قبل الأخير عالمياً (121) في مؤشر مخاطر الناتج المحلي، في ظل الاعتماد بشكل أساسي على مورد النفط.

- وكان لافتاً الترتيب المتأخر للكويت في مؤشر «معامل جيني» لقياس عدالة توزيع الداخل، حيث احتلت المرتبة 105 عالمياً «أي أن هناك إشارة إلى ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل بين السكان».

مسار التوقعات المحتملة في 2023

- الآفاق الاقتصادية بعيدة المدى للكويت لا تزال غير مؤكدة، إذا استمرت في الاعتماد على أسعار النفط، ولكن إذا تمكنت من التغلب على العقبات السياسية، فإن الدولة لديها كل ما تحتاجه لتغيير قدراتها واللحاق بركب جيرانها في المنطقة.

- الكويت تتمتع بحرية تعبير نادرة وحياة سياسية مفعمة بالحيوية، لكن عملية صنع القرار معقدة، ناهيك عن أن الكويت بحاجة إلى خفض الإنفاق العام إذا أرادت استعادة وضعها المالي السابق، وتعيق صعوبة الإصلاح قدرة الكويت على التوسع في الأنشطة غير النفطية.

- صعوبة تنفيذ الإصلاح تعيق قدرة الكويت على التوسع في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، خاصة وأن استراتيجية الدولة للتنويع من خلال رؤية 2035 تتضمن خطط بنية تحتية كبيرة – مثل الجزر والموانئ والمدن الجديدة تمامًا – لتحويل الكويت إلى مركز إقليمي وخلق ما يصل إلى 400000 فرصة عمل. ولتمويل هذه المشاريع الضخمة، تعتمد السلطات على الشراكة المزدهرة بين القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 300%، ولكن حتى الآن، تم تنفيذ القليل من الخطط، وتعاني معظم المشاريع من التأخير.

- بشكل عام، لا يزال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج دون الهدف المنشود، وتتجاوز استثمارات الكويت الأجنبية ما تجتذبه وتتلقى من التدفقات الأجنبية. وأشار صندوق النقد الدولي العام الماضي2022 إلى أن الاستثمارات الكويتية في الخارج بلغت 32 مليار دولار مقابل 14 مليار دولار فقط.

- رغم الصدمات الجديدة التي يتعرّض لها الاقتصاد العالمي ومؤشرات الركود المحتمل بدءاً من حرب أوكرانيا إلى عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة

فـي الصين، بـدأ أداء الاقتصاد الكويتي وآفاق النمو المستقبلي في التحسن خلال الأشهـر الأخيرة، مشيراً إلى أنـه كان لارتفاع أسعار النفط وتزايد إنتاجه، ووصول نمـو الائتمـان إلى أعلى مستوياتـه المسجلة منذ أكثر من 10 سنـوات، واستمرار الطلـب الاستهلاكـي القوي، دور كبير فـي تعزيز تعافي القطاع غيـر النفطي بعد الجائحة.

- من المرجح أن تتمكن الكويت هذا العام من تسجيل أول فائض مالي منذ عام 2014، بافتراض وصول متوسط سعر برميل النفط إلى 100 دولار في المتوسط، وبحسب البنك الوطني الكويتي فمن المتوقع تسجيل الحكومة أول فائض مالي لها منـذ 8 سنـوات في السنة المالية 2022 /2023 بنسبـة 8.8 في المئة من الناتج المحلـي الإجمالـي، وذلك سيمكن السلطـات من البدء في إعـادة رسملة صندوق الاحتياطي العام، الذي كان على وشك النضوب بالكامل.[1]

- ارتفاع أسعار النفط والتوقعات الاقتصادية المواتية قد يواصلان تعزيز أداء الأسهـم الكويتية، حتـى لو استمرت الرياح المعاكسة علـى الصعيد العالمي والتي تتضمـن ارتفاع معدل التضخـم إلى أعلى مستوياته المسجلـة في سنوات عديدة، وتباطـؤ وتيـرة النمو الاقتصـادي بسبب تداعيـات الصراع الروسـي – الأوكراني وتشديد السياسات النقدية.

- توقـع صندوق النقد العربـي أن يحقق الاقتصاد الكويتـي نمواً بنسبة 5.8 في المئة خلال العام الجاري، وبنحو 3.8 في المئة في 2023.وأفاد الصندوق في تقريـر له بأن النشـاط الاقتصادي في الكويت سيعود إلـى مستوى ما قبل جائحة كورونا بحلول 2023، بالتزامن مع انتعاش إنتاج النفط في 2022 على خلفية زيادة الإنتاج وفقاً لقرارات منظمة «أوبك»، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي.[2]

(1) «الوطني»: 8 ,8 في المئة نمو الكويت اقتصادياً في 2022 /2023، جريدة الرأي الكويتية،
https://bit.ly/3WziQ2l

(2) «النقد العربي»: النشاط الاقتصادي في الكويت سيعود لمستوياته قبل «كورونا» في 2023،
https://bit.ly/3zQ1rZB

- رجح تقرير صندوق النقد العربي أن تسهم السياسات الاقتصادية في الكويت خلال الفترة المقبلة بتحسين وتيرة التعافي الاقتصادي،ومن ذلك الإصلاحات الاقتصادية وفق برنامج عمل الحكومة الذي يهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، والعمل على تنويع مصادر الدخل لضبط أوضاع المالية واستدامتها، وتحسين بيئة الأعمال، والإسراع في إنجاز مشاريع التنمية وفق رؤية «كويت جديدة 2035»، حيث سيدعم الارتفاع الأخير للأسعار العالمية للنفط قدرة الحكومة على توفير الإنفاق العام المعزز للنمو الاقتصادي والتشغيل. وبيّن أن مستويات الأسعار المحلية تتوقف خلال العامين المقبلين على تطورات الأسعار العالمية للمواد الأساسية خصوصاً أسعار الغذاء والتطورات الدولية وأثر تشديد السياسات النقدية لمكافحة التضخم، والظروف المرتبطة بانتعاش الإيجارات السكنية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال العامين المقبلين. ورجح أن يصل معدل التضخم خلال 2023 إلى نحو 3.8 في المئة.[1]

- رجح صندوق النقد الدولي استمرار التعافي الاقتصادي في الكويت مدعوما بارتفاع أسعار النفط وارتفاع معدلات الإنتاج، واحتواء التضخم حتى الآن وكذلك بفضل السياسة النقدية المشددة والدعم لأسعار الطاقة والغذاء بينما رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي في تحسن. وأضاف الصندوق في بيان عقب ختام مشاورات بعثة الصندوق مع السلطات الكويتية أن الآفاق المستقبلية تخضع لأجواء من عدم اليقين، لأسباب منها التداعيات المحتملة لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، والتذبذب في أسعار النفط ومعدلات الإنتاج مدفوعاً بالمؤثرات الخارجية. وذكر أن التقديرات تشير إلى تحسن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي إلى 8 % في 2022، مقارنة مع انكماش 8.9 % في 2020، ونمو 1.3 % في 2021.[2]

(1) «آفاق الاقتصاد العربي» صندوق النقد العربي، https://bit.ly/3WsCZHz
(2) صندوق النقد: التعافي الاقتصادي في الكويت مستمر مدعوما بارتفاع أسعار النفط، الخليج الجديد، نشر في 22ديسمبر 2022، رابط مختصر، https://bit.ly/3GiRuHP

مسارات التحولات الداخلية والخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشهد العالم جملة من التحديات التي تتداعي بشكل لافت: تحول النظام العالمي من نظام أحادي القطب إلى متعدد الأقطاب، واندلاع الحرب في أوكرانيا، واستمرار تأثيرات وتداعيات جائحة كورونا والترقب الحذر من متحوراتها، وتعثر المحادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني، والتهديد الصيني لتايوان، والانفتاح الصيني على دول الخليج، وزيادة العنصرية في معظم دول العالم، وتزايد مؤشرات الكساد العالمي الذي تلوح في الأفق، وارتفاع معدلات التضخم في معظم دول العالم، واستخدام الطاقة كسلاح استراتيجي، وتعثر سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الغذاء العالمي، وتزايد مشاكل المناخ والجفاف. والدول الأفقر هي أول من يدفع ثمن هذه الأزمات التي تعمق الفقر وتهدد بتفشي المجاعات وسوء التغذية. تثير المنافسة بين القوى العظمى مخاوف من عودة أجواء الحرب الباردة، إضافة إلى التوترات الدولية بسبب استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا وتأكيد حلف الناتو على استمرار الدعم النوعي للأخيرة، والتوترات التي تفاقمت مؤخرًا بسبب الوضع في تايوان. كما أنه يعيد التأكيد على أهمية الشرق الأوسط في حسابات القوى العظمى.

رصد وتحليل مسارات التحولات الداخلية والخارجية التي تحدث في الدول يساعد صانع القرار السياسي للتعامل معها بشكل استباقي، سواء كفرصة أو كتهديد، بما يؤدي إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية لهذه الدولة أو تلك.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي واحدة من أبرز وأهم المناطق التي تتشابه وتتشارك في الكثير من التهديدات والفرص بحكم تقاربها الجغرافي وارتباطها التاريخي والمصيري وبحكم العلاقات والروابط والاتفاقيات السياسية المشتركة وكذلك النزاعات التاريخية العالقة مما يستلزم رصد ما يجرى في تلك المنطقة وتأثيراته المتتابعة وفقاً لنظرية «الدومينو»، ومن هذا المنطلق يتناول هذا التقرير الاستراتيجي رصد وتحليل مسارات التحولات الاستراتيجية الداخلية والخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2022 على النحو التالي:

1 - استمرار تهيئة الأجواء لتعزيز المصالحة الخليجية

بعد مرحلة استغرقت قرابة الخمس سنوات من التوتر في العلاقات والتباين الواضح في العلاقات الخارجية والتنافس في الأدوار الاستراتيجية بفعل الأزمة الخليجية التي صدعت قواعد البيت الخليجي في يونيو/حزيران 2017 حتى اتفاقية العلا في القمة الخليجية الـ 41 في أوائل يناير/كانون الثاني2021 والتي شهدت الإيذان ببدء عودة العلاقات إلى طبيعتها من قِبل كافة الأطراف، ووضعت حدًا للأزمة الخليجية التي يرى البعض أنها كانت وضعًا استثنائيا لسنوات مضت من الجفاء والقطيعة.

نستطيع القول إن العام 2022 شهد المزيد من تكريس وتعزيز المصالحة على مستوى دول مجلس التعاون بدرجات متفاوتة فكانت بشكل أكبر بين كل من السعودية وقطر وبدرجة أقل بين قطر والإمارات والبحرين وبمستوى ثابت مع كل من الكويت وسلطنة عمان لوقوفهما على الحياد ولعب دور الوساطة خلال الأزمة.

وبالمقابل استمرت قطر في نهجها الاستراتيجي نحو توسيع نفوذها الإقليمي والعالمي، للظهور كلاعب إقليمي مسؤول وذي طابع دولي، وكوسيط محايد في النزاعات الإقليمية، وتقديم نفسها إقليميًا ودوليًا كمركز شرق أوسطي للتمويل والرياضات العالمية والإعلام والسياحة، على غرار الدور الإقليمي الذي تلعبه دولة الإمارات.

واتسمت العلاقات الإقليمية والسياسات الخارجية لقطر بالتزام الاستراتيجيات الاحترازية للدولة الصغيرة وحرصها على التزام سياسة التوازن، وبناء التحالفات بين القوى الإقليمية والقوى العظمى. والحرص على تعزيز سياسة تهدئة الأجواء لاسيما إعلاميا تجاه دول المنطقة بعدما كانت قناة الجزيرة القطرية خلال الأزمة الخليجية وما قبلها منصة استهداف للأنظمة المجاورة في المنطقة.

وبعد مرور قرابة العامين على توقيع اتفاق المصالحة في العُلا، هناك مؤشرات قوية على

حـدوث تغييرات في علاقات قطر الإقليمية بمـا يشبه الاستدارة في سياستها الخارجية. إجمالاً، يبدو أن الاتفاق قد ساهم بالفعل في تخفيف الكثير من التوترات الإقليمية، وعمل علـى توسيـع الحوار ومساحـات العمل المشترك بيـن دول مجلس التعـاون الخليجي في مجالات عدة لاسيما ملف مونديال قطر 2023.

ويبدو كذلك أن روح التعاون التي أعلن عنها في الاتفاق سرت تدريجيًا عبر نقاط التنافس والصـراع الإقليمي على النفوذ في المنطقـة بين أعضاء دول مجلس التعاون وحلفائها في المنطقة، مثل التوترات بين مصر وقطر من ناحية وبين تركيا وكل من السعودية والإمارات مـن ناحيـة أخـرى، لكن من المرجـح أن تبقى العلاقـات البينية بيـن دول مجلس التعاون الخليجي حذرة في المضي قدماً لأن نقاط الخلاف الرئيسية في بعض الملفات المحورية إقليميًـا لا تـزال قائمة وإن بدا الخطاب العام يشير إلى عودة العلاقات إلى مرحلة ما قبل الأزمة الخليجية في 2017.

2- التهدئة في التفاعلات الإقليمية المتأزمة

تشير تفاعلات الأداء لدول مجلس دول التعاون الخليجي في ميدان السياسة الخارجية خلال عام 2022 إلى أن وجود مؤشرات قوية نحو التهدئة رغبة في تجاوز مساحات الخلاف وعـدم التصعيـد في الخطاب العام كمـا كان في سنوات الأزمة التـي شهدت الاصطفاف والاستقطاب الحاد في الملفات الخارجية مثل المواقف المتباينة من الصراعات المشتعلة فـي الإقليم على مدى العشريـة الماضية كالموقف من الصراع الليبي والصراع في اليمن، والأزمـة السورية، والموقف من الانقـلاب العسكري في كل من مصر والسودان وتداعيات الأزمة اللبنانية مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الملفات.

ويمكن القول إن المواقف الخليجية من القضايا المتأزمة في المنطقة لم يشهد تحولات كبيرة أو جوهرية وإنما شهد نوعًا من التهدئة وعدم الظهور بمظهر الشركاء المتشاكسون

تجـاوزا لمساحـات الخلاف وأملا فـي إعطاء فرصـة لتعزيز مساحات العمـل الخليجي المشتـرك على الصعيد الداخلـي. فيما بدا وكأنه تنسيقا فـي السياسة الخارجية تفعيلًا لمـا جـاء في اتفاقية العلا من تأكيد المجلس الأعلى على مواقف مجلس التعاون الرافضة للتدخـلات الأجنبية في الشؤون الداخليـة للدول العربية من أي جهة كانت وضرورة الكف عن الأعمال الاستفزازية عبر إذكاء الصراعات والفتن. والتأكيد على احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل واحترام خصوصية الدول استنادا للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وأن أمن دول المجلس هو رافد أساسي من روافد الأمن القومي العربي.

ومـن خلال الرصد العام للسياسـة الخليجية الخارجية وممارسات الخطاب العام تجاه القضايـا الدوليـة مثل الموقـف من الحرب الروسيـة – الأوكرانية أو مـن الاتفاق النووي الإيرانـي أو القضية الفلسطينية أو الصراع في اليمن أو الأزمة اللبنانية لم نشهد تباينا أو تغريـدًا خـارج السرب – كما كان سابقًا – فبدت السياسة الخارجية وكأنما تضرب وترمي عن قوس واحدة وهو ما كان مفتقدًا أثناء وقبل الأزمة الخليجية.

3- الخليج وإيران.. تجنب التصعيد وتعزيز التهدئة

شجّعت نتائج وآثار الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة علـى إثر تداعيـات الربيع العربي في 2011 كما في سوريا وليبيا وكذلك آثار حرب اليمن المستمـرة منـذ 8 سنوات، علـى عدم رغبة دول الخليج في تصعيـد الصراع الخليجي مع إيران حتى لا يتحول إلى سيناريو حرب يدرك الجميع كلفتها ويخشى تداعياتها الكارثية.

شهدت السنوات الأخيرة توترًا ملحوظًا في العلاقات بين عدد من دول الخليج (السعودية والإمارات وربما الكويت)، وإيران، تبادل للتصريحات الرامية للتهدئة ما بين دعايات السلام وتعزيز التعايش السلمي والتعاون الاقتصادي بين دول الجوار والتفاهمات الهشة من جهة،

ومحاولة احتواء الصراعات السياسية والمذهبية من جهة أخرى.

بالمجمل، فيما يتعلق بالصراع الإقليمي مع إيران، من المتوقع استمرار دول مجلس التعاون على اختلاف موافقهم من طبيعة العلاقات مع إيران الميل إلى تهدئة الخطاب السياسي العام وتوسيع دائرة التوافقات، لكن يبقى ملف حرب اليمن ومدى قدرة الرياض وطهران على إنجاز وتثبيت تسوية تضمن للحوثيين وحلفاء الرياض تقاسم للسلطة، عاملًا محددًا ومهمًّا في رسم مسار العلاقات بين إيران وبقية دول الخليج، وبالأخص السعودية في المرحلة القادمة.

وفيما يبدو أن المؤشرات العامة والتصريحات المتبادلة مؤخرًا تسير في هذا الاتجاه حيث قال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في 21 ديسمبر الماضي، إن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، أكّد له على هامش مؤتمر بغداد الثاني في العاصمة الأردنية عمّان، استعداد بلاده لاستمرار الحوار مع إيران. وكتب عبد اللهيان في تغريدة عبر حسابه الرسمي على تويتر: «حضرتُ مؤتمر بغداد الـ 2 في الأردن لنؤكد دعمنا العراق، وعلى هامش الاجتماع أتيحت لي الفرصة، أيضًا، للحديث الودّي مع بعض نظرائي ومنهم وزراء خارجية عُمان، قطر، العراق، الكويت والسعودية»، وأضاف: «أكّد لي وزير الخارجية السعودي، استعداد بلاده لاستمرار الحوار مع إيران».[1]

4- دعم الإصلاحات الداخلية وتصحيح المسار

حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز مسار الإصلاحات الداخلية سواء على مستوى هيكلة مؤسسات الحكم أو توسيع مساحات المشاركة الشعبية ومواجهة الأزمات الداخلية ومعالجة تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية من خلال محاولة تصحيح مسار الأداء الاقتصادي عبر تنويع مصادر الداخل، فعلى سبيل المثال وعلى

(1) حضرت مؤتمر بغداد– 2 في الأردن لنؤكد دعمنا للعراق، حساب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان على موقع توتير، رابط مختصر، https://bit.ly/3YXkI6f

الصعيد الاقتصادي حرصت دول مجلس التعاون على اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح مسار الاقتصاد الخليجي من خلال التأكيد على ضرورة التوجه نحو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط فبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تتخلى دول الخليج العربية المصدرة للنفط عن نحو 33 في المئة في المتوسط من عائدات النفط في الفترة من 2022 وحتى 2026، بما سيؤدي لتحسن بشكل عام في التوازن المالي، لمقاومة الارتداد لزيادة الإنفاق وقت السعة الاقتصادية عن طريق الإنفاق الداعم للدورة الاقتصادية.

وتوقع الصندوق في أحدث تقرير له[1] أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة متوسط فائض المعاملات الجارية في الدول الست التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي إلى 9.7 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي في 2022، ارتفاعا من 4.6 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي في العام الماضي، بما سيؤدي لفائض إضافي يبلغ 275 مليار دولار.

كما يشير الرصد لمسار التفاعلات الداخلية والخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى إعطاء أولوية كبرى للإصلاحات الداخلية على حساب الملفات الخارجية لاسيما على المسار الاقتصادي في معظم دول الخليج التي تأثرت بتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية بينما كانت لاتزال تعالج تداعيات جائحة كورونا فعلى سبيل المثال أكد تقرير جديد لوكالة بلومبرغ الأمريكية أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها سلطنة عُمان في 2022نجحت في إعادة التوازن إلى المالية العامة، وخفض معدل الدين.وقال إن عمان نفذت سلسلة من الإصلاحات لموازنة ميزانيتها وخفض ديونها، بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة العام الماضي. وأضاف أن السلطنة تخطط لاستخدام المكاسب غير المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط لخفض دينها العام وزيادة الإنفاق على مشروعات معينة.[2]

(1) صندوق النقد: الإصلاحات وتنويع الاقتصاد عوامل أساسية لمستقبل النمو في الخليج، رابط مختصر، https://bit.ly/3TDjoBI

(2) بلومبرج: إصلاحات عمان الاقتصادية تعيد التوازن إلى المالية العامة، رابط مختصر، https://bit.ly/3UArIUe

وأشار إلى تسجيل عمان فائضا في الميزانية قدره 784 مليون ريال (2 مليار دولار) في النصف الأول من العام 2022، مدفوعا بارتفاع مبيعات النفط والغاز الطبيعي.

وعلى الصعيد الإصلاح السياسي شهدت الكويت تطورات وتحولات استراتيجية فيما أطلق عليه وثيقة العهد الجديد وتصحيح المسار عبر إصدار قانون العفو العام عن المعارضين الذي اتهموا في القضية المشهورة إعلامية بقضية اقتحام المجلس وإصدار مرسوم أميري بحل مجلس الأمة الذى كان سببًا لتوتير العلاقة بين السلطتين، وإجراء انتخابات برلمانية بنكهة ديمقراطية غير مسبوقة حيث لم تتدخل الحكومة في اختيار رئيس المجلس أملًا في تصحيح مسار العلاقة بين السلطتين وفقًا لوثيقة العهد الجديد التي أعلن عنها في خطاب ولى العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح خلال افتتاح دور الانعقاد الجديد لمجلس الأمة .

5-الاستعداد لمواجهة الركود العالمي المتوقع

وفقا لرؤية خبراء الاقتصاد من المتوقّع أن تشهد ثلث اقتصادات العالم حالة من الركود ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن يكون العام 2023 الأضعف من حيث النمو العالمي منذ العام 2009، مع استثناء العام 2020. ولكن على الرغم من توقّع تراجع الأداء الاقتصادي لغالبية الدول، إلا أنّ توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت تحسنًا بسيطاً. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى استمرار عائدات النفط بالمحافظة على قوتها بالنسبة إلى الدول المصدّرة للنفط، ما سيخفف من وطأة الركود على قطاعات الاقتصاد غير النفطية ويسمح لها بتحقيق فائض مالي، كما سيخفض معدلات التضخّم التي من المتوقّع أن تبلغ 2.7 % بالمتوسط في العام 2023 عبر دول مجلس التعاون، وذلك وفقًا لما ورد في نشرة بي دبليو سي الاقتصادية للشرق الأوسط للربع الثالث من العام 2022 [1]

(1) دول مجلس التعاون الخليجي تبدو مستعدة لمواجهة الركود العالمي المتوقّع في فترة 2023 إلى الربع الثالث من

وبـدأت صناديق سيادية خليجيـة استراتيجية جديدة لتكثيـف الاستثمارات في أسواق خارجية، إقليمية ودولية، ضمن خططها لاستغلال الطفرة في الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال الربع الثاني من العام 2022، حيث بدأت دول الخليج في انتهاج سياسـات لإنعاش الاقتصاد غير النفطـي، تحسبا لحصول ركود خلال الفترة المقبلة يؤثر بالسلب على أسعار النفط.

6- مواكبة مسارات التوظيف العالمية لمواجهة التحديات

شـارك خريجـو كلية هارفارد للأعمال قادة وخبراء مـن القطاعين الحكومي والخاص فـي دول مجلس التعـاون الخليجي لإيجاد حلول لتحديات المنطقـة من خلال مجموعات عمـل ناقشت قضايا الأمن الغذائي، والمواهب الوطنيـة، والرعاية الصحية، والاستدامة. جاء ذلك عقب انتهاء فعاليات النسخة الأولى من منتدى «التحولات الاستراتيجية والتأثير المستقبلـي لـدول الخليـج 2022» الذي عقد يومـي 14 و15 سبتمبـر 2022في متحف المستقبل بدبي.[1]

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن مسارات التوظيف العالمية تواجه متغيرات متسارعة، حيث أن الخمس سنوات القادمة ستشهد اختفاء 85 مليون وظيفة، إلا أنه بالمقابل سيكون هنـاك 100 مليـون وظيفة جديدة في المجـالات الرقمية وغيرها، وهـو ما يتطلب وجود مؤسسـات متخصصـة فـي دول مجلس التعـاون الخليجي لخدمة سـوق العمل بالخبرات المناسبة، مستخدمةً التثقيف والمعرفة.

ومـن خـلال رصد مسـارات الأداء خـلال العام الفائـت 2022 يتضـح أن دول مجلس الخليجي حققت أفضل مراكز وفق مؤشرات التنافسية العالمية، ما يعكس حرص حكومات

2022، بي دبليو سي الشرق الأوسط، https://pwc.to/3ts6Imy

(1) «منتدى التحولات الاستراتيجية والتأثير المستقبلي لدول الخليج 2022» يضع توصيات لمواجهة أكبر التحديات التي تواجه دول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، https://bit.ly/3tsmfTq

المنطقــة علــى تنميــة اقتصاداتها من خــلال تمكين القطــاع الخاص للعــب دور أكبر في اقتصاداتهــا وقيــادة التحول الاقتصادي وتنوعــه، وبالتالي تعزيز الاقتصــاد غير النفطي. وبالفعل تبذل الحكومات دوراً كبيراً في دعم ذلك التوجه من خلال السياسات الاقتصادية وإطــلاق المزيد من المبادرات لضمان النمو المستدام للاقتصاد غير النفطي، كما تتعاون دول المنطقة مع بعضها البعض من خلال سياسات متسقة تخدم كافة الأهداف المشتركة وبناء اقتصاد جديد يقود المنطقة نحو المزيد من الازدهار.

كما تدل المؤشرات على أن هناك تعاونًا كبيرًا في مجالات مثل الأمن الغذائي والصناعة بعد أزمة توقف سلاسل التوريد العالمية خلال جائحة كورونا 2021، وكذلك هناك جهود علــى مستوى دول المنطقة لمواجهة التغير المناخي. ولدى المنطقة العديد من المقومات الهائلــة، فهــي تستحوذ على أكثر من 22 % من صادرات النفــط الخام في العالم، ولديها أكبر مخزون من النفط بنسبة أكثر من 32 %. كما تحتل المنطقة المركز الثالث في إنتاج الغــاز الطبيعي والغاز المسال في العالم. كما يعد السوق الخليجي من أكبر وأكثر الأسواق تنظيماً واستقراراً.

7 -النزوع للبراغماتية بين المحاور الإقليمية لمواجهة التحديات

شهد العام 2022 نزوعًا أكثر وضوحًا إلى البراغماتية في التعامل بين المحاور الإقليمية التــي شهــدت استقطابا حادًا خــلال الأزمة الخليجية والتي بلغــت ذروتها في 2017 حتى اتفاقية العلا في أوائل يناير 2021، والتي يمثلها المحور (المصري- السعودي- الإماراتي – البحريني) في مواجهة المحور (القطري – التركي)، وكذلك المحور (السعودي- البحريني) فــي مواجهة المحــور الإيراني ووكلائه من المليشيات المسلحــة مثل: الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان والميليشيات الشيعية في سوريا والحشد الشعبي في العراق.

وفيمــا يبــدو أن تداعيات جائحة كورونا وتحديات الركــود الاقتصادي العالمي الوشيك

قـد أجبر تلـك المحاور على تنحية الخلافـات السياسية جانبًا ولو إلـى حين لتتمكن من إدارة الخـلاف بطريقـة براغماتية قائمة على التعاون في المساحـات المشتركة لمواجهة التحديـات الاقتصادية والأزمات العالمية مثل: أزمة ارتفـاع أسعار الطاقة والغذاء عالميًا وتعثـر سلاسـل التوريـد بفعل الحـرب الروسية – الأوكرانيـة وأزمة المنـاخ وغيرها من التحديـات، لاسيمـا في ظل عدم تحقيق أي من هـذه المحاور أي مصالح لأطرافها فضلا عن الجمود الذي أصابها بفعل الصراع والتنافس على النفوذ في الإقليم مما أدي إلى حالة من الاستقطاب الحاد وعدم الاستقرار.

8- متغيرات مفاجئة في العلاقات الخليجية-الأمريكية

فـي زيارتـه للمنطقة (13-16 يوليو2022)، استهدف الرئيـس بايدن إعادة تأكيد نفوذ الولايـات المتحدة فـي المنطقة بعد التراجع النسبي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة ومناقشـة القضايـا ذات الأولوية في المنطقة، لعل أهمها المفاوضات النووية لإحياء خطة العمـل المشتركة الشاملة مع إيران، والأمـن الإقليمي، والتطبيع مع إسرائيل، والصراعات الإقليميـة في اليمن وسوريا، وحرب أوكرانيا، وأزمة الطاقة العالمية، وبدرجة أقل القضية الفلسطينية. بيد أن أهم ما استهدفه بايدن التباحث مع القادة الخليجيين حول كيفية إعادة ضبط العلاقات الخليجية-الأمريكية.

وجـاءت زيـارة بايدن إلى المنطقة كخيـار استراتيجي ضروري يتماهـى مع المتغيرات الإقليمية والسياسية بين كثير من الدول العربية.

لكـن فيمـا يبـدو أنّ الرئيـس الأمريكي فشل فـي إدراج دول مجلس التعـاون، ولاسيما السعوديـة، فـي استراتيجيته للمواجهة العالمية مع روسيا والصين، الأمر الذي يُعد تكراراً لسـوء الفهم وسوء التصور للمتغيـرات من جانب واشنطن للموقف السياسي الراهن لدول المجلـس تجاه صراع القوة على النظام الدولي. فلم تتفهم الولايات المتحدة، بعدُ، أنّ دول

مجلس التعاون، وخصوصاً السعودية، اختارت التحوّط الاستراتيجي تجاه هذه المسألة، وتقوم سياساتها الخارجية الراهنة على أساس تنويع الشركاء، وتتجنب أن تكون طرفاً في المنافسة على قيادة النظام الدولي.

نتائج الزيارة من وجهة نظر الكثير لم تحقق أهدافها كاملة فبرغم الضغوط التي مارسها الرئيس الأمريكي على دول المنطقة من أجل الإسراع في التطبيع الاقتصادي بين بعض هذه الدول وفي مقدمتها السعودية وإسرائيل، إلا أنه أخفق في انتزاع موافقة من قادة المنطقة المشاركين في قمة جدة على دمج إسرائيل اقتصادياً في اقتصادات وأسواق دول المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة تهدف لإنشاء سوق إقليمية مشتركة في الشرق الأوسط تشمل السعودية ودول الخليج وإسرائيل، وهو ما لم ينجح بايدن في تحقيقه خلال الزيارة. وافقت السعودية على فتح مجالها الجوي أمام الطائرات المدنية الإسرائيلية مقابل الاعتراف بالسيطرة السعودية الكاملة على جزيرتَي تيران وصنافير، وهو ما دأبت إسرائيل على عرقلته منذ قامت مصر بإعادتهما إلى السعودية في عام 2017. ولكن لم تُتَّخذ خطوات إضافية على صعيد التطبيع.[1] إلا أن بايدن، وعلى الرغم من فشله في الدفع نحو تطبيع العلاقات الإسرائيلية-السعودية، نجح في الحصول، وفق ما أعلن عنه مبعوث الولايات المتحدة للطاقة، آموس هوستين، على وعود بأن الدول الخليجية الرئيسة المنتجة للبترول والتي تمتلك قدرات احتياطية، سترفع على الأغلب من إنتاجها منه في الأسابيع القادمة. ووقّع أيضًا اتفاقًا للتعاون من أجل إنشاء الجيل المقبل من شبكات الاتصالات 5G و6G في السعودية، أملًا بأن تتخلى المملكة عن العمل مع الشركة الصينية «هواوي» التي تمكّنت من توسيع حضورها إلى حد كبير في الخليج.

في المحصلة يصعب القول بأن زيارة بايدن نجحت في ترميم العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين الولايات المتحدة ودول الخليج وفي مقدمتها السعودية. وجاءت زيارته

(1) زيارة بايدن إلى السعودية: النجاحات والإخفاقات، هشام الغنام، محمد ياغي، صدى، https://bit.ly/3U5ZZtk

استجابـةً لأزمـة الطاقة في العالم، ولم تكن اعترافًا بضـرورة تغيير استراتيجيات التعامل مع المتغيرات الجديدة في المنطقة.

9- الانفتاح على الصين والبحث عن شراكات جديدة

لعقود طويلة، شكّلت الشراكة الاستراتيجية لدول الخليج مع الولايات المتحدة المتمثلة فـي «الأمـن مقابل النفط» محـددًا لطبيعة العلاقات الأمريكيـة الخليجية، لكن مع تراجع الالتزام الأمريكي بأمن الخليج مؤخرًا، تسعى دول الخليج إلى إعادة ضبط معايير الشراكة مع واشنطن من جهة، وتنويع شراكاتها الخارجية من جهة أخرى. وهناك العديد من الدلائل علـى أن دول الخليـج تبحث منـذ سنوات عن طرق تعيد من خلالهـا التفكير بعلاقاتها مع الغرب بشكل عام، وثمة مؤشرات أن العام 2023 سيشكّل تحولًا مهمًّا في طبيعة العلاقات بين الخليج والغرب.

ومـن خلال رصد مسارات التفاعـلات الخارجية لدول الخليج في 2022 يتبين لنا أنها منخرطـة في تحـوُّل نحو تعزيز علاقاتها مـع القوى العالمية والإقليميـة مثل الصين منذ فتـرة، وتمثّل القمة الصينية العربية أحدث هذه المحاولات، «رغم جهود الولايات المتحدة للحفاظ على نظام عالمي أحادي القطب، فإننا نعيش بالفعل في عالم متعدد الأقطاب».[1] مـع ملاحظـة أن دول الخليج «تـدرك ذلك وترى الصين كشريـك استراتيجي في جهودها الخاصة لإنشاء أشكال معيّنة من القوة في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا، ترتبط بشكل خاص بالأمن الغذائي والقوة العسكرية».[2]

ومن خلال متابعة مخرجات القمم الثلاث يتبين أنها أسست انطلاقة جديدة في العلاقات بين بكين ودول المنطقة، مع توقيع عدد من الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية، والتأكيد

(1) الخليج 2022: انعطافه في العلاقات مع الغرب ومونديال قطر يجمع الأشقاء، محمد مصطفى جامع، نون بوست، رابط مختصر، https://bit.ly/3GmAikE
(2) المصدر السابق.

الصينـــي على دعم دول الخليج للحفاظ على أمنها . حيث شهدت القمم تبادلاً للرؤى بشأن الأوضـــاع الإقليميـــة والعالمية، مع تأكيد متبادل على مراعاة المصالح الجوهرية للطرفين، والتشديـــد على ضـــرورة تعزيز التعـــاون واستراتيجيات النمو، والالتـــزام بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وعلـــى صعيـــد البحث عن شراكات جديـــد اجتمع مسؤولون مـــن السعودية والصين في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ضمن لجنة فرعية من «مبادرة الحزام والطريق والاستثمارات الكبـــرى والطاقـــة»، المندرجة تحت اللجنة المشتركة رفيعـــة المستوى بين البلدَين في ظل تعاون بينهما بعدة مجالات حيوية. يأتي ذلك بينما رحّبت بكين وموسكو بمساعي الرياض للحاق بركب الدول المنضوية تحت مجموعة «بريكس»، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصيـــن وجنوب أفريقيـــا، وتسعى لمنافسة تكتلات كبرى مثل مجموعتَي السبع والعشرين على التوالي.

العراق

التقرير الاستراتيجي العراقي 2022

إعداد:

مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات

العراق عام 2022 :

عام العواصف والأعاصير السياسية

كان عـام 2022 عاما عاصفا في العراق حيث استمرت ازمة تشكيل الحكومة العراقية الجديـدة ما يقرب من عام كامل منذ الانتخابـات البرلمانية العامة التي جرت في العاشر مـن تشريـن الاول عام 2022 بعد ازمات متلاحقة مـن احتجاجات عنيفة جرت في بغداد وقسـم مـن المحافظات العراقيـة حيث افرزت تلك الانتخابات عن انتـاج برلمان معلق لم تستطـع اي مـن القوى السياسيـة الرئيسة الحصـول على مقاعد كافيـة لتشكيل حكومة جديـدة ، حيـث فاز التيـار الصدري الذي يقـوده مقتدى الصدر بأكبر عـدد من المقاعد البرلمانيـة بحصوله على (73) مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان العراقي البالغة (329) مقعـدا ، وجـاءت بقية الكتل السياسية السنية والشيعيـة والكردية بمراتب اخرى في عدد المقاعد التي حصلت عليها .

وبعـد سقـوط حكومة عادل عبد المهدي عقب احتجاجات تشرين الاول 2019 العنيفة جدا ومقتل ما يقرب من 800 متظاهر على يد الميليشيات المسلحة المسنودة من حكومته وتصاعد وتيرة العنف في ذلك الوقت مما اضطره الى الاستقالة وارساله رسالة خطية الى مرجعيـة السيـد السيستاني بدأها بعبارة (يا أبت افعل ما تؤمر. ستجدني ان شاء اللّٰه من الصابرين.) مما يوحي ان استقالته تلك كانت بأمر من تلك المرجعية.

ثـم بـدأ ماراثون ترشيح رئيس وزراء جديد استمر لأشهـر الى ان تم التوافق على تولية مصطفـى الكاظمـي لهذا الموقـع بعد مخاض عسيـر استمر ما يقرب ستـة اشهر انتهى بتكليـف الرئيـس السابق برهـم صالح للكاظمي بمهمـة تشكيل الحكومة فـي التاسع من نيسان عام 2020 ، حيث قامت هذه الحكومة بالاعداد لإنتخابات مبكرة لإمتصاص الازمة

السياسيــة الخانقــة التي كانت تجري في الساحة السياسية العراقية ، وهو ما حصل فعلا حينما اجريت هذه الانتخابات في العاشر من تشرين الاول عام 2021 وانتهت بالتفاصيل التي ذكرناها آنفا .

يمكننــا تأشيــر اهم المتغيرات المؤثرة سياسيا على الساحــة السياسية العراقية خلال عام 2022بالمتغيرات الاتية :

1- ازمة تشكيل حكومة عراقية جديدة بعد انتخابات 10/10/2021 :

سببت انتخابــات 2021/10/10 استقطابا حادا بين الاطراف السياسية العراقية من اجــل الاستئثــار بتشكيل الحكومــة السياسية العراقيــة ، فقد اصر زعيــم التيار الصدري مقتــدى الصدر الذي فــازت كتلته بأكبر عدد من المقاعــد البرلمانية على تشكيل حكومة اغلبيــة سياسيــة بإستبعــاد الكتل السياسية التــي ساهمت في الحكومــات السابقة والتي وصفها الصدر بأنها كانت السبب في فساد الحياة السياسية في العراق كانت هي السبب في سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية في البلاد كما كان مقتدى الصدر ينحى باللائمة لسوء الاوضاع على نظام المحاصصة بين المكونات الذي طبق بعد الاحتلال في 2003 وادى الــى استشراء الفســاد السياسي والمالي والاداري في جسد الدولة العراقية، فيمــا كانت الكتل السياسية الشيعية الاخرى تصر علــى منهج المحاصصة وتقسيم موارد الدولــة بينهــا للأستحواذ على القوة والنفــوذ داخل الدولة العراقية ، وقــد استمرت ازمة تشكيــل الحكومــة العراقية ما يقرب من عام كامل تخللتــه صراعات عسيرة بين الاطراف الشيعية التي انقسمت الى معسكرين :

أ- **معســكر التيار الصدري** الذي استطاع ان يجذب الى طرفه كتلتين اخريين هما تكتل سيــادة الدولة بزعامــة محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب في الدورة السابقة وخميس الخنجــر المتحالــف مع الحلبوسي ضمن تكتل السيــادة ، وكذلك استقطب التيار الصدري كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني والتي فازت بـ (32) مقعد في الانتخابات والتي كانت اكبر الاحزاب الكردستانية فوزا في الانتخابات.

ب- معسكر الكتل الشيعية الاخرى التي اطلقت على نفسها اسم (قوى الاطار التنسيقي) والتـي ضمت الاحزاب الشيعية الاخرى التي فـازت في الانتخابات بعدد مقاعد متفاوت ، وهي ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي وتحالف الفتح بقيادة رئيـس منظمـة بدر هادي العامـري و زعيم العصائب قيس الخزعلـي وكتلة العقد الوطني برئاسـة رئيـس هيئـة الحشد الشعبـي فالح الفياضـ وتحالف قوى الدولـة برئاسة عمار الحكيـم زعيـم تيار الحكمة وتحالـف النصر برئاسة رئيس الـوزراء الاسبق حيدر العبادي وكتل وكيانات شيعية اخرى فازت بمقاعد قليلة بإنتخابات تشرين الاول 2021.

استمر الصراع بين المعسكرين لما يقرب من عام كامل واتخذ صورا متعددة من اشكال الصراع المختلفة وشهد هذا الصراع تدخلات واضحة من عدة اطراف اكبرها التدخلات الايرانيـة التـي قادها زعيم فيلق القدس الايراني اسماعيـل قاآني واطراف ايرانية اخرى مثل حسن دنائي فر وسفير ايران السابق في العراق ايرج مشهدي ومحمد كوثراني القيادي فـي حـزب الله اللبناني، ولـم تتمكن هذه التدخـلات من اثناء مقتدى الصـدر من تشكيل حكومة الاغلبية السياسية التي كان يعمل لها منذ ظهور نتائج الانتخابات وتأكد فوزه فيها. وللخـروج مـن هذه الازمة الخانقة طرحت مبـادرات سياسية كثيرة لحل الازمة طرح ثلاثة منهـا الاطار التنسيقـي وثلاثا اخرى طرحها التيـار الصدري ومبادرة للنـواب المستقلين ومبـادرة لحركة امتـداد المدنية ومبادرة اخرى للقوى السياسيـة السنية ومبادرتين للقوى الكردية دون ان تسفر هذه المبادرات عن حل الازمة السياسية.[1]

ولقد فشلت جميع تلك المبادرات بسبب تعنت الاطراف المشاركة في العملية السياسية وعدم تقديم التنازلات فيما بينها مما سبب انسدادا سياسيا خانقا في الساحة السياسية العراقية وعدم الوصول الى حل لتشكيل حكومة ترضي جميع الاطراف.

خلال كل تلك الفترة الماضية تمسك زعيم التيار الصدري بمشروعه في تشكيل حكومة اغلبية وطنية ، معتبرا ان كل الحكومات السابقة التي شكلت على اساس توافقي بين الكتل

(1) تقرير محمد قحطان، موقع العربي الجديد على الانترنت بتاريخ 9 حزيران 2022.

السياسيــة الفائــزة في الانتخابات كانت هي السبب فــي كل مشكلات البلد و تأخر ملفات اساسيــة في نهضته حيث انتجت المحاصصة السياسية حكومات فاسدة و وزراء فاسدين ادت الى سرقة اموال و واردات البلاد و ذهابها الى جيوب الفاسدين مما قوى جبهة الفساد المالي والاداري واضعف كل مؤسسات الدولة في مقابل سطوة اصحاب المال الفاسد .

2 - ازمة انسحاب نواب التيار الصدري من البرلمان:

بعد ان كان التيار الصدري و حلفاؤه الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة المكــون مــن تقدم وعزم الاكثر قربا للظفر بمهمة تشكيل الحكومة العراقية ، فاجئ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بالإيعاز الى نواب كتلته للإستقالة من البرلمان والانسحاب منــه فــي خطوة اوحى بهــا الصدر انه متجه الــى اعتزال السياسة والدخــول في اعتكاف دينــي مفتــوح خصوصا بعد محاصرة مرجعه الدينــي آية اللّه كاظم الحائري في قم له من خــلال قــراره بإعتزال عمله المرجعــي وتحويل مقلديه وتوجيههم الــى تقليد مرشد الثورة الايرانيــة علــي خامنئــي ، مما وضع مقتــدى الصدر في موقف ضعيــف دفعه لاتخاذ هذا القرار المتسرع والذي سبب اختلال الميزان في مجلس النواب العراقي لصالح كتلة الاطار التنسيقي التي اصبحت تمثل الاغلبية في البرلمان، و بعد عشرة ايام فقط من قبول رئيس البرلمــان العراقي محمد الحلبوسي لإستقالات النواب الصدريين تم عقد جلسة برلمانية بإستبــدال النواب المستقلين بنواب الاحتياط من القوائم الاخرى الفائزة في الانتخابات ، وفــي اليوم التالي من جلسة تأدية النــواب البدلاء لقسم العضوية في البرلمان بدأ الهجوم الصــدري على كتلة الاطار التنسيقي من خلال التغريدات التي كان ينشرها حساب محمد صالــح العراقي المقرب من زعيــم التيار الصدري تحت عنوان (وزير القائد) حيث عبرت هــذه التغريدات عن امتعاض شديد من زعيم التيــار مما حصل من عملية استبدال لنوابه ببــدلاء لغرض اكمــال اعمال البرلمان العراقــي واستمرار اعماله بشــكل طبيعي ، واغلب الظن ان هذا الامتعاض ناتج عن توهم الصدر بأن انسحاب نوابه من البرلمان سيؤدي الى

انسحـاب الكتل المتحالفة معه وهي كتلة الحـزب الديمقراطي الكردستاني وكتلة السيادة ايضـا مـن البرلمان وهذا ما لم يحصل فأسقط في يد زعيـم التيار وشعر بالخطر الفادح ولكن بعد فوات الاوان.[1]

3 - تشكيل حكومة السوداني:

بعـد صراع استمر لمدة ثلاثـة اشهر على ترشيح الاطار التنسيقي للسيد محمد شياع السوداني لتولي رئاسة الوزراء في اواخر تموز 2022 ، نجح الاطار في تمرير هذا الترشيح عبـر البرلمـان العراقي بعد ان نجح قبل ذلـك بترشيح عبد اللطيف رشيـد وزير الموارد المائيـة الاسبـق و زوج اخت هيرو ابراهيم احمد عقيلة الرئيـس الراحل جلال الطالباني لموقع رئيس الجمهورية ليخلف برهم صالح الرئيس السابق المنتهية ولايته حيث قام عبد اللطيـف رشيد عقب ترشيحه رئيسـا للجمهورية مباشرة بتكليف محمـد شياع السوداني رئيسـا للـوزراء ، حيث استطـاع السوداني من اكمال تشكيل وزارته فـي وقت قياسي غير مسبـوق منـذ عام 2003 ، حيث اكمل تشكيلها خـلال (14 يوما) من تاريخ تكليفه بتشكيل الحكومة ، وكان السبب في ذلك هو عدم وجود معارضة مؤثرة له في البرلمان بعد انسحاب الكتلـة الصدرية التي كانت اقـوى كتلة في البرلمان بعد الانتخابات الاخيرة ، وبذلك حقق الاطـار التنسيقي هدفه بالهيمنـة الكاملة على الحكومة الجديدة و استقطاب حلفاء التيار الصـدري السابقين وهمـا الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالـف السيادة و اقناعهما بالدخول معه في الحكومة التي شكلها السوداني.

بعـد انجاز تشكيل الحكومة عرض السوداني منهاجه الـوزاري وبرنامجه الحكومي في يوم جلسة المصادقة على وزراء الحكومة.

اكد السوداني ان فريقه الوزاري سوف يطبق جملة من المبادئ للعمل على بناء اقتصاد حديث يخدم العراقيين في الحاضر والمستقبل ، وهذه المبادئ هي :

(1) د. عقيل عباس ، موقع سكاي نيوز عربية على الانترنت في 8 تموز 2022.

- إيقافُ التدهورِ الذي يعصفُ بمختلفِ القطاعات.
- تمويلُ وإنجازُ المشاريعِ المتلكئةِ والجديدةِ التي لها وقْعٌ مباشرٌ على حياةِ المواطنينَ والخدماتِ المقدمةِ لهم.
- مكافحةُ الفقرِ والبطالةِ وتمكينُ محدودي الدخل.
- التحـولُ التدريجـيُ من الاقتصادِ الريعي عن طريقِ تحديثِ عملِ الاقتصادِ من خلالِ رعايةِ الحكومةِ لمحركٍ اقتصاديٍ مهمٍ يرتكزُ على استثمارِ إبداعاتِ الطاقاتِ الشابةِ الهائلة؛ لتفعيلِ بناءِ الشركاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ في الزراعةِ والصناعةِ وتكنلوجيا المعلومـاتِ والخدْمـاتِ والبيئةِ لترفدَ الدولـةَ بخلقِ آلافِ فرصِ العمـلِ واستقطابِ الاستثمارِ المحلي والعالمي.
- خلـقُ طفرةٍ نوعيةٍ في بنـاءِ الخبراتِ ورأسِ المالِ البشري والقـدراتِ المؤسساتيةِ لمواكبةِ التحولاتِ التكنولوجيةِ الهائلةِ في جميعِ المجالاتِ والمؤثرةِ جداً في الاقتصادِ والطاقةِ والبيئة.
- العملُ مع مجلسِ النوابِ ومجلسِ القضاءِ لتشريعِ وتطويرِ وتحديثِ القوانينِ الساندةِ للاستثمارِ بما يتلاءمُ مع متطلباتِ اقتصادِ القرنِ الواحدِ والعشرين.
- الإفادة من التجاربِ الناجحةِ حولَ العالمِ التي اختبرت ظروفَ العراقِ نفسَها.

الملاحـظ ان المنهاج الوزاري والبرنامـج الحكومي لا يحملان شيئا جديدا مختلفا عن المناهـج والبرامج التي قدمتهـا الحكومات السابقة منذ عام 2003 ، حيث انهما يحملان نفس الفقرات التي تتحدث عن الانجازات في كل شي تقريبا ، في التعليم والصحة والامن والسياسـة الخارجيـة واصلاح الاقتصاد والخدمات ، لكن مما يلفت النظر في المنهاج هو فقـرة اجراء انتخابات برلمانية مبكرة خلال عام واحد بعد تعديل قانون الانتخابات خلال فتـرة ثلاثة اشهر ، وليس مـن الواضح ان حكومة السوداني جادة في هذا الوعد خصوصا بعـد ان استتـب لها الوضـع السياسي وبعد خطـوات الاقصاء الواسعـة لعناصرالحكومة

السابقــة التي بلغت مئات المناصب والمواقع الوظيفية واستبدالهم بعناصر موالية للإطار التنسيقي.

لقــد سببت عملية تشكيل الاطــار التنسيقي للحكومة الى شطــر المجتمع الشيعي الى طرفيــن ، طــرف يمثله الاطار التنسيقي وطرف اخر يمثلــه التيار الصدري ، حيث يسيطر الاول علــى الحكومــة بينما يمتاز الطرف الثاني وهو التيار الصدري بسيطرته على الشارع الشيعي الذي يمكن ان يتحرك في اي لحظة بناءا على توجيهات من زعيمه مقتدى الصدر.

ان غيــاب التيــار الصــدري عن حكومة السودانــي يجعلها تقف هي والاطــار التنسيقي وحيــدة امام الحســاب الجماهيري الذي يمكن ان يتحول الــى احتجاجات عنيفة اذا تكرر الفشل السابق في اداء الحكومة في مختلف الملفات وخصوصا ملف الخدمات الذي يعاني منه العراقيون منذ سنوات طويلة. من جهة ثانية يعاني الاطار التنسيقي المشكل للحكومة مــن صــراع مستمر بين قــواه المختلفة من اجــل الحصول على النسبــة الاكبر من الكعكة الحكوميــة ممــا يؤثر سلبيا على تماسك قوى هذا التحالف وربما انفراط عقده فيما بعد ، وعندئذ يمكن ان تولد ازمة جديدة ربما ستكون اصعب بكثير من ازمة السنة الماضية التي قضاها العراقيون على اخبار الصراعات والشد والجذب المستمرين منذ تشرين الاول عام 2021 بعد الانتخابات البرلمانية الاخيرة.[1]

4 - سرقة القرن:

مــن اكبــر التحديات التي تواجهها الحكومــة العراقية ، تحدي الفســاد المستشري في كل مفاصــل الدولــة العراقية وهو ما فتح الباب على مصراعيه لسرقات خرافية من اموال الدولــة كان اخرها ما سمي بسرقة القرن للحجــم الهائل للسرقة الذي تعرضت له الدولة العراقيــة مــن خلال السطو علــى اموال امانــات ضرائب الشركات المودعــة في صندوق الامانــات فــي الهيئــة العامة للضرائــب العراقية تعبر عــن استخفاف منقطــع النظير من

(1) د. عقيل عباس ، موقع سكاي نيوز عربية على الانترنت في 28 /2022/10.

السراق في التعامل مع المال العام حيث تذكر المصادر ان مقدار المبلغ المسروق هو (3.7) ترليون دينار عراقي ، ما يعادل اكثر من (2،5) مليار دولار، خلال الفترة الممتدة من 2021/9/1 ولغاية 2022/8/15 ، حيث كانت السرقة واضحة المعالم بصورة مطلقة كما يذكر وزير المالية المستقيل وكالة في الحكومة السابقة احسان عبد الجبار اسماعيل في كتاب استقالته الموجه الى رئيس مجلس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي بتاريخ 2022/10/12 ويؤكد الوزير ان هذا المبلغ كان من المفترض ان يذهب للخزينة العامة للدولة لكن تم الاستيلاء عليه من قبل عصابة محددة في حادثة هي الاغرب من نوعها في تاريخ العراق والعالم وقد بينت التحقيقات فيما بعد ان صكوك الامانات حررت الى خمس شركات فقط هي :

- شركة الحوت الاحدب للتجارة العامة المحدودة.
- شركة رياح بغداد للتجارة العامة المحدودة.
- شركة القانت للمقاولات العامة المحدودة.
- شركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة.
- شركة بادية المساء للتجارة العامة المحدودة.

والملفت للأنتباه ان بعض هذه الشركات لم يمض على تأسيسها اكثر من عام واحد مما يؤكد طبيعة المؤامرة في سرقة هذه الاموال بهذا الاسلوب الفج والمتجاهل لأبسط خطوات المتابعة والرقابة المالية لدكان بسيط وليس لدولة تتعامل بعشرات المليارات من الدولارات.

في 2022/10/19 اصدر وزير المالية الاسبق الدكتور علي عبد الامير علاوي بيانا بشأن الهيئة العامة للضرائب يصف فيه السرقة بأنها واحدة من اكبر الفضائح المالية في العصر الحديث ، لأنه من غير المعقول ان يتم سرقة هذا الكم الهائل من الاموال بوقاحة مع الافلات التام من الرقابة والمحاسبة والعقاب.

يقول علاوي في بيانه انه تم تحرير ما لا يقل عن 247 صك لإستلام الامانات من قبل العصابة رغم التوجيه الصريح من وزير المالية بإيقاف تلك الصكوك ، وقد حدث كل ذلك بسبب الولاء الى جهات سياسية متنفذة تسترزق من حيتان الفساد وتوفر الحصانة الى الفاسدين.

لا زالت قضية سرقة القرن محتدمة ولا زال قسم من المتهمين بعيدين عن ايدي العدالة ، حيث تم قبل ايام اطلاق سراح المتهم الرئيسي في هذه القضية بكفالة، حيث دعت السلطة القضائية انه تم اجراء تفاهم مع المتهم الرئيسي نور زهير جاسم لإعادة الاموال المسروقة بعد اطلاق سراحه بكفالة ، ولا نمتلك ادلة على ان هذا سيحدث ولا يمكن لأي احد ان يضمن ذلك.

يبدو ان هذه الفضيحة تشمل شخصيات كبيرة داخل الساحة السياسية العراقية قامت بدعم العصابة التي سرقت هذه الكمية الهائلة من المال العام وقد اظهرت التحقيقات ان من ضمن هؤلاء المتورطين سياسيين كبار وبرلمانيين حيث ورد اسم الدكتور هيثم الجبوري رئيس اللجنة المالية السابق في البرلمان العراقي ضمن قائمة المتهمين مع شخصيات اخرى لديها نفوذ داخل الدولة العراقية وشخصيات ذوي مناصب كبيرة داخل الدولة وربما وزراء وسياسيين كبار.

رسالة عاصفة واستقالة مؤثرة

لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير المالية العراقي

الدكتور علي عبد الأمير علاوي في 16 آب 2022

مدونة نفيسة ورؤية معمقة من داخل الصندوق

التقييم الشامل للأداء السياسي والاقتصادي للدولة العراقية خلال عام 2022

تكاد رسالة الاستقالة التي قدمها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير المالية العراقي السابق الدكتور علي عبد الامير علاوي الى رئيس مجلس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي ان تكون مسحا لا نظير له، عميقا وواسعا وشاملا لأداء الدولة العراقية السياسي والاقتصادي وتشخيصا من داخل اهم مؤسسة في الدولة لكل الاخطاء والعيوب والمعوقات والاشكاليات التي تواجهها الحكومة العراقية لتنفيذ برامجها التي قدمتها في بداية تشكيلها امام الشعب العراقي وامام ممثليه في البرلمان العراقي حيث كان الدكتور علاوي شجاعا، جريئا ،صادقا، واضحا في عرض المشكلات كما هي من دون اي رتوش او مجاملات او خوف لاسيما انه كان بهذه الرسالة يقدم استقالته وتركه لمنصبه وللعراق وسفره الى مقر اقامته في بريطانيا ، لذلك جاءت هذه الرسالة عاصفة و مشخصة لكل الواقع السياسي والاقتصادي العراقي ،و يمكن اعتبارها مدونة قيمة ومرجعا مهما في تحليل هذا الواقع وتشخيصه بشكل موضوعي لا يحابي احدا ولا يحرص على ارضاء المسؤول الاعلى و القوى السياسية التي تمتلك السلاح والميليشيات لتنفيذ مشاريعها في السيطرة والاستحواذ على مقدرات الدولة ومواردها المالية بكافة الاشكال غير الشرعية التي كانت سبب في تخلف اداء الحكومات السابقة جميعا وعدم امكانية النهوض بواقع الدولة العراقية بالرغم من الامكانيات المادية والبشرية الكبيرة التي تحصلت عليها الدولة العراقية منذ الاحتلال في عام 2003 بما يزيد على اكثر من تريليون دولار ذهبت الى جيوب الفاسدين خلال عقدين من الزمان تقريبا ، لذلك لا يمكن لأي باحث و دارس للحالة العراقية ان يتجاوز

هــذه الرسالــة ونحن هنا نعتمد عليها بشكل كبير لأنها تعتبر دراسة جامعة شاملة وكاشفة للوضــع العراقــي خلال عام 2022 ، وقــد ذكرت مجلة (ذي اتلانتيــك الامريكية) ان هذه الاستقالة تؤكد فشل النظام التوافقي القائم على تقاسم اموال النفط وهيمنة الاوليكارشية والميليشيات التي تحمي هذه الطبقة ، وقال تقرير المجلة: (انه عندما يكتب المؤرخون في المستقبــل عن جهود العراق المضطربة من اجــل اقامة ديمقراطية على الطراز الامريكي خــلال السنــوات الاولى من القــرن الـ 21 ، فإن رسالة استقالة عــلاوي ستوفر لهم نظرة تتسم بالندرة عن الوضع الداخلي في دولة فاشلة).

ويمكننــا ان نلتقط اهم النقاط التي ركــز عليها الدكتور علاوي في رسالته والتي شرح فيهــا المشكلات وحللها وقدم لها حلولا ومعالجــات راقية وتحليلا واضحا للمعوقات التي تحــول دون تنفيــذ هــذه المعالجات وتؤدي الى بقاء الوضع الســيء على ما هو عليه الان ، واهم هذه النقاط هي:

قال الدكتور علاوي في رسالته :

1- المرة الاخيرة التي دخلت فيها وزارة المالية كانت في عام 2006، عندما كنت أعمل أيضــا وزيراً للمالية في ظل الحكومة الانتقالية للدكتــور إبراهيم الجعفري. وفي الأسابيع القليلــة التاليــة من مجيئي إلى الوزارة للمرة الثانية، تعرفت علــى الحقيقة المروعة بشأن مــدى تدهــور آلية الحكومة في السنوات الخمس عشــرة الماضية. فقد تم الاستيلاء على مفاصــل واسعة من الدولة فعليًا من قبل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة. وكانــت الــوزارة نفسها بلا دفة لأكثر من عقد وكان أحد وزرائها قد أقيل بسبب مزاعم عن إيوائــه إرهابييــن. بعد ذلك، كانت الوزارة تدار من قبــل وزراء بالوكالة مكلفين من وزارات أخــرى. وكان لديهــم القليل من الفهم للشؤون الماليــة، وبالتالي لم يتمكنوا من توفير إطار السياســة المالية للبلد. وخلال الحــرب ضد عصابات داعش الإرهابية، أقيل وزير المالية آنــذاك مــن منصبه عن طريق إستجواب برلمانــي. ولم يتم تعيين وزير مالية جديد إلا بعد تولي حكومة السيد عادل عبد المهدي السلطة في تشرين 2018. إذ شغل سلفي الدكتور

فـؤاد حسيـن، منصب وزيـر المالية. ومع ذلك، فقـد انقطعت فترة ولايتـه مع مظاهرات تشرين 2019 واستقالت الحكومة بعد ذلك بوقت قصير.

لقـد جئـت إلى الوزارة وسط الأزمـات المزدوجة لوباء كوفيـد - 19- وانهيار عائدات النفط، ولم تكن هناك موازنة وخزانة الدولة كانت خاوية. فقد استخدمت جميع الفوائض الحكومية السابقة لتمويل مدفوعات الطوارئ والحفاظ على رواتب موظفي القطاع العام. وقـد تم توسيـع رواتب القطاع العام نفسه بشكل كبير، جزئيًا لتهدئة مطالب المتظاهرين. وكانـت وزارة الماليـة في بؤرة الأزمـة ويتطلع الناس إلى وزارة الماليـة لتزويدها بالموارد اللازمـة لتمويـل النفقات المتكـررة للحكومـة والميزانيـة الاستثمارية وتمويـل الطوارئ الصحيـة. ولقد كانت مهمة صعبة للغاية في الأشهر القليلة الأولى للحكومة. وكانت هناك أوقـات استنفذت فيه أمـوال الحكومة حرفيًا. وسُحبت احتياطياتنا من العملات الأجنبية، وتوقـع صنـدوق النقد الدولي أننا سنفقد جزء كبيرا من احتياطياتنا من العملات الأجنبية في غضون عام.

لقد كانت وزارة المالية التي كنت أترأسها شبحاً مقارنةً لما كانت عليه في السابق. وشغل المـدراء مناصبهـم الرئيسة لفتـرات قصيرة فقط ووقع العديد منهم تحـت تأثير الأحزاب السياسيـة. ولـم يكـن جميع المديريـن العامين مناسبيـن أو مؤهلين للوظائـف التي كانوا مسؤوليـن عنهـا. ولقد تم تقليـص عدد كبار الموظفين الذين كنت علـى دراية بهم في عام 2006 بشـكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرد والاستقالات وحتى القتل وانخفضت المعاييـر إلى مستوى متدني للغاية. وكانـت وزارة المالية مليئة بالأشخاص ذوي المؤهلات المشكوك فيها، وليس لديهم خبرات ذات مغزى أو مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة في الإدارة العامة أو الإدارة المالية. وقام غير الأكفاء والمتصلين بالسياسة بإزاحة الإداريـين المهرة والفعالين. لقد تمكنت وزارة المالية مـن إدارة دفع الرواتب والمدفوعات الروتينيـة الأخـرى المدرجة في الموازنة، لكنها كانت بعيدة كل البعـد عن كونها المؤسسة الرئيسة الصنع السياسات المالية والاقتصادية للبلد. ترتب على ذلك ادراكي، وفي غضون أسابيع قليلة، بمدى خلوا الوزارة من مهارتها وقدراتها خلال السنوات الماضية.

مع هذا الإرث كان على أن أصمم طريقا للمضي قدما.

كانت المحاور الستة التي حاولت من خلالها تطوير استراتيجية عمل الوزارة هي:

الأول : هــو إدارة الأزمــة المالية الفوريــة بسبب انهيار عائدات النفــط وخسارة جميع سيولتنا المالية، إذ كانت هناك أيام نفذت فيها اموال وزارة المالية حرفيًا.

الثانــي : هــو معالجة توقعات الدوائــر الحكومية والبرلمانيين والجمهــور. إذ كانوا في الغالــب فــي حالــة إنكار لخطــورة الأزمــة المالية وتوقعــوا القدر نفســه من الدعم والامتيــازات مــن الموارد العامة. وجــاءت ضغوط الحصول علــى الأموال من جميع الأطراف مع إصرار وشدة متزايدين.

الثالث : هو العمل على خطة متوسطة المدى لإصلاح الإدارة العامة والاقتصاد.

الرابــع: كان إدارة وزارة الماليــة نفسها وتعظيم المــوارد البشرية المحدودة التي كانت لدينا.

الخامســ : كان موضوع إعادة الهيكلة طويلة المــدى وإعادة تموضع الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الكبيرة المتعددة التي يواجهها.

مــع تعافــي الاقتصاد في عــام 2021، ظهرت مجموعــة أخرى من المشــكلات تمثلت بالضغوطات على تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وخاصة المــواد الغذائيــة. فضلاً عــن ارتفاع تراكم المتأخــرات بشكل كبير خــلال المدة 2020-2021 بسبب نقص التمويل.

كل هــذا كان يجــب أن يحدث فــي بيئة من الضغوط السياسيــة المستمرة من الأحزاب والبرلمانيين، ومظاهرات الشوارع، والمتصيدون المعادون على وسائل التواصل الاجتماعي والتسقيــط الإعلامــي المستمــر، والأخبار المزيفــة والادعاءات، والمطالبــات المستمرة للحصول على الأموال من قبل الوزارات والكشف عن عمليات تزوير وفضائح واسعة النطاق،

ومطالـب التمويل الطارئـة. فضلاً عن ذلك، كان علي أن أواجـه طلبات تمويل من حكومة إقليـم كردستان والتي كانت موضع تسـاؤل. وتم استدعائي للمثول أمام مجلس النواب في جلستين كاملتين، ومرات عديدة أمام اللجنة المالية لمجلس النواب ولجان أخرى. وجمعت التواقيـع مـن قبل أعضاء مجلس النـواب لإقصائي والتهديد بإتخاذ الإجـراءات القانونية ضدي، وبدأت بالفعل في حالتين

وصل كلاهما إلى المحكمة الاتحادية العليا التي حكمت ضد هذه الادعاءات. في حالة أخـرى، تـم تهديدي بمنعي مـن السفر لأنني رفضـت الرد على طلب استدعـاء من زعيم سياسي.

2- لقد كان عملا مرهقا ومحزنا بكل معنى الكلمة، ومع ذلك حققت الوزارة الكثير من المهام خلال هذا المدة، ادرج ادناه اهمها:

- تمكنا من صد الانهيار في مالية الدولة من خلال الانضباط الصارم في الانفاق.

- حافظنا على مستويات الاستثمار في ظل قيود مالية شديدة.

- قمنا بتمويل كل احتياجات وزارة الصحة أثناء الجائحة.

- اقترحنا قوانين توسع من قدرتنا على الاقتراض محليا، والتي كانت ضرورية للحفاظ على الملاءة المالية للبلد.

- قمنا بتمويل الانتخابات بإقرار قانون خاص بتمويل الانتخابات باقتراح من قبلنا.

-قمنا بتمويل قطاع الكهرباء وطلبه النهم لمزيد من الأموال للوفاء بالتزاماته الاستثمارية وشراء الوقود.

- اقترحنـا خطـة شاملة لإصلاح الاقتصاد والقطاع العـام. وقد قوبل ذلك بدعم دولي ومحلي واسع وسميت بالورقة البيضاء. أنشأنا الوحدة للإشراف على تنفيذ الورقة البيضاء.

-دافعنا عن تخفيض قيمة العملة، والذي ربما كان أهم إجراء اقتصادي منفرد اتخذته الحكومة في هذه المدة. لقد كان قرارًا أساسيًا ومؤجلًا كثيرًا، وأتخذ بجرأة وبدعم الأغلبية من الكتل البرلمانية، لأنها كانت ضرورية للغاية. فقد دمرت العملة باهظة الثمن القدرة التنافسية للاقتصاد، وساهمت في التشوهات التي سمحت بتحقيق أرباح تجارية ضخمة من قبل حفنة من المضاربين.

- دافعنا بشدة عن زيادة المخصصات للفقراء والمحتاجين في الموازنة لتعويض أي خسارة محتملة في الدخل نتيجة انخفاض قيمة العملة ولكن لسوء الحظ، حذف ذلك من قبل مجلس النواب في نسخة الموازنة النهائية لعام 2021. قدمنا أول إصدار سندات محلية يتم تسويقها علنا بعوائد جيدة لتشجيع تدفق المدخرات إلى أدوات استثمار جديدة وبدء عملية إنشاء أسواق للأوراق المالية الحكومية.

- أكملنا الاستعدادات اللازمة لموازنة 2022، ولم يتم عرضها على الحكومة لمناقشتها والمصادقة عليها بسبب حكم المحكمة الاتحادية العليا بأننا غير مخولين بتقديم أي قانون كحكومة تصريف أعمال.

- أدخلنا قانون الأمن الغذائي للسماح بمزيد من التحويلات للفقراء والمحتاجين نتيجة الارتفاع العالمي في الأسعار بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في ظل عدم وجود موازنة 2020 واعطى هذا القانون الحكومة مهلة إضافية للوفاء بالتزاماتها التمويلية للنفقات الجارية والاستثمارية.

- اقترحنا إنشاء إطار عمل جديد تمامًا لتحديد وتقييم وتطوير أعمال البنية التحتية الرئيسة والمشاريع ذات الطبيعة الإستراتيجية. ووافق عليه مؤخرًا مجلس الوزراء والذي سيسمح للحكومة، من خلال وزارتي التخطيط والمالية، بتعيين شركة إدارة مشاريع معترف بها دوليًا للإشراف على عملية اختيار المشاريع الكبيرة والاستراتيجية.

3- داخل وزارة المالية، أطلقت عددًا من البرامج والمبادرات الجديدة لمواجهة نقاط

الضعف التي تضاعفت على مر السنين:

- بدأنا خطة شاملة لأتمتة الإدارة المالية للدولة بأكملها. كان هذا هو برنامج IFMIS الذي تم تأجيله منذ 2005. ويجري تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي، والذي سيحدث ثورة في إدارة المالية العامة.

- أطلقنا الأتمتة الكاملة لهيئة الكمارك من خلال توقيع اتفاقية مع الأونكتاد لنشر نظام ASYCUDA المعترف به عالميًا لإدارة الكمارك استكملنا طلب العروض النهائية لنظام جديد لإصلاح النظام الضريبي لهيئة الضرائب بمساعدة البنك الدولي.

- قدمنا خطة نهائية لإصلاح إدارة ومجلس إدارة مصرف الرافدين من خلال اقتراح نظام داخلي جديد للمصرف، وهو الآن امام انظار مجلس الدولة للموافقة النهائية. وبمجرد الموافقة عليها، ستعمل مجموعة مماثلة من النظم الداخلية لمصرف الرشيد، إذ لا يمكن إصلاح المصارف الحكومية ببقاء النظم الداخلية الحالية.

- أنشأنا هيئة رقابية لإدارة المصرف الزراعي المتعثر بالتعاون مع البنك المركزي.

- قمنا بتسريع بيع أراضي الدولة بأسعار السوق حيثما كان ذلك مرغوبا وممكنا، مع زيادات مهمة في الإيرادات من بيع الأراضي، وقمنا بزيادة الأراضي للمشاريع الصناعية بشكل كبير.

- قمنا بتنظيم إطار عمل استراتيجي جديد لهيئة المناطق الحرة وسنقترح قانونًا جديدًا لهيئة المناطق الحرة.

- اتفقنا مع وكالة التنمية الفرنسية على دعم إنشاء معهد لتدريب الكوادر المالية والاقتصادية الحكومية المتوسطة والعليا على أفضل الممارسات الدولية في الإدارة المالية والاقتصادية. وسيتم تشغيل ذلك من خلال دائرة التطوير في وزارة المالية.

- اتفقنا مع الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الألمانية على دعم فريق تنفيذ توصيات

الورقة البيضاء ووزارة المالية بالخبرات الفنية الأجنبية في مجال إدارة المالية العامة.

- نقدم برنامجا لإرسال 100 مرشح شاب واعد في وزارة المالية لتغطية دورات الدراسات العليا في الإدارة والتمويل والمصارف والإدارة العامة في الجامعات العالمية.

هنا اود الاشارة الى ان علاقاتنا مع البنك المركزي كانت ممتازة مما سمح لنا بالتنسيق معهم في السياسات النقدية والمالية للحكومة.

4- على الصعيد الدولي، علاقتنا على المستوى الاقتصادي مع وكالات التنمية الدولية والدول الصناعية السبع الكبرى والصين ودول مجلس التعاون الخليجي ممتازة. اللجنة العراقية السعودية المشتركة، التي أترأسها من الجانب العراقي، تم تفعيلها بعدد من المشاريع والمبادرات. كما قمنا بإدارة القضايا الصعبة المرتبطة بسداد المدفوعات المستحقة لإيران مع الحفاظ على تعاوننا وامتثالنا للعقوبات الأمريكية على هذا البلد.

لقد جعلت من نهجي الخاص محاربة الفساد أينما وحيثما استطعت في الأسابيع القليلة الأولى من تولينا المنصب، وأوقفنا مشاريع عديدة مشبوهة، وفحصنا بعناية جميع طلبات الإعفاءات الضريبية والكمركية. وتابعت شخصيا طلبات الموافقة على المشاريع التي اجتازت كل التدقيق، ولكن تم حظرها أو تأخيرها دون داع. وكانت الوزارة بأوامر مباشرة مني شخصياً، هي التي منعت عقد مدفوعات بوابة عشتار مع مصرف الرافدين الذي كان سيؤدي إلى فرض عبء تكاليف غير مبرر يصل إلى مئات الملايين ولسنين طويلة من الدولارات على المودعين في البنك.

كما تعاونت الوزارة تعاونا كاملا مع جميع الجهات الرسمية والبرلمانية والقضائية التي تنظر في قضايا الفساد في الوزارة والحكومة ككل.

السؤال الذي يطرح هذا هل تستطيع وزارة المالية أو الحكومة ككل تحقيق المزيد من الإنجازات خلال العامين ونصف العام الماضيين؟ من السهل أن نطالب بأداء أفضل من أي حكومة، لكنني أعتقد أنه في مجال الإدارة الاقتصادية والمالية، كان أداء الحكومة جيدا

بشـكل استثنائـي لقد حققنا الكثير واتخذنا بعض القرارات المهمة جدا، وحتى الحاسمة، والتي من شأنها أن تؤثر على مسار اقتصاد البلد على المدى الطويل.

5- مـن الصعب للغاية إجـراء تغييرات وإصلاحات اقتصادية كبيرة على أساس مستمر ومستـدام في ضـوء سياق اقتصادنا السياسـي. **يجب أن أعترف أنني لـم أتوقع التدهور المروع في معايير الحوكمة في بلدنا على مدى السـنوات الخمس عشـرة الماضـية.** كل شـيء تقريبا يتأمر لإحباط التغيير الحقيقي وترسيخ استمـرار الممارسات الفاسدة التي تدمر الأسس الأخلاقية والمادية للبلد.

كانت قضايا فساد الدفع الالكتروني بالنسبة لي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. لـم تكن حالة نـادرة ولكنها عكست بوضوح لجميع الاطراف مـدى الخلل بالمنظومة، **فقد بلورت الدرجة التي تدهورت عندها مكانة الدولة وأصـبحت العوبة للمصـالح الخاصـة.** الأمـر الآن مع السلطـة القضائية وتحقيقاتها بعد ابداء الوزارة ملاحظاتها، لذا لا يمكنني التعليق عليه، لكنه يثير مجموعة كاملة من الأسئلة بشأن كيفية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تؤثر على ملايين الأشخاص ومؤسسات الدولة الحيوية دون اعتبار للمصلحة العامة. **إذ تعمل شـبكات سرية واسعة من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والسياسيين وموظفين الدولة الفاسـدين في الظل للسيطرة على قطاعات كاملة من الاقتصاد، وتسحب مليارات الدولارات من الخزينة العامة. هذه الشـبكات محمية من قبل الأحزاب السياسية الكبرى والحصانة البرلمانية وتسـليح القانون وحتى القوى الأجنبية. وإنها تحافظ على صمت المسؤولين الأمناء بسبب الخوف والتهديد بالقوة. لقد وصل هذا الأخطبوط الهائل من الفساد والخداع إلى كل قطاع من قطاعات اقتصاد الدولة ومؤسساتها ويجب تفكيكه بأي ثمـن إذا كان مقدراً لهذا البلـد أن يبقى على قيد الحياة. وهنـا يحدوني الأمل بأن يتبع قضاة التحقيق في قضية بوابة عشتار الخيوط أينما تذهب لتكون بادرة خير لإعادة الثقة بالمنظومة.**

6- لا معنـى للحديث عن الفساد كاختصار لمشـكلات الاقتصاد، فهو النتيجة النهائية

للعمليــة وليــس بدايتها. ويمكن وصفه بالسرطان الذي يمكــن أن يقتل الجسم، لكنه انتشر بسبب ضعف الجسم، وضعف جهاز المناعة، وغياب الوقاية، وإهمال الإجراءات العلاجية. ويزدهر الفساد في العراق لأن النظام يتسامح معه ويسمح له بالازدهار والنمو. إن معالجة الفساد غير كافية من خلال زيادة الكلام ضده، وإنشاء المزيد من هيئات التحقيق وإدخال المزيد من الإجراءات العقابية.

- علينا إعادة بناء قدرات الدولة لمنع انتشار الممارسات الفاسدة.
- علينــا أن نصلــح إدارة الدولــة بشكل جذري من خــلال تقليص الإجــراءات والقوانين والممارسات التقليدية.
- علينــا أن نطور بشكل جذري صفات ومهــارات المديرين المتوسطين والمتقدمين في الدولة.
- علينــا إزالــة الحماية التــي تمنحها الأحزاب السياسيــة ورؤسائها للأفــراد الفاسدين والممارسات الفاسدة.
- علينا تدمير ثقافة الجشع والتسيب والإفلات من العقاب التي تسمح بازدهار ممارسات الفساد.
- علينا إزالة الغموض الذي يميز العديد من قرارات الحكومة بشأن النفقات والاستثمارات، إذ يزدهر الفساد نتيجة لصفقات تنظم في الظلام وعدم الانفتاح والشفافية.

7- قبل كل شيء علينا التراجع عن نظام السعر المزدوج للدولار الذي يسمح بالفساد، اي ان هنــاك الأسعــار المزدوجــة لنفــس المنتج أو الخدمــة في جميع أنحــاء الاقتصاد. وهنــاك أسعــار السوق ثم هناك أسعار تحددها أوامر إداريــة أو لجنة وزارية لا علاقة لها بأسعارالسوق. وهذا يؤثر على أسواق الأراضي والإسكان، وأسواق الوقود، والمواد الغذائية الأساسية، والمدخلات الزراعية والصناعية، وأسواق الائتمان والعملات الأجنبية، والأدوية والخدمــات الطبية، وتوليد الطاقة الكهرباء وتوزيعهــا، والتعريفات وما إلى ذلك. لقد قيل

خطـأ أن هـذا النظام يساعد فـي دعم الفقراء، لكنـه في الواقع تكاليـف باهظة ويشجع الفسـاد أينما وجدت أسعار مزدوجة. وهناك طـرق أفضل وأكثر فاعلية لمساعدة الفقراء بدون هذه التشوهات الهائلة التي تدمر عمل الأسواق.

طـوال مـدة خدمتي في هـذه الحكومة، كنت اهتـدي بثلاثة عوامـل أساسية: واجبات ومسؤوليـات منصبـي، رغبتـي في رؤية هـذه الحكومة تنجح، والولاء للزمـلاء في مجلس الوزراء.

سيصـدر التاريخ حكمه النهائي على نجاح هذه الحكومة. لكني سأعطيكم وجهة نظري الشخصية بشأن طبيعة القواعد التي يجب أن تكون عليها أي عملية تقييم:

القاعـدة ألاولـى: للتقييم تتعلق فيمـا إذا كانت الحكومة قد نجحـت في الحفاظ على وحدة الوطن والمواطنين وحماية الناس من التهديدات الداخلية والخارجية.

القاعـدة الثانية: هل تم الوفاء بالوعود الصريحة التي قطعتها الحكومة عند تشكيلها. وكانـت هـذه مرتبطة بإجراء الانتخابـات في إطار زمني مقبول ونزع فتيـل التوترات التي تفاقمت في احتجاجات واسعة النطاق.

القاعدة الثالثة : تتعلق بإدارة الصدمات التي مرت بها الدولة خلال مدة توليك منصب رئيس مجلس الوزراء. هذه الأزمتان التوأم الوباء كوفيد 19 وانهيار أسعار النفط وإيرادات الحكومة كل من هذه التحديات الضخمة بلغت ذروتها في الأشهر الأولى من هذه الحكومة.

القاعدة الرابعة: تتعلق فيما إذا كانت الحكومة قد نجحت في تحقيق أهداف برنامجها الحكومـي، وخاصة الإصلاح السياسي والإداري الواسع، وأجندات مكافحة الفساد وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

تنطبـق هذه القواعد على فترة اية حكومية عاديـة، لكن هذه الحكومة كانت استثنائية، جـاءت إلـى السلطة نتيجة أزمـة دولة مع انهيـار الحكومة السابقة. كانـت هذه الحكومة حكومـة ذات صلاحيات لكن هدفها السياسي الرئيس في إيصالها إلى السلطة كان إجراء

انتخابات. منذ تشرين الأول 2021، ومنذ ذلك الحين تعمل هذه الحكومة بسلطات مخفضة بشكل كبير كحكومة تصريف أعمال.

ومع ذلك، وفي رأيي الشخصي، فإن النتائج الأولية لأداء هذه الحكومة يمكن ايجازها بالاتي:

- قامت الحكومة بتحسين الأمن والمعيشة للشعب على الرغم من كل النكسات، فإن الوضع العام الآن أفضل بكثير مما كان عليه عندما وصلت الحكومة إلى السلطة في ايار 2020.

- احتواء الحكومة العنف السياسي في البلاد. على الرغم من التظاهرات واسعة النطاق مؤخرا، فإن حوادث العنف في الشوارع لا تذكر مقارنة بمظاهرات تشرين 2019.

- أجرت الحكومة انتخابات حرة ونزيهة باتفاق جميع المراقبين المستقلين في الإطار الزمني الموعود. وتم الوفاء بوعد مهم.

- أدارت الحكومة الأزمتين التوأمين لوباء كوفيد 19 وانهيار عائدات النفط بشكل فعال. إذ إن السيطرة الشاملة على النفقات العامة، وتخفيض قيمة العملة في الوقت المناسب والضروري والفعال وموازنة 2021 الناجحة، وقانون الأمن الغذائي، خطوات جعلت المالية العامة على قدم المساواة. وكانت الورقة البيضاء بمثابة خارطة طريق مفصلة للإصلاح وإعادة الهيكلة، وحظي باعتراف ودعم محلي ودولي واسع، فضلاً عن احتواء أضرار من كوفيد- 19 خلال حملة تطعيم واسعة النطاق.

- نجحت الحكومة جزئياً فقط في أجندتها السياسية، إذ ان المشهد السياسي أكثر انقساما وتنازعا مما كان عليه في عام 2020. ولم تكن الحكومة قادرة على تحقيق درجة من الاستقلال عن الجماعات السياسية الرئيسية ؛ كما لم تتحرر الدولة ككل من سيطرة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخارجية. وهذا كان مصدر قلق لي.

– نفـذت الحكومـة سياسة خارجية ناجحة في الغالب العلاقات الخارجية للعراق، على الرغـم من اشتعـال التوترات من وقت لآخر، فقد كانت متوازنة وسارت من أجل المصلحة الأكبـر للبلاد. ولقـد أطلقت مبادرات مثل مؤتمر بغداد يمكـن أن يكون لها إمكانات تنمية طويلـة الأجـل كبيرة. ولقـد لعبت دوراً فعـالاً في جـذب أصدقائنا وجيراننـا السعوديين والإيرانييـن إلـى منتـدى محايد في بغداد حيـث يمكنهم مناقشة قضاياهـم ومشكلاتهم. لكـن هـذه الحكومة لم تكن قادرة على تقليل أو القضاء على التدخل الأجنبي في السياسة الداخلية للبلاد.

– نجحـت الحكومة فـي وضع استراتيجية جريئة للإصـلاح الاقتصادي والإداري، ومع ذلـك، فـإن الاستراتيجيـة لم تحقـق الأثر المنشود بعـد في وقف الانحـدار في القدرات الإدارية وفعالية القطاع العام أو في تغيير المحاور الاقتصادية للبلد بشكل جذري.

8– الحكومة لم تنجح في ضـبط الفسـاد ثم الحد منه. الفساد وحش متعدد الرؤوس وقد حفر في السنوات العشرين الماضية جذورًا عميقة في البلاد. لا يمكن السيطرة عليه فضـلاً عن اقتلاع جذوره إذا لم تكن هناك إرادة سياسـية وإجماع على القيام بذلك، إذ لا يزال الفساد مستشريا ومنهكا وواسع الانتشار.

أعتقد أن الحكومة قد أنجزت الكثير، ولو أعطيت الوقت والمساحة كان بإمكانها أن تفعل أكثـر مـن ذلك بكثير. ولقد وضعت الورقة البيضـاء خارطة طريق مفصلة لإصلاح القطاع العـام وكنت أمل في وضع رؤية للإصلاح وإعادة الهيكلة والمساعدة في إنشاء المؤسسات للإشـراف علـى العمليـة. وكنت أعلم أن العمليـة تجاوزت فترة ولاية هـذه الحكومة. وكنا بحاجة إلى أربع أو خمس سنوات لتنفيذ رؤية الورقة البيضاء ولرؤية النتائج المرجوة. ومع ذلـك، كانـت خطط وبرامج الحكومة مقيدة دائما بالحاجـة إلى الحصول على اتفاق واسع من طبقة سياسية ممزقة والذي ثبت أن هذا صعب التحقيق ومراوغ. آمل أن يدرك القادة السياسيـون فـي البلاد خطـورة القضايا التـي تواجهنا وأن يدفعوا باتجـاه حل ينهي هذا المأزق المنهك.

كل دعـوات الإصلاح جرى اعاقتها بسبب الإطار السياسي لهذا البلد. ولقد تم تحريف النظـام البرلمانـي الـذي تم تقديمـه في عام 2005 مـن أجل خدمة مجموعـات المصالح الخاصة وتقويض الدولة ومؤسساتها. ولقد سمح بالاستيلاء على الدولة من قبل مجموعات المصالح الضيقة ولا شك أن إصلاح هذا النظام بتغييرات دستورية أو حتى دستور جديد أمـر ضـروري. وعلى عكـس البشر، لا تمـوت الدول بشـكل نهائي. ويمكـن أن تبقى دول (الزومبي) لسنوات بل حتى لعقود قبل أن يتم دفنهم. أعتقد أن الدولة العراقية التي ولدت بعـد غـزو 2003 تظهر عليها علامات مرض عضال. وصحيـح إن آلية الحكومة مستمرة، وتبقى مظاهر سلطة الدولة،قائمة، لكن لا يوجد جوهر للشكل. إذ تواجه السلطات المركزية للدولة تحديات على جميع المستويات. حيث لا تسيطر الدولة على حدودها وتنتهك سيادة أراضيها بإستمرار ويستخدم الإرهابيون الذين يستهدفون جيراننا أراضينا كملاذ

وقواتنا الأمنية منقسمة مؤسسياً وبرلماننا معطل حاليا. دستورنا في الغالب غير عملي ويتم اهماله بانتظام ونظامنا السياسي بولد الجمود والإنسداد الحساب والعقاب لا يشمل الزعامات الكبيرة ويتم استغلال موارد الدولة بشكل غير فعال ومهدر أو يساء استخدامها أو تتـم سرقتهـا، ولا أحـد يحاسـب على الكوارث التـي حلت بهذا البلد والقـوى الأجنبية تؤثـر بشـكل مباشر على المؤسسات الحيوية وهي تقـف وراء تعيين شخصيات رئيسة في الحكومة، والنتيجة النهائية هي البلد الممزق الذي نرى أنفسنا فيه.

يجب أن يكون لدولة يبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة، مع مجموعة من القضايا الصعبة التي نواجهها، حكومة تتمتع بالصلاحيات لتكون قادرة على تنفيذ الخطط والتدابير اللازمة مع السلطة القانونية المناسبة، وهو مؤشر واضح على الخلل في

حياتنـا السياسيـة، إذ أن الأحزاب السياسية لم تتمكـن من اختيار رئيس جديد ورئيس وزراء جديد بعد فترة طويلة من الانتخابات. كما أنه يمثل إشكالية ومقلقة للغاية أن تخلت قوة سياسية رئيسة عن العملية السياسية وانسحبت من مجلس النواب. إذ لا يمكن تعويض استبـدال أعضاء المجلس المستقيلين سياسياً أو حتـى معنوياً بمجرد تعيين أولئك الذين

يكـون إنجازهم الانتخابـي الوحيد هو الحصول على المرتبة الثانيـة بعد الفائزين في أي بلـد آخـر به نظام برلماني سيؤدي ذلك إلى انتخابات جديدة إما على المستوى الوطني أو انتخابات خاصة لتحل محل أولئك الذين استقالوا أقول هذا لا لانتقص من شرعية مجلس النواب الذي أحترم قواعده وإجراءاته رغم الكثير من الملاحظات. أقول هذا للتأكيد على أن المعارضة خارج قبة مجلس النواب هي الآن قوة لا بد من أخذها في الحسبان سياسياً وأخذ رأيها ووجهات نظرها بعين الاعتبار في تشكيل الحكومة الجديدة.

فـي الحقيقـة أنـا الآن أعتقـد أن مؤسسات الدولـة، حتى في حالتهـا الضعيفة، تفقد مصداقيتهـا وسلطتهـا مع انسحاب التيار الصدري مـن مجلس النواب. أي حكومة جديدة يتـم تشكيلهـا في ظل النظام الحالي تفتقر إلى الشرعية الكاملة في رأيي ما لم تعترف بها المعارضـة خارج مجلس النواب، وإن لم توافق عليهـا بالضرورة كحكومة تتمتع بالسلطات حقيقة الأمر أن هناك فجوة متسعة الآن بين الطبقة السياسية والجمهور ككل. إن مواطني هـذا البلـد ينفصلون بشـكل متزايد عن العمليـة السياسية، والطبقـة السياسية، والدولة فـي وضعهـا الحالي، وحتى فكـرة الديمقراطية نفسها كما لمارس فـي بلادنا. ليس لدينا الكثيـر من الوقت لعكس هـذا الوضع الخطير للغاية. لقد وصل المأزق السياسي الآن إلى مستويـات خطيـرة للغاية. لقد أصبحت المطالبة بإصلاح العملية السياسية لا تقاوم ولكن لأن قنوات إحداث التغيير داخل النظام مسدودة بشكل كامل تقريباً، كان الملاذ الوحيد هو العصيان المدني. هذا ليس بالأمر غير المعتاد في البلدان الديمقراطية حيث يتم التحكم في القنوات الرسمية لإحداث التغيير من قبل قوى مقاومة التغيير. عادة

ما تؤدي الأزمة أو التحول في الرأي العام إلى تغيير الحسابات لصالح التغيير. لم يحدث هذا في العراق. فكلما زاد نفور الناس عن النظام، وعبروا عن رفضهم بعدم المشاركة في الانتخابـات، زاد احتمال استمرار النظام لصالح أولئك الذين يريدون الحفاظ على الوضع الراهن. إن القوى التي تحافظ على النظام القائم، لأي سبب من الأسباب، هي قوى هائلة. وتتـراوح الحجـج للعمل ضمن العملية السياسية الحالية مـن الشكليات الدستورية، واتباع الإجـراءات القانونيـة والإدارية المناسبـة، وبصراحة، المصلحة الذاتيـة. لا يوجد طرف

خارجـي يمكنه فصـل الخلاف، ولا يوجد على الأقل في الوقت الحالي استعداد من جانب المرجعية الكريمة في النجف الأشرف للتأثير في جانب أو أخر أو ضد كليهما. هذا يمكن أن يعطي الشرعية للتخلي عن النظام الحالي والمضي قدما نحو نظام جديد

القضايـا العالقـة بالنسبة لأي حكومة جديدة بالغة الأهميـة. لا يمكن التعامل معها إلا بحسم سياسي كبير وبعد نظر.

لقد حان الوقت للشباب لتولي عباءة الحكومة الثقيلة. نحن بحاجة إلى انتخابات جديدة بنسبـة مشاركة كبيرة لترسيخ مصداقية مؤسساتنا الديمقراطية. أعتقد أيضا أننا بحاجة إلى مراجعة جوهرية لدستورنا. لا يوجد دستور مقدس يجب تغييره وتعديله حسب الضرورة لخدمـة المصلحـة الأكبر لشعبنا. وعلى وجه الخصوص، فـإن البنود الغامضة والسلطات غير المؤكدة، والظروف الصعبة وحتى المستحيلة لإجراء التعديلات، جعلت من الضروري النظر في إمكانية ترتيبات دستورية جديدة.

9- **اعتقـد أننـا نواجه واحدة من أخطـر التحديات التي واجهتهـا أي دولة في القرن الماضـي**. قدمت أرائي حول القضايا الاقتصادية والمالية الحرجة التي تواجه هذا البلد لجميع القادة السياسيين قبل عدة أشهر. كما أنها متاحة للجمهور على موقع وزارة المالية.

أزمة العراق متعددة الأبعاد فهو يجمع بين عدد كبير من القضايا الحرجة التي يواجهها عدد قليل من البلدان في مثل هذه الخطورة. تغطي هذه القضايا النطاق الكامل للمخاطر السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية والطاقة والعمالة والاجتماعية والبيئية والمناخية والديموغرافيـة، فـي بيئة من عدم اليقين والاضطرابـات الجيوسياسية. إنها أزمة فعالية دولة ومجتمع وحتى الافراد فيما بينهم.

إنه أمر شاق ولكن مع وجود مشكلات كبيرة تأتي فرص عظيمة، هذا ما يعلمنا التاريخ.

يجـب أن يـدرك قادتنا وشعبنا خطورة المخاطر التـي نواجهها مع ارتفاع أسعار النفط أتيحـت لنـا فرصة أخـرى للتخطيط الحيـاة أفضل وأكثـر إرضاء لشعبنـا. لكن الخطط

والاستراتيجيات ليست كافية. يجب أن تبني على أساس متين من الشروط المسبقة الضرورية السياسية والأخلاقية والمؤسسية.

نحن بحاجة إلى قيادة من أعلى مستويات الجودة، تُؤثر على نفسها ومصالحها الانية الذاتية.

نحن بحاجة إلى سلوك اخلاقي في أعلى المناصب في البلد لتصبح بوصلة أخلاقية للمجتمع والإدارات الحكومية.

نحن بحاجة إلى مؤسسات ذات فعالية وعمق ونزاهة.

نحن بحاجة إلى الاستقرار والتماسك والاستمرارية في ترتيباتنا السياسية.

تحتاج البلدان التي تواجه تحديات هائلة إلى افضل نوع من أشكال القيادة.

آمل أن ننعم بمثل هذا القائد مع الفريق المناسب لقيادة البلاد إلى الأمام وبر الأمان.[1]

(1) موقع جريدة المدى على الانترنت بتاريخ 2022/8/16

الإحاطة الأممية النارية

رؤية من الخارج

الوضع في العراق بمنظور أممي قبل تشكيل حكومة السوداني

قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، الهولندية جينين بلاسخارت، احاطة نارية بشأن تطورات الأوضاع فيه أمام مجلس الأمن الدولي في 2022/10/4 وكانت كلمة بلاسخارت تمثل رؤية من خارج الصندوق وموجزا خطيرا لتقييم المجتمع الدولي للوضع العراقي خلال الفترة التي سبقت تشكيل حكومة محمد شياع السوداني بعد مخاض عسير استمر لما يقرب من عام كامل كان مليئا بالأزمات والتظاهرات والعنف والعنف المضاد والتحركات السياسية لمختلف الاطراف السياسية العراقية ، وكذلك التدخلات الخارجية لدول جوار العراق والدول الاخرى لغرض كسب النفوذ داخل الساحة السياسية العراقية.

لقد لخصت كلمة بلاسخارت الصورة التي رسمها المجتمع الدولي للمجتمع العراقي والدولة العراقية بشكل جريء هذه المرة وليس كما كان يحدث في الإحاطات السابقة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ، حيث كانت هذه الاحاطات تتسم بالمجاملات وتغييب الحقائق ومحاولة استرضاء الحكومات العراقية المختلفة والتغطية على تجاوزاتها في ملفات خطيرة عديدة كملف حقوق الانسان وملف الفساد المالي والاداري وسرقة اموال الدولة من قبل اطراف كثيرة محسوبة على الدولة بل هي التي تقود الدولة ومؤسساتها ، لذلك تكتسب هذه الاحاطة التي ألقيت امام مجلس الامن في الرابع من تشرين الاول من العام الجاري اهمية كبرى بإعتبارها وضعت قسما كبيرا من المسؤولية امام المجتمع الدولي وممثله مجلس الامن الدولي الذي يعتبر اقوى جهة دولية

يمكـن ان تساعد الشعوب فـي تصحيح اوضاعها الداخليـة والخارجية لتجنب الوقوع في فـخ الدولة الفاشلة الذي يمكن ان تصـل اليه الدول التي تعاني من المشكلات التي تشابه المشـكلات التـي يتعرض لها العراق ولأهمية هذه الاحاطة سنحـاول ان نبرز اهم النقاط التي تكلمت بها بلاسخارت امام مجلس الامن الدولي ونبهت المجتمع الدولي على خطورة الوضع في العراق الذي يمكن ان يؤثر سلبا على المنطقة بأكملها ويكون مدعاة للتأثير على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

قالت بلاسخارت أمام مجلس الأمن:

1. خـلال الأشهـر الاثني عشـر الماضية أكّدنا (مـراراً وتكراراً) علـى أهمية الحفاظ علـى الهـدوء والحوار والامتثال للدستـور واحترام مبـادئ الديمقراطية وسير عمل مؤسسات الدولة دون عوائق وحكومة فاعلة تؤدي وظائفها بفعالية للتصدي للمطالب المشروعـة، لتحسيـن الخدمات العامة وتوفير فرص العمـل وحفظ الأمن والقضاء علـى الفساد وتحقيـق العدالة وضمان المساءلة على سبيـل المثال لا الحصر، لكن للأسـف، كان للشقاق ولعبة النفوذ الأولوية على حساب الشعور بالواجب المشترك. وكنتيجـة مباشـرة للتقاعس السياسي الذي طـال أمده، شهد العـراق أوقاتاً حرجة وخطيرة للغاية.

فمـع اندلاع المظاهرات والمظاهرات المضادة تصاعد التوتر لأشهر عدة. وبدأ مؤيدو الأحـزاب السياسيـة، وكثير منهم مسلحون، ينشطون بشكل متزايد. ولم يكن المرء بحاجة لكـرة بلوريـة ليتنبـأ بما يمكن أن يفضي إليـه ذلك الوضع. وفي تلك الأثنـاء كان المواطن العراقي العادي رهينة لوضع لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن احتماله.

كان الوضـع خطيراً جـداً، وتصاعد إلى ذروته يوم الإثنين الموافـق 29 آب/أغسطس، حيـث أمسـى البلد على شفا الفوضى العارمة وتحولت التوتـرات السياسية إلى اشتباكات

مسلحة في قلب العاصمة وفي مناطق أخرى، وأسفرت عن نتائج محزنة تمثلت بمقتل العشرات وإصابة المئات من الأشخاص.

ولا جدال في أن هذه التطورات المأساوية هي نتيجة لعدم قدرة الطبقة السياسية في العراق على اتخاذ اجراءات فعالة.

وبتعبير آخر: لقد أخفقت الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي في وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول. لقد تركوا البلد في مأزق طويل الأمد، مما زاد من تصاعد الغضب المتأجِّج أصلاً.

وبينما يمكن للمرء أن يتوقع أن الأحداث الأخيرة كان من شأنها أن تمثل جرس إنذار، بيد أن الحقيقة المُرة هي أنه، حتى الآن، لم تفتُر حدة الصراع بين الأطراف الشيعية، ولم تقترب الأحزاب الكردية من الاتفاق على مرشح رئاسي.

إذن ما هو الوضع الآن؟ لا يزال الوضع شديد التقلب.

وعقب ما يزيد على شهرين من الشلل، استأنف مجلس النواب جلساته في 28 أيلول/ سبتمبر، وسط إجراءات أمنية مشددة (بل مشددة للغاية). بيد أن تلك الإجراءات لم تمنع وقوع المزيد من الحوادث، بما في ذلك سقوط عدد من مقذوفات النيران غير المباشرة بالإضافة إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين والقوات الأمنية.

أقول بوضوح: لا يوجد أي مبرر للعنف، بيد أنه وفي هذه الحالة، مجدداً، أُصيب العديد من الأشخاص، (11) مدنياً وما يزيد على (120) منتسباً للقوات الأمنية، وكلهم من أبناء البلد الواحد.

ولم نرَ نهاية لذلك بعد، ففي الليلة الماضية، وبعد ثلاثة أيام من هجمات بالصواريخ، شهدت البصرة قتالاً ضارياً، بينما أفادت تقارير بوقوع حوادث أقل خطورة في محافظات جنوبية أخرى.

2. في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، استذكرنا ضحايا تظاهرات تشرين، فقبل ثلاث سنوات، كما تذكرون، نزل العراقيون الى الشوارع للاحتجاج على انعدام الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد كان حراكاً على مستوى لم يسبق له مثيل، ولكنه تحول الى مأساة. فقد لقي المئات من العراقيين حتفهم وأُصيب عدد أكبر بجروح بليغة، أو تعرَّضوا للاختطاف أو التهديد أو الترهيب، ونتيجة لتلك التظاهرات، تنحّت الحكومة السابقة وتم تنظيم انتخابات مبكرة قبل عام من الآن. وبعبارة أخرى، وكما قلتها مراراً، شهد إجراء انتخابات العام الماضي صعوبة بالغة، ومع أخذ ذلك في الاعتبار يصبح من الصعب تبرير غياب حكومة تؤدي وظائفها بعد مرور 12 شهراً.

وفي يوم السبت الماضي، كان من المتوقع قيام تظاهرات جديدة. وكان يحدونا الأمل بأن تمضي بسلام، بيد أننا في ساعات الصباح الأولى استيقظنا على صوت منظومة الإنذار»الاستشعار والتحذير». ولم تكن تلك بداية مبشرة.

ومع ذلك، بقيت أعداد المتظاهرين على مدار اليوم قليلة نسبياً، ليس لأن العراقيين أصبحوا الآن راضين فجأة، بل لأنهم لا يرغبون في أن يتم استغلالهم في خضم الصراع الجاري على السلطة – كما أوضح ذلك العديد من أولئك الذين نزلوا الى الشوارع عام 2019.

وأظهرت قوات الأمن العراقية قدراً كبيراً من ضبط النفس في مواجهة التظاهرات، مبدية تقيداً صارماً بالأوامر الصادرة إليها. ولكن للأسف، كان لبعض العناصر المشاغبة حضور في الشوارع. ولا يسعني إلّا أن أكرر أهمية إبعاد أي احتجاج عن العنف. الحقيقة هي إن أصغر شرارة يمكن أن تكون كافية في التسبب بكارثة كبيرة.

3. قدمنا دعمنا الكامل لمبادرة الحوار الوطني التي أُعلنت برعاية السيد رئيس وزراء العراق، الكاظمي، وهي بمثابة منتدى اجتمع مرتين حتى الآن. لكن كي تؤتي هذه المبادرة أُكُلَها من المهم جداً أن تشارك فيها الأطراف كافة، أكرر: الأطراف كافة.

ومع ذلك، يتعين على الأطراف كافة التصرف بمسؤولية في أوقات تصاعد التوتر. وذلك يعنـي الامتنـاع عن الإدلاء بتصريحات استفزازية وتغذية الخطابات غير البناءة، إن لم أقل الضارة.

ورغـم أنني عـادة لا أميل إلى بث مبادراتنـا علناً، أود أن أؤكد هنـا مشاركاتنا المكثفة خـلال الأشهـر والأسابيع الماضية، بدءاً من المشاركة في الحـوار وعقد لقاءات ثنائية لا حصر لها، وصولاً إلى صياغة خرائط الطريق والقيام بتحركات دبلوماسية مكوكية بأشكال مختلفة. صدقوني، لقد حاولنا دون توقف.

4. أؤكـد بأننـا لا نمتلك عصا سحرية. ففي نهاية المطـاف، يعود الأمر كله إلى الإرادة السياسيـة. ولا يقـل أهمية عن ذلك فهمنا بأنه في نهاية المطاف، لا يمكن للمرء أن يكـون مؤثـراً ما لم يتقبل تأثيـر الآخرين، لو كان هناك فقط استعـداد للوصول الى تسويات.

هناك شيء واحد واضح، وهو أن الاستمرار الواضح بانعدام الثقة يديم اللعبة الصفرية، لعبة يتم فيها تجنب الالتزام بحلول ملموسة.

لكن مع قولي هذا، أقول: هناك حلول.

وبالطبع، لكل وضع تاريخه وخصوصياته، ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحةً: منذ إجراء الانتخابات قبل عام، ارتكبت كافة الأطراف – وأعني كافة الأطراف – أخطاء استراتيجية وأساءت التقدير، والأهم من ذلك أنهم أضاعوا فرصاً ثمينة عديدة لحل خلافاتهم. وبوجود مخاطـر مـا تزال واقعية للغاية لوقوع مزيد من الفتنة وسفك الدماء، فإن التركيز على **من فعل ماذا ومتى** لم يعد خياراً.

لـذا فقـد حان الوقت لقـادة العراق (كافـةً) لأن ينخرطوا في الحـوار، ويحددوا بشكل جماعي احتياجات العراق الأساسية ويبعدوا البلد عن حافة الهاوية.

بعبارة أخرى: يتوجب على القادة كافة تحمل المسؤولية وإعادة التركيز إلى حيث ينبغي

أن يكون: على شعب العراق.

لا يكن لديكم أدنى شك بأن خيبة أمل الشعب قد وصلت إلى عنان السماء. لقد فقد العديد من العراقيين الثقة في قدرة الطبقة السياسية في العراق على العمل لصالح البلد وشعبه. ولن يؤدي استمرار الإخفاق في معالجة فقدان الثقة هذا سوى إلى تفاقم مشاكل العراق.

وللتركيز على نفس القدر من الأهمية، فقد شهدنا الإعلان عن عدد كبير من المبادرات منذ انتخابات تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ولكن وجود الكثير من المسارات والعديد من اللاعبين من شأنه أن يشتت الانتباه ويربك الصورة ويشوهها.

وكما قلت، هناك حلول. ولكن لكي ترى تلك الحلول النور، فإن الحوار الحقيقي وفي الوقت المناسب أمر ضروري، بما في ذلك الاستعداد للتوصل إلى تسويات.

ونعم، فمن البديهي: إن وجود حكومة تؤدي وظائفها هو فقط الخطوة الأولى للتغلب على الأزمة الراهنة بطريقة مستدامة. وينبغي معالجة طائفة واسعة من القضايا الملحة، ومن أهمها إقرار الميزانية الاتحادية، والتي في غيابها يمكن أن يتوقف الإنفاق الحكومي بحلول نهاية العام.

كما ينبغي أن ينطلق العمل باتجاه الوصول إلى تغيير جذري.

دعونا نواجه الأمر: منذ عام 2003، أُهدرت العديد من الفرص لإجراء إصلاح هادف ومطلوب بشدة. وبعد ما يقرب من 20 عاماً، يتوجب على قادة العراق الإقرار بأن التغيير المنهجي أمر حيوي لمستقبل البلاد.

وقد فشلت حتى الآن محاولات للمضي بإصلاح تدريجي، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد، حيث تم بشكل فعال تقويض تلك المحاولات أو عرقلتها.

لقد قلتها عدة مرات، وأيضاً في قاعتكم هذه: الفساد هو سمة أساسية للاقتصاد السياسي العراقي الحالي، وهو متغلغل في المعاملات اليومية. ولست أنا فقط من يقول

ذلك، بل أنه أمر مُقرٌّ به على نطاق واسع.

ومن السمات ذات الصلة اعتماد العراق على المحسوبية والمحاباة. وقد نتج عن ذلك قطاع عام متضخم وغير فعّال، ويعمل كأداة للخدمات السياسية أكثر من كونه أداة لخدمة الشعب.

وفي حين أن العراق ليس بأي حال من الأحوال بلداً فقيراً، فإن المصالح الخاصة والحزبية تتآمر لتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار المهم في التنمية الوطنية.

ما أقوله هو: إن النظام السياسي ومنظومة الحكم في العراق يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي، أو حتى أسوأ من ذلك، يعمل بنشاط ضدها.

ويمثل الفساد المستشري سبباً جذرياً رئيساً للاختلال الوظيفي في العراق. وبصراحة، لا يمكن لأي زعيم أن يدّعي أنه محمي منه.

إن إبقاء المنظومة «كما هي» سوف يرتد بنتائج سلبية عاجلاً وليس آجلاً، لذا من المهم صياغة ما أقول بدقة وعلى النحو التالي: المنظومة، وليست مجموعة من الأفراد أو سلسلة من الأحداث.

نظراً إلى أن الدعوات إلى إجراء انتخابات وطنية مبكرة قد أضحت أكثر وضوحاً، اسمحوا لي أن أتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

فبجانب الفوائد الواضحة التي تعود على الأحزاب السياسية عند توضيح جملة من الأمور مسبقاً، أكدنا على أهمية اتباع الإجراءات والآليات (القانونية) المعمول بها.

كما أوضحنا أنه – في هذه المرحلة– لن يكون بوسعنا تأكيد قدرة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) على تقديم المساعدة في إجراء انتخابات جديدة، لأن ذلك سيعتمد على طلب رسمي تقدمه الحكومة العراقية إلى مجلسكم، (وبطبيعة الحال) على المداولات التي تعقب ذلك.

وهناك أسئلة أخرى جديرة بالطرح أيضاً، على سبيل المثال:

ما هي الضمانات بأن إجراء انتخابات وطنية جديدة لن يذهب سدى مرة أخرى؟

كيف سيقتنع المواطنون العراقيون بأن الأمر يستحق الإدلاء بأصواتهم؟

وما هي التطمينات التي سيحتاجها المجتمع الدولي لتقديم الدعم للانتخابات الجديدة؟

فيما يتعلق بموضوع الانتخابات، فقد تواصلنا بشكل فعال أيضاً مع سلطات إقليم كردستان والأحزاب السياسية حول العديد من القضايا العالقة المرتبطة بالانتخابات البرلمانية السادسة لإقليم كردستان.

وكان من المقرر، في بادئ الأمر، أن تجري هذه الانتخابات في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، بيد أن الأحزاب السياسية في إقليم كردستان لم تتوصل حتى الآن إلى أرضية مشتركة، حيث لا يزال الانقسام (بين الحزبين الكرديين الرئيسيين) يشكل مرة أخرى أكبر عائق أمام إحراز أي تقدم.

وقد أوضحنا بعبارات لا لبس فيها، هنا أيضاً، أننا لا نملك عصا سحرية، وأن الأمر يتعلق هنا أيضاً بالإرادة السياسية. وهنا أيضاً يجب أن يفهم قادة الأحزاب السياسية أنه لا يمكن للمرء أن يكون مؤثراً بشكل حقيقي ما لم يتقبل تأثير الآخرين، ولذا، فإن الاستعداد للوصول إلى تسوية هو أمر ضروري. وبصورة أعم: فإن احتكار السلطة يولّد عدم الاستقرار، وهذا ينطبق على العراق ككلّ وعلى إقليم كردستان.

والآن، اسمحوا لي أن أؤكد ما يلي: إن التداعيات السياسية التي تنجم عن عدم إجراء انتخابات برلمانية لإقليم كردستان في وقتها المناسب، وعدم التعامل مع توقعات الجمهور بشكل صحيح، وإهمال المبادئ الديمقراطية الأساسية، ستكون باهظة الثمن. وإن كان ذلك سيحدث، فلن يكون بسبب عدم التحذير منه.

لذلك، فإننا ننتظر بفارغ الصبر أن تفي الأحزاب بوعودها العديدة، وأن تعمل لخدمة

مواطني إقليم كردستان.

5. عند مخاطبتي للمجلس في شهر أيار/مايو الماضي، حذّرت من أنّ القصف التركي والإيراني في الشمال يمضي لأن يصبح هو «الوضع الطبيعي الجديد» في العراق. وفي ظلّ الهجمات الإيرانية التي وقعت الأسبوع الماضي، لا يسعني إلاّ أن أكرر ما قلته.

يجب أن تتوقف الأفعال الطائشة التي تترتب عليها عواقب وخيمة تتمثل في تعرض الناس للقتل والإصابة.

لا ينبغي لأي جار أن يتعامل مع العراق وكأنه باحته الخلفية، ولا ينبغي السماح لأي جار بانتهاك سيادة العراق وسلامة أراضيه بشكل منهجي وبإفلاته من العقاب. ومع ذلك يحدث هذا وعلى نحو متكرر.

6. ختاماً ، أشدد مجدداً على أهمية الشروع في مسار نحو الاستقرار السياسي، واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى: هناك حلول.

بمقدور أي زعيم عراقي أن يجرّ البلاد إلى صراع ممتد ومهلك، كما أن في مقدوره أن يضع المصلحة الوطنية في المقام الأول وأن ينتشل البلد من هذه الأزمة[1]

(1) موقع وكالة ناس نيوز على الانترنت في 10/4/ 2022.

ملخص تنفيذي:

فـي هذه الدراسة ذكرنا أهم المتغيرات المؤثـرة سياسيا واقتصاديا على العراق خلال العام 2022 ، حيث سلطنا الضوء على :

1- ازمة تشكيل حكومة عراقية جديدة بعد انتخابات 10/10/2021:

حيـث تعرضنا الـى التفاصيل الطويلة لأزمـة تشكيل الحكومة العراقيـة بعد انتخابات تشريـن الاول 2021 والتـي استغرقت وقتا طويلا يقرب من عام كامل تميز بالتوتر والشد والجـذب والصـراع المرير بين القـوى السياسية المختلفة وخصوصـا بين طرفي المكون الشيعـي وهمـا الاطـار التنسيقـي والتيار الصـدري ، كانـت الفترة التي جـاءت بعد هذه الانتخابات امتحانا عسيرا واجه الشعب العراقي والدولة العراقية حيث كان الجميع يضع يديـه علـى قلبه خوفا مـن حصول اصطدام لا تعرف عواقبه بين تلـك القوى حتى اقتربنا فـي اوقـات متعددة من حافة الحرب الاهلية ، التي لو حصلت (لا قدر الله) لكانت بداية النهايـة لـكل الجهود السلمية ولحولت الواقع العراقي الـى مجاميع متقاتلة كما حصل في الحـروب الاهلية المختلفة ، كالحرب الاهلية اللبنانية والحرب الاهلية الصومالية وغيرها من الاماكن على مساحة العالم الواسعة.

2- ازمة انسحاب نواب التيار الصدري من البرلمان:

ارتكب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر خطأً سياسيا فادحا بالإيعاز الى نواب كتلته فـي البرلمـان العراقي بتقديم استقالاتهـم والخروج من قبة البرلمان بعـد ان كانوا القوة السياسية الاكبر في البرلمان بحصولهم على (73) مقعدا واضاعة هذه القوة الكبيرة ادراج الريـاح في خطـوة غير محسوبة على الاطلاق ، حيث لا يمكـن لقائد سياسي ان يتصرف بمثل هذا التصرف في ظل الاوضاع السياسية الحالية ويمكن منافسيه من الاستيلاء على السلطة والقوة في الدولة ويبقى هو بعيدا عنها في تصرف غير مفهوم.

3- تشكيل حكومة السوداني:

بعـد مخاض عسير تشكلـت حكومة محمد شياع السوداني عقب انسداد سياسي خانق ابتـدأ منـذ اليوم التالي من ظهـور النتائج الرسمية للانتخابـات البرلمانية التي جرت في تشريـن الاول عـام 2021 ، ومن الغريـب ان تشكيل هذه الحكومة استغـرق وقتا قياسيا قصيـرا جـدا قدره اسبوعان فقط بعد ان استعصى تشكيلها ما يقرب من عام كامل ، ومن الملفت للانتباه ان هذه الحكومة ضمت وزراء سابقين كانوا متهمين بقضايا فساد معروفة.

4 - سرقة القرن:

وقـد تحدثنا في هـذه الحادثة عن الوصـف التراجيدي الخطير الـذي ورد على لسان وزير المالية الاسبق علي عبد الامير علاوي بخصوص تآكل المؤسسات وسيطرة عصابات الفسـاد علـى المفاصل المهمة فـي الدولة والضغط السياسي ضـد اي محاولة لتصحيح المسـار العام للمحافظة على المـال العام وحمايته ، فقد حصلت عملية سرقة خرافية لم تتعرض لها دولة اخرى من قبل بمثل هذه الصورة الفاضحة والفجة حيث تمت سرقة (3،7 تريليـون) دينار عراقي بما يعـادل (2،5 مليار) دولار امريكي من صندوق الامانات التابعة للشـركات في الهيئة العامة للضرائب ، مما فتح الباب واسعا امام الاتهامات المتبادلة بين مسؤولين كبار في الدولة العراقية ، ولحد هذه اللحظة لم يتم حسم هذه الجريمة الكبرى و تحديد المجرمين وسراق المال العام العراقي.

5- الاستقالة العاصفة لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير المالية الدكتور علـي عبد الامير علاوي والتي فاجأت الجميـع وحملت دلالات خطيرة لكونها تمثل اقرارا بالعجـز مـن جانب هذه الشخصيـة الاصلاحية الكبيرة التي عول عليهـا الكثيرون ، حيث كانت رسالة الاستقالة هذه لائحة اتهام كبيرة لكل الطبقة السياسية العراقية حتى ان مجلة (ذي اتلانتيك الامريكية) وصفتها بأنها قد تكون من بين اكثر خطابات الاستقالة اللاذعة التي كتبت على الاطلاق في العصر الحديث وهذا ما جعل هذه الرسالة تكون بمثابة مدونة كاملـة لتشخيـص امراض الوضع السياسي العراقي المستعصيـة واقتراح الحلول الصعبة

للخروج من حالة المرض هذه وللبدء ببناء دولة ديمقراطية حديثة وحكم رشيد .

6- **الاحاطة النارية** لممثلة الامين العام للأمم المتحدة في العراق الهولندية جينين بلاسخارت امام مجلس الامن الدولي في 4/10/2022 ، حيث تحدثت عن الدعوات الكثيرة التي وجهها زعماء العالم الى الساسة العراقيين للتغلب على خلافاتهم وتشكيل حكومة منذ اجراء الانتخابات البرلمانية في العاشر من تشرين الاول عام 2021 وتحدثت بلاسخارت عن اسفها لإنشقاق ولعبة النفوذ ذات الاولوية على حساب الشعوب الواجب المشترك التي كان يقوم بها الساسة العراقيون وكنتيجة مباشرة للتقاعس السياسي الذي طال امده لهؤلاء الساسة ، شهد العراق اوقاتا حرجة وخطيرة للغاية.

كانت رسالة بلاسخارت جرس انذار مهم للساسة العراقيين وتنبيها حاسما لمجلس الامن الدولي لإدراك المشكلة العراقية ووضع حل سريع لها قبل تفاقم الامور.

اليمن 2022:

هدنة وتسوية سياسية مؤجلة

المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية

مطهر الصفاري*

(*) الصفة : باحث سياسي يمني
- تتركز أبحاثه في قضايا الصراع وبناء السلام والديمقراطية
- أعد عدة أعمال توزعت بين الأوراق السياسية، والدراسات «المشتركة»، إضافة إلى تقديرات المواقف، وكذلك المشاركة في العديد من الفعاليات (المؤتمرات والندوات وورش العمل والتحدث لوسائل الإعلام).

ملخص

مثلث مجموعة من الاحداث المحلية مدفوعة بالأدوار الإقليمية والتوجهات الدولية، عملية تحول في المشهد اليمني السياسي والدستوري والعسكري في عام 2022، يتوقع استمرار انعكاساتها خلال 2023، كان أبرزها إعلان الرئيس اليمني «عبدربه منصور هادي» (7 إبريل) تشكيل مجلس القيادة الرئاسي[1]، وتفويضه بصلاحياته، وصلاحيات نائبه الفريق علي محسن الأحمر بعد أن أقاله، ليلة ختام المشاورات اليمنية اليمنية بالعاصمة السعودية الرياض (29 مارس -7 أبريل). وكانت الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي وافقتا على هدنة (2 ابريل) برعاية الأمم المتحدة وبدعم إقليمي ودولي.

وجاء تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بعد اتهامات للرئاسة والحكومة بالضعف والفساد، وبروز تباين في توجهاتها مع توجهات دول التحالف (السعودية والإمارات) في إدارة الصراع مع جماعة الحوثي والفصائل المسلحة المدعومة من دولتي التحالف، حيث زادت الضغوط على الشرعية اليمنية في تقديم تنازلات لجماعة الحوثي واشراك الفصائل في مؤسسات الدولة.

قوبل تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بترحيب المكونات اليمنية المؤيدة للشرعية مع تحفظات بعض النخب والاوساط الشعبية، حيث سوغ تشكيل المجلس بتجميع المكونات المناهضة لإنقلاب جماعة الحوثي، لاستعادة مؤسسات الدولة، وبعد مرور ثمانية أشهر لم ينعكس ذلك الهدف كأولوية لمكونات المجلس، وإنما نقل الصراع على المناصب والصلاحيات وطبيعة الإدارة إلى داخل مجلس القيادة ومؤسسات الدولة اليمنية، مما عطل التئام المجلس لعدة أشهر. من جهتها اعتبرت جماعة الحوثي المتمردة «أنصار

(1) استبدل رئيس الجمهورية ونائبه بمجلس قيادة رئاسي، بتجاوز نصوص الدستور اليمني المنظمة لحالات تغيير رئيس الجمهورية ونقل الصلاحيات، إضافة إلى مكان التغيير خارج اليمن، وقد حرص المنظمون على التهيئة للمجلس وإخراجه في مشاورات باعتباره مخرج لمشاورات يمنية يمنية وهو ما لم يتم بالشكل المخطط له حيث فاجئ اعلان الرئيس اليمني الجميع، وقد أيدت المكونات اليمنية وعموم المشاركين تكوين المجلس.

اللّه» تشكيـل المجلـس انقلاب على الشرعية المزعومـة من قبل من ادعى دعمها، وأكدت الجماعة أنها غير معنية بالإجراءات غير الشرعية الصادرة خارج الوطن.

من جهة أخرى رحبت الدول الإقليمية والدولية بتشكيل مجلس القيادة واعتبرته خطوة للتسوية السياسية، تهيئ لانضمام جماعة الحوثي لمفاوضات شاملة وصولا للتسوية.

ومثلت عملية نقل السلطة لمجلس القيادة الرئاسي تتويجا لتحركات السعودية والامارات مـع بعض القـوى الدولية والمحلية لإعادة هيكلـة النظام السياسي اليمنـي وأوزان وأدوار المكونات اليمنية. فقد جاء المجلس في سياق على ما يبدو رغبة السعودية في الخروج من الحـرب والتحـول إلى وسيط بين الأطراف اليمنية، حيث ربطت مساعي دول التحالف في إعـادة هيكلة الرئاسة اليمنية برؤيتها لمستقبل اليمـن، ومع مفاوضات السعودية وجماعة الحوثي بوساطة سلطنة عمان والمفاوضات المباشرة بينها، وكذلك المفاوضات السعودية الإيرانيـة، إضافة إلـى رؤية الدول الغربيـة للتسوية السياسية باعتبـار أن مجلس القيادة يشكل نموذج أولي لجمع الأطراف المتصارعة في مؤسسات مشتركة لإعادة بناء مؤسسات الدولـة، وهـي مقاربة تعبـر عن مدى التراجع فـي اهداف التحالف العربـي حيث تساوي بيـن الحكومة اليمنيـة المعترف بها دوليا مع بقية الفصائـل المسلحة، وتهيئ المؤسسات الرسمية وتكيفها لمقاسات الفصائل ولا ترتقي بالأخيرة إلى الطابع الوطني الملتزم بسقف الدولة ونظامها الجمهوري الديمقراطي.

وعنـد رصد التطورات من شهر ابريل حتى ديسمبر، عقد مجلس النواب جلستين فقط فـي العاصمة المؤقتـة «عدن» الأولى لشرعنة ودعم مجلس القيـادة الرئاسي بأداء رئيسه واعضـاءه اليميـن الدستوريـة أمام المجلس، والأخـرى لإقرار برنامـج وموازنة الحكومة. وجـرى هيكلة المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلـى في مخالفة للقانون، وتعيين رئاسة هيئـة التشاور والمصالحة بدلا عن الانتخاب. وعلى الرغم من استكمال اللائحة الداخلية المنظمـة لعمـل مجلس القيادة الرئاسي وتسليمها لرئيس المجلس إلا انه لم يعرضها على المجلس لإقرارها. إضافة إلى بعض القرارات، كان أبرزها تعديل حكومي شمل أربع وزارات

بينهـا وزارة الدفـاع وتشكيل اللجنة العسكريـة وتعيين محافظيـن لمحافظتي حضرموت وارخبيل سقطرى[1].

من تداعيات تشكيل مجلس القيادة إمكانية تعقيده تكوين قيادة يمنية بإرادة وطنية وفق الدستـور، وجعل مركز الثقل للدور الخارجي في تكوين المؤسسات وولاء المسؤولين. وهو مـا قد يهدد وحـدة النظام السياسي والدولة اليمنية، من خـلال شرعنة سيطرة الفصائل المسلحة على مناطق تواجدها وتسخير مؤسسات الدولة لها.

وكان عـام 2022 بـدا بتصعيد عسكري تركز في محافظات مـأرب وشبوة وتعز،، وشن جماعـة الحوثي هجمات بالصواريخ والطيران المسير علـى السعودية والامارات، تسببت بتصنيـف مجلـس الأمن الدولي جماعـة الحوثي منظمة إرهابية، وفـي2 ابريل تم الاتفاق علـى هدنـة استمر تجديدها كل شهرين حتى 2 أكتوبر. بالرغم من عدم تجديدها ورسائل تهديد جماعة الحوثي في حالة عدم الاستجابة لشروطها فإنها والحكومة المنية لم تعاود التصعيد، باستثناء بعض الخروقات وهجمات جماعة الحوثي على المنشئات النفطية لمنع التصديـر ومحاصرة موارد الحكومـة. لذلك فإن استمرار الهدنـة والتوصل لاتفاق لوقف دائـم للحرب يستلزم توفر قناعة وإرادة حقيقة لمختلف الأطراف المحلية والإقليمية وهي مرتبطة بالتسوية السياسية الشاملة.

علـى الصعيد المحلي تصاعدت الأصوات الرافضـة للمركزية والمطالبة بوضح خاص لمستقبـل علاقـة محافظتها مـع السلطة الحاكمـة، استغلالا لضعف الدولـة وطول فترة الصراعـات، وقـد تصـدرت محافظـة حضرموت تلـك المطالب من خـلال التصريحات والفعاليات المطالبة بنيل حقوقها كأقليم خاص أو دولة، وتزامن تصاعد المطالب مع تمدد سيطـرة المجلس الانتقالي في محافظات أبين وشبـوة وحشد فصائله المسلحة للسيطرة علـى حضرمـوت، وأيضا كدلالـة رفض للمركزية سـواء ضمن الدولة اليمنيـة أو لمشروع الانفصـال، ومن جهـة أخرى تشير إلى صراع النفوذ والاطمـاع التي يتداخل فيها المحلي

(1) للمزيد من الاطلاع: سياسات مجلس القيادة الرئاسي تجاه التعيين في المواقع القيادية العليا في الدولة، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 26 ديسمبر 2022. https://mokhacenter.org/l.html?l=a،0،3،c،1،1،79،4217،html

بالإقليمي الدولي، وهو ما عكسته المواجهات في شبوة ونقل الصراع لمحافظة حضرموت وغيرها.

أواخـر العام 2022 جرت محاولات لمصالحة بين بعض الشخصيات في إطار مناطقي جهـوي -جنوب وشرق اليمن- بعيدا عن الإطـار السياسي الكلي، وفي حين يمكن قراءتها كفرصـة للتقـارب والتهيئـة لمصالحة وطنية بيـن المكونات اليمنيـة، إلا أنها قد تعزز من التطلعات الجهوية على حساب الروابط الوطنية.

حقوقيا: زادة الانتهاكات بحق المواطنين، فمع الهدنة تفرغت المليشيات وخاصة التابعة لجماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي في تعزيز قبضتها، وقمع الأصوات المطالبة بتحسين ظروفها المعيشيـة والرافضة لقمعها، وشرعت في محاكمة المختطفين وإصدار احـكام علـى البعض بعد سنوات من تغييبهـم. إضافة الى مشـكلات البسط على أراضي وممتلكات المواطنين، وفرض الجبايات.

اقتصـاديا: استمرت معاناة المواطنين جراء التضخم وتوقف صرف الرواتب وتداعيات الحـرب، وكشفت الهدنة سـوء الإدارة وتفشي الفساد عند مختلـف الأطراف، ولم تنعكس الهدنـة ولا وعود السعودية والامـارات بدعم الاقتصاد اليمني الـذي رافق تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، على تحسن الاقتصاد، وتحول الاقتصاد إلى ساحة حرب من خلال تهديد جماعة الحوثي لموانئ تصدير النفط، الأمر الذ حاصر موارد الحكومة اليمنية. وقد دفعت سوء المعيشة المواطنين إلى الاحتجاجات وتعالت الأصوات حد التهديد بثورة رغم القمع. يفترض أن يكون تحسين الاقتصاد أولوية لدى الجميع.

إقليميـا ودوليـا: برزت مجـدداً قوة النفـوذ السعودي فـي توفير الاعتـراف الإقليمي والدولي بمجلس القيادة الرئاسي، وقد انعكست المصالحة الخليجية والإقليمية على عودة الدبلوماسيـة ودعـم الهدنة ومساعي التسوية السياسية، حيـث كثفت سلطنة عمان جهود وساطتهـا. كما رفعت الضغوط عن الحكومـة اليمنية في تفعيل وزارة الخارجية وسفيريها فـي قطر وتركيا.. ومن جهة أخرى استمرت حالة الالتباس حول طبيعة التنسيق والتنافس

بين السعودية والامارات في الملف اليمني.

انعكس الانشغال الدولي في حرب روسيا واكرانيا، وتوتر العلاقات الامريكية الصينية على اهتمام المجتمع الدولي بالملف اليمني، لكنه ضغط على الأطراف للاتفاق على الهدنة. ولفتت ازمة الطاقة أهمية إعادة تصدير الغاز اليمني المسال الموقوف بسبب الحرب وتواجد القوات الإماراتية في منشأة التصدير ببلحاف شبوة. وعادة ما تعلن القوات الدولية في المياه الإقليمية مصادرة شحنات أسلحة مهربة لجماعة الحوثي.

سيناريوهات العام القادم 2023 سواء المتعلقة بتجديد الهدنة أو الاتفاق على وقف دائم للحرب والاتفاق على خارطة طريق للتسوية السياسية؛ أو انهيار الجهود والعودة إلى الحرب أو استمرار حالة اللا سلم واللا حرب، محكومة بعدة محددات، تتمثل أبرزها بوحدة وفاعلية مجلس القيادة الرئاسي، وما تسفر عنه مفاوضات السعودية وجماعة الحوثي، إضافة إلى موقف إيران وتأثير علاقتها بكل من جماعة الحوثي والسعودية ومواقف القوى الدولية.

المتتبع للمشهد اليمني خلال سنوات الحرب وأدوار الوساطة، يجد أن الاتفاقات تحولت إلى مصادر للمشكلات بدلا عن حلها، وحولت القضايا الفرعية والحقوقية إلى قضايا رئيسية ذات هوية سياسية.

تصعيد عسكري قاد لهدنة

منذ بداية العام 2022 حتى شهر ابريل، اتسم المشهد اليمني بالتصعيد العسكري محليا واقليميا، وتركزت المواجهات في محافظات مأرب وشبوة والجوف وتعز وحجة وصعدة والضالع، وفي حين قصفت جماعة الحوثي الامارات والسعودية بالصواريخ والطيران المسير، استمر رهانها على هجماتها العسكرية في اجتياح مدينة مارب والسيطرة على الحقول النفطية والمحافظات الشرقية بهدف قلب المعادلة السياسية بإزاحة الحكومة اليمنية من المشهد وتقديم نفسها ممثلة لليمن، لكن صمود الجيش اليمني وتكبيدها خسائر، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت بالدفع للاتفاق على الهدنة في بداية شهر ابريل/نيسان، والتي مددت حتى 2 أكتوبر، ورغم عدم الاتفاق على تجديدها فقد استمرت بدون تجديد مصحوبة بخروقات.

في يناير أعلن الناطق باسم التحالف العربي «تركي المالكي» خلال مؤتمر صحفي عقده في محافظة شبوة، مع محافظها، عوض العولقي، إطلاق عملية «حرية اليمن السعيد» مؤكدا دور الجيش الوطني، وأن العملية ستستمر في جميع المحافظات. وفي ذات التوقيت كان اللواء الركن يوسف الشهراني قائد قوات الدعم والإسناد السعودي للقوات اليمنية يزور مأرب، حيث التقى وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة ومحافظ مارب لتنسيق العمليات العسكرية.

وعلى خلفية مشاركة قوات العمالقة المدعومة من الامارات في دحر مليشيات جماعة الحوثي من مديريات بيحان وعسيلان والعين بمحافظة شبوة ومديرية حريب بمحافظة مأرب، شنت الجماعة هجمات على مصالح ومواقع إماراتية؛ بدأتها في 3 يناير/كانون الثاني باعتراض سفينة شحن إماراتية قبالة محافظة الحديدة غربي اليمن، ثم هجوما بمسيرات وصواريخ باليستية على أبوظبي في 17 يناير[1]. وأعلنت وزارة الدفاع الإماراتية في بيان اعتراض صاروخين باليستيين أطلقهما الحوثيون تجاه أراضيها، وأعلنت لاحقا

(1) إدانات دولية لتجدد هجمات الحوثيين على الإمارات، سهام الخولي، وكالة الاناضول، 24 يناير 2022.
https://2u.pw/uE6nvO

قصف منصة صواريخ في محافظة الجوف اليمنية أُطلق منها الصاروخان.

مـن جهة أخرى استمر الإعلان عن تشكيلات عسكريـة بأسماء متعددة بدعم سعودي، بعضـ تلك التشكيلات جديدة وأخرى جرى تغييـر اسمائها، لكن عملية التجنيد والتدريب والتسليـح مستمـرة، واغلـب منتسبيها من السلفييـن والقبائل، ضمن اجنـدة تعدد أدوات السيطـرة والتحكـم بالتفاعلات الميدانية والسياسية. ففي بداية 2022 أعلن عن تشكيل «الويـة اليمـن السعيد» في محافظة مأرب وشبوة وصعـدة وفي سبتمبر أعلنت «قوات درع الوطن» في محافظات لحج وسابقا «ألوية العمالقة الجديدة»، وشملت عملية تشكيل الالوية العسكرية محافظات حضرموت وأبين ولحج وغيرها.

جماعة الحوثي تصنيف بالإرهاب ودعوات للسلام

بهدف الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار والتوصل لتسوية سياسية، استمرت سياسة العصـا والجزرة تجاه جماعة الحوثي، فعلى الرغم مـن تصنيفها منظمة إرهابية استمرت لقاءات المبعوث الدولي والمفاوضات وتبادل الزيارات مع جماعة الحوثي، بما فيها جهود الوساطـة العمانيـة والمفاوضات المباشرة بيـن الجماعة والسعودية. مـن جهتها تعمدت الجماعـة الامتنـاع عن الموافقـة على تمديد الهدنـة واستمرت برسائـل التهديد بالعودة للمواجهات كورقة تفاوضية للحصول على مزيد من التنازلات كما اعتادت، لتعزيز مكاسبها وتمثيلها السياسي.

ففـي شهـر فبراير صنف مجلس الأمـن الدولي في قراره رقـم 2624 جماعة الحوثي منظمـة إرهابية[1] على خلفية شنها هجمات عابـرة للحدود على المدنيين والبنية التحتية المدنيـة فـي السعودية والإمـارات، مطالبها بالوقف الفوري عن هـذه الهجمات. وفي 25

(1) القرار 2624 (2022) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8981 المعقودة في 28 شباط/ فبراير 2022.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/271/71/PDF/N2227171.pdf?OpenElement

يونيو أصدر مجلس الدفاع الوطني اليوم السبت، القرار رقم (1) لسنة 2022 بتصنيف ميليشات الحوثي الانقلابية، منظمة ارهابية وفقا لقانون الجرائم والعقوبات، والاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية. وجه مجلس الدفاع الوطني، الجهات ذات العلاقة باستكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.[1]

إضافة إلى جهود الوساطة الأممية والعمانية، فقد توفرت مجموعة من الأسباب والعوامل المحلية والإقليمية والدولية للاتفاق على الهدنة بعد سنتين من تركيز جماعة الحوثي المتمردة هجومها على محافظة مأرب والتي استطاعت أن تحقق تقدم في بعض جبهاتها، لكن عجزها عن اقتحام المدينة، وعدم الوصول إلى مناطق الثروة النفطية والطرق الرابطة مع المحافظات الشرقية، وطول فترة المواجهات إضافة إلى ضعف قدرة الجماعة على حشد المزيد من المقاتلين إلى الجبهات، ومن جهة أخرى حالة الضغط والانهاك التي تعرضت لها القوات العسكرية والمقاومة المدافعين عن مأرب، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي وكذلك دول التحالف وخاصة المملكة العربية السعودية.

اتفاقية الهدنة

ففي 2 أبريل، قبل 5 أيام من تشكيل مجلس القيادة الرئاسي أعلنت الأمم المتحدة عن هدنة بين جماعة الحوثي المتمردة والحكومة اليمنية لمدة شهرين، تبدأ في 2 أبريل 2022 وتنتهي في 2 أكتوبر 2022 قابلة للتمديد. بهدف توفير بيئة مواتية للتوصل إلى تسوية سلمية للنَّزاع. وتم تجديد الهدنة لاحقاً لمرتين، انتهت في 2 أكتوبر دون تجديد.

(1) مجلس الدفاع الوطني يصنف ميليشيا الحوثي منظمة ارهابية ويحذر من التعامل معها، وكالة الانباء اليمنية سبأ، 22 أكتوبر 2022.
https://www.sabanew.net/story/ar/91308

عناصر الهدنة[1]:

1. وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض.
2. دخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.
3. تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها خلال شهري الهدنة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية.
4. فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، سوف يدعو المبعوث الخاص الأطراف إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم بالاستفادة من الجو الذي تهيَئه الهدنة.
5. تعاطي الأطراف مع المبعوث الخاص بشأن مقترحات حول الخطوات القادمة نحو إنهاء الحرب.

مثلما ساهمت العوامل المشار لها سابقا في الاتفاق على الهدنة ساهمت أيضا في منع انهيارها كليا رغم عدم تجديدها في 2 أكتوبر والتنفيذ المحدود لبنود الهدنة ورفض جماعة الحوثي رفع حصار تعز وفتح طرقها.

تجنبت الأطراف التصعيد وبالذات في المرحلة الأولى التي أعقبت نهاية الهدنة، لاستمرار التفاوض على بقاء الهدنة لكونها الخيار الأفضل للجميع، إضافة لتلاقي رغبة وإرادة الدول الإقليمية والمجتمع الدولي حول الهدنة، حيث ساهم تنظيم قطر لكأس العالم والمصالحة الخليجية والعلاقة مع إيران وجماعة الحوثي في تثبيت الهدنة بشكل غير

(1) مبادرة من الأمم المتحدة لإبرام هدنة مدتها شهران، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، ابريل/ نيسان 2022. https://2u.pw/VqWAj

رسمي وبالحدود المقبولة، وإن كانت شهدت خروقات على المستوى المحلي.

في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 أعربت الأمم المتحدة عن خيبة أملها لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد الهدنة في اليمن وتوسيعها، لكن في الوقت نفسه أكدت أنها لم تفقد الأمل بعد، وأن الوقت لم ينفد أمام الطرفين لفعل ما ينبغي القيام به من أجل فائدة أبناء اليمن[1]. وفي 22 نوفمبر عقد مجلس الأمن الدولي جلسة لبحث الوضع في اليمن، حيث قدم مبعوث الأمين الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ لمحة عامة عن الوضع في البلاد بعد مرور سبعة أسابيع على انقضاء الهدنة كما قدم موجزا عن جهود الوساطة الحالية والمضي إلى الأمام.[2]

استمرار الهدنة والتوصل لاتفاق لوقف دائم للحرب يستلزم توفر إرادة حقيقة لمختلف الأطراف وهي مرتبطة بالتسوية السياسية الشاملة، ومع ذلك هناك خلاف على شروط تجديد الهدنة، حيث تصر جماعة الحوثي على الرفع الكلي للحصار وصرف المرتبات -تقاسم إيرادات النفط والغاز- وخروج قوات ما تسميه العداون، والتعهدات ببدء إعادة الاعمار، بالمقابل تقول الحكومة اليمنية أنها قدمت الكثير من التنازلات استشعارا لمصحة المواطنين في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وتعمدت الامتناع عن الموافقة على تمديد الهدنة ورسائل التلويح بالعودة للمواجهات كورقة تفاوضية للحصول على مزيد من التنازلات كما اعتادت، لتعزيز مكاسبها وتمثيلها السياسي.

استغلت الأطراف مرحلة الهدنة في إعادة ترتيب أوضاعها وتعبئة قواتها لوجستيا، وتعزيز قبضتها على المناطق التي تتواجد فيها وهو وما يشير إلى حدة المواجهات مستقبلا في حال فشلت جهود تثبيت وقف إطلاق النار والمفاوضات التسوية السياسية

ومن جهة أخرى استغل المجلس الانتقالي الجنوبي دخوله مجلس القيادة الرئاسي

(1) الأمم المتحدة: عدم تمديد الهدنة في اليمن مخيب للآمال، لكن ليس نهاية الطريق، موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/190151

(2) اليمن: مسؤولان أمميان يؤكدان في مجلس الأمن على ضرورة تجديد الهدنة والعمل على إيجاد حل دائم للصراع، موقع الأمم المتحدة، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115902

والفـراغ الـذي حدث بتغييـب الرئيس عبدربه منصـور هادي وأداء رئيـس مجلس القيادة الدكتور رشاد العليمي في توسيع سيطرة بمحافظة أبين وشبوة، وهو نهج اعتمده الانتقالي في استغلال الاتفاقيات وامتناعه عن تنفيذ ما يعارض مصالحة كما امتنع عن تنفيذ اتفاق الرياض[1]. فقد استمرت ممانعـة المجلس الانتقالي في تهيئـة العاصمة المؤقتة «عدن» لعـودة مؤسسـات الدولة وخاصة فيما يتعلق بهيكلة ودمج المليشيات التابعة له والتي يريد تحويلها إلى تشكيلات رسمية مع استمراره في احتكار التحكم بإداراتها وتوظيفها ودمجها بوزارتي الدفاع والداخلية

حضرموت بين الترجيح والانفراد

شكلت محافظة حضرموت[2] –شرق اليمن– مركزا للتصعيد السياسي والشعبي والأمني فـي 2022، ويتوقـع أن يستمـر خلال 2023، حيـث عملت الأطراف علـى توظيف مكانة ومزايـا حضرموت فـي ترجيح كفة مشاريعهـا، الوحدوية والانفصاليـة الثنائية والثلاثية، فالمجلـس الانتقالي عمل علـى نقل الصراع إلى حضرموت لكي يمـد سيطرته العسكرية ونفـوذه السياسي ضمن مشروعه فصل المحافظـات الجنوبية والشرقية عن المحافظات الشماليـة والغربيـة وإعـلان دولته الجنوبية، فيما بـرزت أصوات حضرميـة وازنة، رافعة شعـار حضرمـوت أولا، واستمر الخطاب الحضرمي تجاه مصيـر المحافظة في تصاعد مرتفـع يرى بأن حضرموت يجب أن تنـال كامل حقوقها في أي تسوية سياسية، ابتداء بأن تكـون حضرمـوت إقليما بشراكة كاملة، لا تضم لا إلى الشمـال ولا إلى الجنوب، رافضين

(1) «اتفاق الرياض» اتفاق وقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي برعاية السعودية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني2019، بالرياض، على خلفية الاشتباكات التي جرت في أغسطس/آب 2019 بين فصائل المجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات الحكومية في العاصمة المؤقتة «عدن». وهدف الاتفاق إلى ادخال المجلس الانتقالي الجنوبي في مؤسسات الشرعية وادماج فصائله المسلحة في القوات المسلحة والأمن اليمنية.

(2) تقع محافظة حضرموت في الجزء الشرقي للجمهورية اليمنية على ساحل البحر العربي، وتبعد عن العاصمة صنعاء بحدود (794) كيلو متراً، تتصل المحافظة بحدود المملكة العربية السعودية من الشمال، ومحافظة المهرة من الشرق، ومحافظتا شبوة ومأرب من الغرب، والبحر العربي من الجنوب. وتعد أكبر محافظة من حيث المساحة الجغرافية والمقدرة بحوالي 382, 189 كيلو متر مربع.

مركزية مراكز القوى بالشمال أو الجنوب باعتبار اليمن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ووسطا بحيث ينال الجميع حقوقهم[1]، حيث دعا صلا باتيس عضو مجلس الشورى، اللواء فرج البحسني نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي الممثل لحضرموت في المجلس؛ إلى أن يرفع علم حضرموت بجانب علم اليمن الرسمي في مكتبه.[2] ووصل سقف الخطاب الحضرمي إلى إعلان حضرموت دولة مستقلة وفق ما صرح به عصام الكثيري وكيل وزارة الإدارة المحلية[3]. وكان محافظ حضرموت «مبخوت بن ماضي» أكد أن حضرموت ترفض السيطرة والتبعية ولن تكون تابعة لأحد بعد اليوم. ومضمون الخطاب الحضرمي تجاوز سقف الإقليم سواء في إطار دولة اتحادية يمنية أو دولة فيدرالية جنوبية. وما ورد في «وثيقة حضرموت الروية والمسار» أن حضرموت في عقد الشراكة القادم، سيكون اقليم مستقل، لا يتبع أي اقليم اخر، ولا يخضع لأي مركز نفوذ.

هذا الخطاب الحضرمي المتصاعد رغم أنه ما زال من الصعب تحديد كونه توجه استراتيجي لجميع المكونات أم أنه خطاب تكتيكي يهدف للمحافظة على خصوصية حضرموت وحقوقها في الثروات وتمثيلها في مؤسسات الدولة، ولذلك لا يزال الخطاب رهينة للانقسامات الحضرمية الحضرمية من قبل بعض المنتمين للكيانات السياسية والفصائلية ورعاتها بسبب محاولة احتكار التمثيل، ولكنه من جهة أخرى أحدث تغير في رؤى ومواقف حتى بعض الحزبيين، حيث عمل على تعزيز الهوية الحضرمية وتهيئتها لمشروع مركزية حضرموت، وقد يتعزز تجاه دولة حضرموت في حال تجلت الرعاية الإقليمية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية لم تعلق على المطالبين بإعلان دولة

(1) خطر انفصال حضرموت | صلاح باتيس عضو مجلس الشورى مع عارف الصرمي في البوصلة، قناة المهرية، 28 أكتوبر 2022.
https://www.youtube.com/watch?v=D5rvTqoW2YQ

(2) «وثيقة حضرموت الروية والمسار» صادره عن الاجتماع الذي عقد في المكلا عاصمة حضرموت في مارس 2011م، وضم قيادات حضرموت، من القبائل والعشائر، والاحزاب السياسية، وفصائل الحراك الجنوبي.

(3) عصام الكثيري وكيل وزارة الإدارة المحلية ووكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء في فعالية اليوم الحضرمي، قناة عصام حبريش الكثيري باليوتيوب، 20 ديسمبر 2022.
https://www.youtube.com/watch?v=jWSM7VlM8s0

حضرمـوت باستثناء المجلس الانتقالي الذي يعتبرهـا محاولة لإفشال مشروعه بانفصال الجنـوب، فيما استنكرت أصوات وفي مقدمتهـا الرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد تلـك المطالبات معتبـرا الإعلان يتعارض مع مفردات التاريـخ والحضارة اليمنية الزاخرة بخصائصهـا الغنية بتنوعهـا الثقافي. معتبرا التغاضي عن هـذه الدعوات والرغبات التي بـدأت تستغل غيـاب الدولة، فان النتائـج ستكون كارثية ومدمـرة، فحضرموت لن تكون حضرموتـاً واحـداً والجنوب لن يكون جنوبا والشمال لـن يكون شمالا واحداً وسيصبح في اليمـن أكثر من دويلـة وكانتون مما سيؤدي الى صراعات وحـروب اهلية في الجنوب وفي الشمال وبينهما.[1]

وكانـت حضرمـوت فـي بداية العـام وتحت شعـار الهبـة الحضرمية شهـدت سلسلة من الاحتجاجات وبتحريض من المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الامارات العربية المتحدة، ضـد سلطـات وادي حضرموت وضد المنطقـة العسكرية الأولى، نصبـت نقاط مسلحة في المناطق المحيطة بوادي حضرموت ومنعت ناقلات المشتقات النفطية. وفي المقابل تحركت شخصيـات حضرمية أخـرى في مقدمتها صالح بن حريز بتحركات شعبية موازية ومتناقضة أهدافهـا عن اهداف المجلس الانتقالي، ساهمت بتوجيه الهبة نحو ساحل حضرموت وميناء الضبة ومطار الريان لتفعيلها في خدمة المواطنين، الأمر الذي دفع محافظة حضرموت قائد المنطقة العسكرية الثانية حينها «فرج البحسني»[2] إلى إعلان حالة الطوارئ، ومن ثم أعتقل المعتصميـن المعارضين للمجلس الانتقالي في مخيـم العيون بما فيهم زعيم الهبة صالح بن حريـز. ولاحقا جرى الافراج عنهم، بعد تصاعـد الاحتجاجات الشعبية ضد المحافظ. وكان المحافظ البحسني -قبل تعيينه بمجلس القيادة الرئاسي واقالته من المحافظة- وجه رسالة إلى الحكومة تضمنت مطالب في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي، بدورها ردّت الحكومة عليهـا بتصريح مصدر مسؤول يتهم المحافظ بالفساد وتلاعبه بمخصصات المحافظة، وهو الوضع الذي ضاعف من تحركات نخب حضرمية ساهمت بإقالته من منصبه.

(1) علي ناصر محمد، حضرموت التاريخ والحضارة، الموقع بوست، 25 ديسمبر 2022.
https://almawqeapost.net/special-pens/5233

(2) لاحقا جرى تعيينه عضو مجلس القيادة الرئاسي، ومن ثم عزل من منصبيه محافظ حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية.

ولا تزال تتواجد قوات الامارات في ساحل حضرموت فيما يتركز الوجود السعودية في الوادي. إضافة إلى تعدد زيارات وفود امريكية للمحافظة وفي مقدمتها السفير الأمريكي وعسكريين.

هيكلة الشرعية وجمود التسوية

شهد عام 2022 مجموعة من التطورات السياسية المحورية وخاصة المشاورات اليمنية اليمنية بالرياض وإعادة هيكلة مؤسسة الرئاسة اليمنية، بتشكيل مجلس قيادة رئاسي، واللجان المساعدة له، وما رافقه من محاصصة وتباينات. وهو ما يجعل عام 2022 استثنائيا منذ انقلاب جماعة الحوثي في 21 سبتمبر 2014 وسيطرتها على العاصمة صنعاء وتدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في 26 مارس 2015 لمساندة حكومة الرئيس اليمني «عبدربه منصور هادي» في استعادة السيطرة على مؤسسات الدولة؛ حيث جرى تغييره ونائبه، وبشكل غير متوقع -خارج الاطار الدستوري- فقد أعلن الرئيس اليمني «عبدربه منصور هادي» تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، مكون من ثمانية برئاسة الدكتور «رشاد العليمي» لاستكمال المرحلة الانتقالي، وفوض الرئيس، المجلس بصلاحياته.

وهي خطوة تهدف لإعادة هيكلة المؤسسات اليمنية وموازين القوى المحلية ابتداء بمؤسسة رئاسة الجمهورية ومؤسسات الحكومة وصولا إلى موازين وأدوار المكونات السياسية والفصائلية ومستقبل السلطة في اليمن. وقد وجدت تلك التحركات في مشاورات الرياض التهيئة والآلية المناسبة لإخراج تغيير رئيس الجمهورية ونائبه، كونها غير مسبوقة دستوريا.

من جهتها تعاملت الأحزاب مع التطورات بقابلية برجماتية مصلحية، متخففة من التقيد بالثوابت والنصوص والإيدلوجيات، حتى من القضايا التي يعتبرها البعض قد تؤدي لتهديد الثوابت الوطنية كالوحدة.

مشاورات الرياض

فـي مارس دعـت الأمانة العامة لمجلـس التعاون لدول الخليج العربيـة، إلى مشاورات يمنية يمنية، عقدة في مقر الأمانة العامة بالرياض خلال الفترة 29 مارس -7 أبريل.

وجـاءت الدعوة لعقد المشـاورات عقب جهود لأشهر من الاتصـالات واللقاءات بذلتها شخصيات يمنية سياسية واجتماعية لتشكيل جبهة أو تحالف انقاذ وطني، بهدف الحفاظ علـى الثوابـت الوطنيـة وتصويب العلاقات مـع دول التحالف بقيـادة السعودية والامارات مـن أجـل التعجيل باستعادة الدولة، وذلك نظرا لما تعتقـده تلك الشخصيات من أن نتائج التدخـل العسكـري انحرفت عن الأهداف المعلنـة وصبت لصالـح المليشيات المناهضة لمؤسسات الدولة اليمنية.

وبالعـودة للمشـاورات فقد حدد هدفها برسم خارطة طريـق لمستقبل اليمن، للانتقال مـن حالـة الحرب والتفكك إلى حالة السـلام[1]، حيث تم تشكيل ستة فـرق عمل، للمسار السياسـي، والمسار الاقتصادي والتنموي، والمسار الأمني، والمسار الاجتماعي، والمسار الإعلامي، والمسار الإنساني والإغاثي.

وبحسـب أسماء الحضور والمعلومات التـي توفرت عن المشاورات واجندتها، لم يطلب مـن المكونات اليمنية ترشيح أسماء المشاركيـن أو المشاركة بإعداد برنامج المشاورات، وإنمـا تـم الاختيار والتحديد من قبل الجهـات المنظمة، ولم تكن رئاسـة الجمهورية تعلم بمـا يـدور من إجـراءات تستهدف تغييرها ولا كذلـك المكونات اليمنية علـى علم بتكوين مجلـس القيادة الرئاسي حتى فوجـئ الجميع ببيان مقتضب لرئيـس الجمهورية «عبدربه منصـور هادي» يعلن فيه نقل صلاحياتـه الكاملة ومؤكدا عدم الرجوع؛ إلى مجلس القيادة الرئاسي[2].

(1) نص البيان الختامي عن المشاورات اليمنية – اليمنية في الرياض، 7 أبريل 2022م.
https://yegc.org/documents/final-statement/365/

(2) صدور اعلان رئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 7 ابريل 2022.
https://www.sabanew.net/story/ar/85336

ومثلت كيفية ومضمون وتوقيت اعلان مجلس القيادة ليلة ختام المشاورات، رؤية وإرادة السعودية للملف اليمني، خصوصا بعد حدوث خلاف في فريق المسار السياسي حول توصيات المخرجات والتي تضمنت مقترحات تتعارض مع الدستور اليمني، رفضت من قبل ممثلي حزب الإصلاح وبعض الشخصيات المشاركة، وهو ما كاد يفشل هدف المشاورات المتمثل بهيكلة الشرعية ابتداءً بتغيير الرئيس ونائبه «علي محسن الأحمر». وعقب الإعلان الرئاسي سارع التجمع اليمني للإصلاح بالترحيب بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي التوافقي، معبرا عن أمله أن يكون مدخلاً لتوحيد الجهود العسكرية والأمنية والسياسية بما يؤدي إلى استعادة أمن واستقرار اليمن وينعكس إيجابا على حياة المواطنين.[1]

وكانت فرق عمل المشاورات توصلت بعد نقاشات استمرت عشرة أيام، إلى مخرجات تفصيلية في كل مسار من المسارات الستة، منها ما يلي[2]:

أولاً: تعزيز مؤسسات الدولة ووحدة الصف

وتم التوافق على التوصيات التي تضمنتها مخرجات المشاورات، ومنها ما يلي:

1. تعزيز مؤسسات الدولة لتمكينها من أداء كافة واجباتها الدستورية على الأراضي اليمنية، ومواجهة تحديات المرحلة الحالية، وتشكيل مجلس رئاسي وهيئة استشارية موسعة.

2. الترحيب بقرار الرئيس عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، رقم 9 بتاريخ 2022/4/7 بشأن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي لإدارة الدولة سياسياً وعسكرياً وأمنياً خلال الفترة الانتقالية، واستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، وتفويضه بكامل صلاحيات رئيس الجمهورية.

3. التعبير عن الدعم الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له لتمكينه

(1) الإصلاح يرحب بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي ويدعو للعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة الانقلاب واستعادة الدولة، الصحوة نت، 7 ابريل 2022. https://alsahwa-yemen.net/p-55517
(2) نص البيان الختامي عن المشاورات اليمنية – اليمنية في الرياض، مرجع سابق.

من ممارسة مهامه في تنفيذ سياسات ومبادرات فعالة من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. ودعوة مجلس القيادة إلى البدء في التفاوض مع الحوثيين تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي نهائي وشامل.

4. دعوة مجلس النواب ومجلس الشورى للانعقاد بصفة منتظمة، حضورياً أو افتراضياً، لممارسة مهامهما الدستورية.

5. تعزيز استقلال القضاء والنيابة العامة.

ثانيا: أولوية الحل السياسي.

ثالثاً: استكمال تنفيذ اتفاق الرياض.

رابعاً: الحفاظ على الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب.

خامساً: التعافي والاستقرار الاقتصادي وحوكمة الموارد المالية للدولة وإدارة الموارد الطبيعية للبلاد.

وفي ختام المشاورات أضيفت فقرة تتحدث لأول مرة، عن شعب الجنوب وقضيته وتضمينها في مشاورات التسوية السياسية، وبحسب المصادر فقد تم اضافتها صباح اختتام المشاورات دون اتفاق بين المشاركين.

تشكيل مجلس القيادة الرئاسي

تشكل مجلس القيادة الرئاسي في سياقات مخرجات مشاورات الرياض وإعلان نقل السلطة، كحصيلة لحالة المراوحة السياسية والعسكرية وضعف فاعلية مؤسسة رئاسة الجمهورية والحكومة اليمنية، والتمنع عن تنفيذ الاتفاقات السابقة من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى توجهات استراتيجية دول التحالف للمرحلة القادمة في إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات اليمنية وتقاسم النفوذ وحصر الصراع داخل اليمن والتحول إلى وسيط راعي.

وأنشـأ مجلس القيادة الرئاسي وفـق المادة 1 :[1] من الإعلان الرئاسي لاستكمال تنفيذ مهـام المرحلة الانتقالية، حيث فوض رئيـس الجمهورية «عبدربه منصور هادي»[2] مجلس القيادة الرئاسي بصلاحياته وصلاحيات نائبه «علي محسن الأحمر» المقال.

تكون مجلس القيادة الرئاسي من ثمانية برئاسة رشاد محمد العليمي[3]، وسبعة أعضاء جميعهـم بدرجـة نائب للرئيس. ويوضح الجـدول[4] الانتماء السياسـي والمناطقي وتبعية المكون.

الاسم	الانتماء الحزبي	الانتماء المناطقي	الطابع الوظيفي	المكوّنات العسكرية التابعة له
رشاد محمد العليمي	المؤتمر	تعز	موظف مدني	–
سلطان علي العرادة	المؤتمر	مأرب	عسكري/ لواء	مقاومة مأرب
طارق محمد صالح	المؤتمر	صنعاء	عسكري/ عميد ركن	المقاومة الوطنية والقوات المشتركة
عبدالله العليمي باوزير	الإصلاح	شبوة	موظف مدني	–
عبدالرحمن أبو زرعة المحرمي	مستقل	يافع	–	ألوية العمالقة
عثمان حسين مجلّي	المؤتمر	صعدة	برلماني	مقاومة صعدة
عيدروس قاسم الزبيدي	المجلس الانتقالي	الضالع	عسكري/ لواء	الأحزمة والأخية
فرج سالمين البحسني	مستقل	حضرموت	عسكري/ لواء	المنطقة العسكرية الأولى

ويؤكـد تشكيل مجلس القيـادة الرئاسي الدور الذي اكتسبه القـادة غير النظاميين في المؤسسات اليمنية بسبب الحرب، ما يدفع البلاد باتجاه مرحلة جديدة من التوازنات.[5]

(1) نص الإعلان الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، مصدر سابق.
https://www.sabanew.net/story/ar/85336

(2) منذ إعلانه تشكيل مجلس القيادة لم يظهر أو يتفاعل مع أي حدث، وفي البداية فهم البعض استمراره في منصبة فخريا وتفويض صلاحياته. حسابه في تويتر لا يعرفه كرئيس سابق، وكذلك حساب نائبه، وإنما يكتفيان بتعريف رتبهم العسكرية. وقد أدى رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمين الدستورية امام مجلس النواب في العاصمة المؤقتة عدن

(3) رشاد محمد العليمي، بكالوريوس كلية الشرطة، الكويت 1975، ماجستير ودكتوراة علم الاجتماع، جامعة عين شمس، مستشار الرئيس سابقا ووزير الداخلية الأسبق ونائبا لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الأسبق.. عضو اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام. https://presidentalalimi.net/content.php?id=1

(4) مجلس القيادة الرئاسي.. دلالات التشكيل ومسارات التحول، مركز المخا للدراسات، 11 ابريل 2022.
https://mokhacenter.org/l.html?l=a,0,3,c,1,2,2,4143

(5) إلينورا أردماغني، توازنات مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، 09

ويلـزم الإعلان الرئاسي رئيـس وأعضاء المجلس بمبـدأ المسؤولية الجماعية والسعي لتحقيـق أعلى درجة من التوافق فيمـا بينهم. وحدد الإعلان مهمة رئيسية لمجلس القيادة الرئاسـي تتمثـل بالتفاوض مع الحوثييـن (أنصار الله) لوقـف إطلاق نار دائـم في كافة أنحاء الجمهورية والجلوس على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي نهائي وشامل يتضمن مرحلة انتقالية تنقل اليمن من حالة الحرب إلى حالة السلام.

وجرى لاحقا إضافة مفردة الحرب للسلام في الخطابات والبيانات الصادرة عن المجلس حيث ربطت التسوية مع جماعة الحوثي باستعادة الدولة (سلما أو حربا)، وهو تطور يبدوا متعارض مع ما يصدر عن التحالف –السعودية– ويجري توظيفه عند فشل المفاوضات.

وقد قوبل تشكيل المجلس بترحيب محلي واقليمي ودولي، أكدتها زيارات مجلس القيادة الرئاسـي لعدة دول عربيـة، إضافة إلى مشاركة رئيس المجلس فـي القمم الإقليمية التي عقـدت. ولا شـك بوجود تأثيـر لمسارعة المملكـة العربية السعوديـة بالترحيب بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، والإعلان عن تقديم دعم مادي في ظل مشاركة المكونات الداعمة للحكومـة الشرعية، في دفع الدول الإقليمية والدولية للاعتراف بمجلس القيادة الرئاسي، وكانـت السعودية أعلنت عن تقديـم دعم عاجل للاقتصاد اليمني بمبلغ (3) مليارات دولار أمريكي على النحو الاتي[1]:

أولاً: تقديـم (2) مليـار دولار أمريكـي مناصفة بيـن المملكة العربيـة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، دعماً للبنك المركزي اليمني.

ثانياً: تقديم (1) مليار دولار أمريكي من المملكة منها 600 مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقات النفطية، و400 مليون دولار لمشاريع ومبادرات تنموية.

كمـا تعلن المملكة عـن تقديمها مبلغ 300 مليون دولار أمريكي لتمويل خطة الاستجابة

حزيران/يونيو 2022. https://carnegie-mec.org/sada/87297

(1) المملكة ترحب بقرار الرئيس اليمني نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي، وكالة الانباء السعودية، 7 ابريل 2022. https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2344214

الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام 2022م لتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني.

من جهتها اعتبرت جماعة الحوثي «أنصار اللّه»، أن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، انه تم الانقلاب على الشرعية المزعومة من قبل من ادعاها، وأكدت الجماعة أنها غير معنية بالإجراءات غير الشرعية الصادرة خارج الوطن.

علاقة متأرجحة

على الرغم من أن طريقة وجهة تشكيل مجلس القياد الرئاسي المتجاوزة للدستور، أدخلت النظام السياسي والواقع اليمني عمومًا في محطة جديدة قد تكون مخرجاتها مفصلية لحاضر ومستقبل الدولة والشعب اليمني؛ إلا أن المكونات المؤيدة للشرعية تعاملت بإيجابية رغم التحفظات الضمنية لبعضها، كمحاولة لاستثمار الفرص المتاحات في تجاوز الرواسب والمعوقات بين مكونات مجلس القيادة. وقد حضا تشكيل مجلس القيادة في البداية بحالة تفاؤل عززتها تصريحات القيادات والناشطين السياسيين والإعلاميين[1]، مدفوعين بالرغبة بتهيئة المجال لفتح صفحة من الشراكة والتعاون بين مكونات المجلس بعد سنوات من التناقضات والمواجهات، لكن حالة التفاؤل استمرت بالتراجع جراء ضعف أداء مجلس القيادة والانقسامات بين أعضائه تجاه بعض القضايا والقرارات الصادرة عنه، ابتداء من عدم تطبيع الأوضاع الأمنية في العاصمة المؤقتة «عدن» واضطرار أعضاء المجلس مغادرتها بعد التضييق عليهم، مرورا بالقرارات التي أصدرها رئيس المجلس بدون التوافق مع مختلف الأعضاء.

ورغم ادراك التعقيدات السياسية والأمنية ووضع مؤسسات الدولة إلا أن إدارة رئيس المجلس الدكتور رشاد العليمي تسببت في انقسامات بين أعضاء المجلس، وأثير عنه

(1) دور الإعلام اليمني في ظل تشكيل مجلس القيادة السياسي، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 29 يونيو، 2022. https://2u.pw/ICurJn

تماهيه مع أجندة المجلس الانتقالي الجنوبي[1] نظرا لكثرة القرارات والإجراءات التي صبت لصالح الانتقالي، وعدم التزامه بالتوافق حيث قام بهيكلة مؤسسات السلطة القضائية في مخالفة للدستور، ولم يلتزم في أصدرا قرارات تعيين نواب لمحافظي محافظتي حضرموت وسقطرى بالتزامن مع قرارات تعيين المحافظين وفق الاتفاق.

وقد تسبب الخلاف بين أعضاء المجلس والمكونات السياسية حول التعامل مع المواجهات في شبوة في تعطيل اجتماعات المجلس لعدة أسابيع منذ أغسطس حتى اجتماع المجلس في أكتوبر بالعاصمة السعودية وبحضور كامل الأعضاء واللقاء بـ خالد بن سلمان وزير الدفاع السعودي، حيث جرت تفاهمات على ست نقاط رئيسية: انهاء الانقسام في المجلس، وإقرار مسودة اللائحة الخاصة بالمجلس، والهدنة مع الحوثيين، وتامين قصر المعاشيق «عدن» -مقر المجلس والحكومة، ومعالجة آثار احداث شبوة وابين، والاستعداد لعمل عسكري في مواجهة الحوثي. وقد تم تشكيل لجنة سعودية إماراتية، لحل الخلافات والتئام المجلس والعودة لمزاولة عمله من عدن. وهو ما لم يحدث حتى نهاية العام.

وفي ديسمبر استقبل الدكتور رشاد العليمي رئيس الفريق السياسي والعسكري لدعم مجلس القيادة الرئاسي عبدالهادي بن جبران آل مالح-سعودي-. في ذات الفترة التي أعلن عن اتفاقية عسكرية وقعتها الامارات مع وزير الدفاع اليمني. في إشارة ربما لبعض التباينات التي تظهر أحيانا.

وكانت مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة شهدت مواجهات بين قوات الأمن وفصائل استخدمها المحافظ في 19 يوليو، عقب توترات ومحاولة اغتيال قائد القوات الخاصة «عبدربه لعكب»، استهدفت قوة موالية للمجلس الانتقالي ومحافظ شبوة والذي أقال «لعكب» لكن الأخير رفض الإقالة بإعتبارها غير قانونية، دعم ذلك توجيه وزير الداخلية

(1) انشأ المجلس الانتقالي الجنوبي في 2017 عقب إقالة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي لمحافظ عدن عيدروس الزبيدي -رئيس المجلس الانتقالي وعضو مجلس القيادة الرئاسي- ومحافظي شبوة وارخبيل سقطرى ومسؤولين آخرين، ويسعى المجلس الانتقالي وداعميه إلى انهاء الوحدة اليمنية بالقوة وإعلان جمهورية الجنوبي العربي والتي كانت تعرف بجهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتسبب انقلاب بجماعة الحوثي المتمردة وكذلك دعوة الانتقالي وممارساته الاقصائية بروز دعوات التشطير، حيث تطالب كثير من القوى الحضرمية بإعلان محافظة حضرموت دولة في حالة تشطير الدولة اليمنية

أكـد فيه عـدم صلاحية المحافظ. ثم اغتيـل قائد قوات التدخل السريـع في محور عتق لشقـم الباراسـي العولقي، واندلعت اشتباكات، كادت تحسـم لصالح قوات الامن والجيش علـى حساب القوات الموالية للمحافـظ والمجلس الانتقالي لولا تدخل الطيران الاماراتي المسير الذي اجبر القوات النظامية على الانسحاب.

ورغـم تكليف المجلس الرئاسي لجنة تحقيق فـي الأمر أصدر رئيس المجلس قرارات انحـازت للمحافظ الذي تسبَّب في الأحداث، من خلال إصراره على جلب قوات من خارج المحافظـة، قبـل رفع اللجنة المكلفـة تقريرها، حيث أقال كل مـن: قائد محور عتق قائد اللواء 30 العميد/ عزير ناصر العتيقي، ومدير عام شرطة محافظة شبوة العميد /عوض مسعود الدحبول، وقائد فرع قوات الامن الخاصة العميد /عبدربه محمد لعكب.

وقد أظهر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، الأمر على أنه تمرد من قائد القـوات الخاصة؛ وكان هـذا واضحًا في البيان الذي أصدره، فقـد صور القوات الخاصة على أنها خارج سلطة الدولة: «إنَّ الأحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة عتق، تعطي درسًا إضافيًّـا في أهميَّة الالتفاف حول سلطة الدُّولـة، وحقِّها في احتكار القوَّة واتِّخاذ الوسائل كافَّـة لإنفـاذ إرادتها وحمايـة مواطنيها»، وأكد على «دعـم رمز الدَّولـة، وهيبتها، الممثَّلة بالسُّلطة المحلِّية، وقيادتها، في سبيل وقف نزيف الدَّم، وإنفاذ إرادة الدَّولة»[1].

وهـو ما تسبـب بانقسام كبير بين أعضاء المجلس ودفع الدكتور عبدالله العليمي عضو المجلـس الرئاسـي وهو من محافظة شبوة الى تقديم استقالته لكنها لم تقبل. بدوره أدان حزب الإصلاح في بيان ما اعتبرها فوضى المليشيات في شبوة وإهانة رمز الدولة وطالب بإقالة محافظها وإحالته للتحقيق وإلا فإن الإصلاح سيضطر إلى إعادة النظر في مشاركته في كافة المجالات.[2]. وقد تعمد الإصلاح حصر المشكلة بمحافظ شبوة عوض العولقي، وتجنـب انتقـاد رئيس المجلس وتسميـة أي طرف كدلالة على حرصـه على الحفاظ على

(1) أحداث شبوة واعادة الاعتبار لمسار المقاومة الشعبية، مركز المخا للدراسات، 19 أغسطس 2022.
https://mokhacenter.org/l.html?l=a,0,3,c,1,2,2,4178

(2) الإصلاح يدين فوضى المليشيات في شبوة ويطالب بإقالة محافظها وإحالته للتحقيق (بيان)، الصحوة نت، 11 أغسطس-آب 2022. https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=9444

العلاقــة مع المكونات المناهضة لجماعة الحوثي ولإعادة الاعتبار للمعركة الوطنية حسب البيان. فيما اصطف الحزب الاشتراكي اليمني[1] التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري[2] مع موقف رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

من جهة أخرى لوحظ تجنب الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي التفاعل مع المناسبات الوطنية باستثناء القائه خطاب بمناسبة ذكرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية فــي 22 مايــو عقب تشكيل المجلس، ومنذ ذلك الحين لــم يلقي كلمة بالمناسبات الوطنية الرسميــة كذكــرى ثورتي 26 سبتمبــر 1962، و14 أكتوبر 1963 وذكــرى جلاء الاحتلال البريطانــي، إضافة إلى توجيهاته للجنة العسكريــة المعنية بدمج الفصائل المسلحة بعدم ارتداء الزي العسكري بلامحة الدالة على الجمهورية اليمنية، وهي حالة غريبة تتماهى مع اجندة المجلس الانتقالي الذي يبدي اعتراضه على الأنشطة والرموز التي تعبر عن تمثيل الدولة اليمنية والجهود التي تصب في صالح إعادة بناء مؤسساتها.

وقــد تجلت ضغوط المجلس الانتقالي على مجلس القيادة في البيان الصادر عنه الذي تحفظ على بيان الاتحاد الأوروبي الذي ادان ممارسات المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث جــدد ترحيبه ببيان -الاتحاد- الذي يدين فيه ممارسات المليشيات الحوثية الارهابية في مفاقمة الازمة الانسانية، وزعزعة امن واستقرار اليمن والمنطقة، لكنه اشار إلى أن البيان الاوروبــي لم يكــن دقيقا في القضايا الأخرى خاصةً «ما يتعلــق بتماسك مكونات المجلس الرئاسي، حيث يؤكد المجلس على دعم جميع القوى والمكونات السياسية لمجلس القيادة وفــي طليعتهــا المجلس الانتقالــي الجنوبي، وكذا احتــرام مجلس القيــادة لكافة القضايا الوطنية والتطلعات السياسية لمكونات المجلس»[3].

وكانت الحكومة اليمنية رحبت بالبيان الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي على مستوى

(1) الحزب الاشتراكي يعلن موقفه من أحداث شبوة، اخبار اليوم، 13 أغسطس 2022.
https://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=151406

(2) بشرى المقطري، عن تحوّلات أحزاب اليسار في اليمن، العربي الجديد، 03 أكتوبر 2022.
https://2u.pw/EoBMVy

(3) مجلس القيادة الرئاسي يؤكد في اجتماع افتراضي التزامه بمواصلة الاصلاحات ودفع رواتب الموظفين، وكالة الانباء اليمنية سبأ، 21 سبتمبر 2022. https://www.sabanew.net/story/ar/93273

وزراء الخارجية المتضمن التزام الاتحاد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، ودعمه الكامل لرئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي ووحدة المجلس الرئاسي، وجهود السلام والتسوية الشاملة التي تقودها الامم المتحدة في اليمن[1].

يعكس بيان مجلس القيادة الرئاسي أدائه الضعيف والمتماهي مع ضغوط ورغبات المجلس الانتقالي، وتمكن خطورة بيان مجلس القيادة في تحوله إلى نهج عام لمؤسسات الدولة اليمنية يتعارض مع الدستور والثوابت الوطنية، ومن جهة أخرى يهيئ المجتمع الدولي للتعاطي مع مساعي تقسيم اليمن وتجاوز المرجعيات الدولية[2] للتسوية السياسية المؤكدة جميعها على الحفاظ على وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه.

منذ تشكيل مجلس القيادة انتقل الصراع والمحاصصة إلى داخل مؤسسات الحكومة اليمنية ولم تتوحد جهود الفصائل في مواجهة جماعة الحوثي وانهاء انقلابها كما صوَر. ومن جهة أخرى عقد تشكيل المجلس إمكانية تشكيل قيادة يمنية بإرادة يمنية وجعل مركز الثقل للخارج الجوار في تكوين المؤسسات وولاء المسؤولين.

الانتهاكات

زادة الانتهاكات بحق المواطنين، فمع الهدنة تفرغت المليشيات وخاصة التابعة لجماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي في تعزيز سيطرتها، وقمعت الأصوات المطالبة بتحسين ظروفها المعيشية والرافضة لقمعها، وشرعت في محاكمة المختطفين وإصدار احكام على البعض بعد سنوات من الاحتجاز. إضافة الى البسط على أراضي وممتلكات المواطنين.

(1) الحكومة اليمنية ترحب ببيان الاتحاد الأوروبي، وكالة الانباء اليمنية سبأ، 13 ديسمبر 2022.
https://www.sabanew.net/story/ar/93021

(2) تتمثل المرجعيات الدولية للتسوية السياسية في اليمن: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومجموعة من القرارات الدولية أبرزها قرار مجلس الأمن الدولي 2216.

ووفقاً لما تم رصده وتوثيقه من قبل راصدي منظمة رايتس رادار في مختلف المحافظات اليمنيــة خلال ديسمبر/كانون الأول 2021 حتى ديسمبر/كانون الأول 2022 فإن إجمالي الانتهــاكات بلــغ 2268 حالة انتهاك، توزعت بيــن 558 حالة قتل و532 حالة إصابة جراء اعتــداءات ونحوهــا و555 حالــة اختطاف منها 51 حالة إخفاء قســري و43 حالة تعذيب منها حالتي اغتصاب إضافة لـ 463 انتهاك لممتلكات خاصة و117 حالة انتهاك لممتلكات عامــة[1]. وقــد تصدرت جماعة الحوثي قائمة الجهات الأكثر انتهاكاً بارتكابها 1898 حالة انتهــاك مــن إجمالي الانتهاكات، تتوزع على النحو التالــي: 481 حالة اعتداء، و439 حالة اختطاف منها 31 حالة إخفاء قسري، وارتكاب 431 حالة قتل، و511 اعتداء على ممتلكات عامــة وخاصة و36 حالة تعذيب بينها حالتي اغتصــاب). فيما تتوزع بقية الانتهاكات على التشكيلات المسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة وكذلك الأجهزة الحكومية.

وكان مجلــس الأمــن الدولــي أكــد أن جماعــة الحوثــي ارتكبــت مجموعــة واسعة من الانتهــاكات ضد اليمنييــن والمجتمع الدولي، بما فيها الهجمات على المدنيين، واستخدام العنــف الجنسي وتجنيد الأطفال واستغلالهــم، واستعمال الألغام الأرضية، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية[2].

واستمــرارا لجهودها في محاولة فرض سلوك طائفي واجتماعي مستدام في المناطق الخاضعــة لسيطرتها دشنت جماعــة الحوثي في 7 نوفمبر/ تشرين مــا تسميها بـ«مدونة السلــوك الوظيفي[3]»، حيث تلزم المدونة كافــة الموظفين في الوحدات الحكومية بقواعد سلوك وفق التوجهات الطائفية للجماعة وتلزمهم بالولاء لها.. وقد قوبلت المدونة باستنكار

(1) اليمن: رايتس رادار ترصد ارتكاب أطراف الصراع لأكثر من 2268 انتهاكاً منها 558 حالة قتل وجماعة الحوثي تتصدر قائمة المنتهكين، منظمة رايتس رادار، 10 ديسمبر 2022.
https://www.rightsradar.org/ar/latest__details.php?id=143

(2) القرار 2624 (2022) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8981 المعقودة في 28 شباط/ فبراير 2022.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/271/71/PDF/N2227171.pdf?OpenElement

(3) للإطلاع على نص مدونة السلوك الوظيفي واخلاقيات العمل في وحدات الخدمة العامة، وكالة الانباء سبا-جماعة الحوثي، 07 نوفمبر 2022.
https://www.saba.ye//storage/files/blog/1667842489__pTyQTA.pdf

ورفض مجتمعي ورسمي لخطورتها المتمثلة بالتأسيس لنظام شمولي.

ومن جهة أخرى وثق فريق من مكتب مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان في اليمن. في 21 كانون الثاني/ يناير، قصف ثلاث غارات جويّة متتالية للتحالف لمركز احتجاز يقع في مدينة صعدة تابع لجماعة الحوثي، ما أسفر عن سقوط العشرات من القتلى.

وأشارت المعلومات التي جمعوها الفريق الذي زار السجن الاحتياطي الذي يُعتقد أنه يضم 1،300 محتجز رهن المحاكمة و700 مهاجر، إلى سقوط حوالي 91 محتجزًا، ومعظمهم قُتِلوا عندما انهار الطابق العلوي في أحد المباني، وإصابة 236 آخرين بجروح[1].

وبعد سنوات من الاعتقال شرعت جماعة الحوثي في محاكمة المختطفين والحكم على بعضهم بالإعدام كما في محافظة صعدة والمحويت. وفي العاصمة المؤقتة عدن يستمر احتجاز الصحفي أحمد ماهر رغم توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي في التحقيق في إجراءات اعتقاله.

اقتصاد ينهار

الاقتصاد هو معركة اليمنيين اليومية، وفي الوقت الذي تشتد فيه معاناة اليمنيين، تصاعدت أصوات المواطنين مطالبة بثورة ضد الافقار، وكشفت الهدنة سوء إدارة القوى المسيطرة على الأرض، لذلك عمدت الحكومة وجماعة الحوثي إلى تبادل اتهامات التسبب بالتراجع الكبير في مستوى معيشة اليمنيين، بدورها قمعت جماعة الحوثي الأصوات المنددة بسوء ادارتها ووعدت بإجبار الحكومة على دفع الرواتب، والتي اعتادت التأكيد على حرصها على رفع معاناة المواطنين ودفع الرواتب وفق كشوفات عام 2014م أي قبل انقلاب جماعة الحوثي.

(1) روبرت كولفيل، إحاطة إعلامية بشأن النزاع في اليمن –الوضع في صعدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 28 كانون الثاني/يناير 2022. https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2022/01/yemen

وفـي مارس نظمت الأمم المتحدة والسويد وسويسرا مؤتمرا دولي -افتراضي- لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، بلغت التعهدات 1.3 مليار دولار امريكي يعادل ثلث التكلفة المقدرة للخطة 4.3 مليار دولار.

وضاعفـت الحـرب وانقسام البنك المركزي[1] والتباين الكبير فـي قيمة العملة وأسعار المـواد وتعـدد جمارك الواردات، في الموانـئ الرئيسية الرسمية ونقـاط مداخل سيطرة جماعـة الحوثي، وجبايات نقـاط الفصائل في زيادة تكلفة النقل وارتفـاع الأسعار. ووفقا لـ «حسـن الكبوس» رئيـس الغرفة التجارية، فـإن أعباء النقل من ميناء عـدن إلى صنعاء والمحافظـات الأخرى تكلف أعبـاء أكثر من قيمة نقلها من الصيـن أو الولايات المتحدة. وتقطع الحاويات مسافة 1300 كيلو متر ما بين عدن وصنعاء بدلا من 450 كم[2]. ووصلت عمولة التحويلات النقدية من المحافظات الجنوبية والمحافظات المحررة إلى المحافظات التـي تحـت سيطرة جماعة الحوثي، إلى حوالي 120%، نظرا لتراجع قيمة العملة اليمنية فـي مناطق الحكومة بنسبة أكثر من الضعـف، وبسبب منع تداول الفئات النقدية الجديدة من العملة المحلية.

وسجلت أسعار السلع الرئيسية تقلبات ملحوظة خلال العام 2022 لتضاعف من معاناة اليمنييـن، وتدفع بالمزيد منهم إلى دائرة المجاعـة وانعدام الأمن الغذائي، وذلك الارتفاع بفعـل التغيرات الدولية إضافـة إلى الازدواج الجمركي وصعوبـة التنقل بين المحافظات، ويوضح الجدول التالي سعر الريال اليمني في كل من صنعاء وعدن مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك أسعار بعض المواد الأساسية كما هي في الأسواق، ديسمبر 2022:

(1) منذ أواخر 2019، تم نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى العاصمة المؤقتة «عدن» يتبع الحكومة المعترف بها دوليا، وبالمقابل يخضع البنك المركزي بصناء لسيطرة جماعة الحوثي.
(2) الغرفة التجارية: رسوم نقل البضائع من عدن إلى صنعاء تفوق أجور إيصالها من الصين، الحرف 28، 19 سبتمبر، 2022. https://alharf28.com/p-78013

عدن		صنعاء	
الصنف	السعر ر-ي	الصنف	السعر ر-ي
1 دولار أمريكي	1.212	1 دولار أمريكي	560
البترول 20 لتر	6.440	البترول 20 لتر	10.000
القمح 50 كج	47.000	القمح 50 كج	18.000
السكر 10 كج	4.500	السكر 10 كج	9.300
رز مزة 10 كج	9.000	رز مزة 10 كج	17.000

وباحتساب الأسعار وفقا لقيمة الريال مقابل الدولار تكون اغلب أسعار السلع في مناطق الحكومة اليمنية اقل من مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

مشكلة صرف المرتبات

توقف صرف مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي لسنوات باستثناء بعض حالات صرف نصف راتب، وكذلك رواتب بعض الفئات استمرت بالتقطع في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، وفي حين تعتمد جماعة على الضرائب والجمارك والزكاة ورسوم شركات الاتصالات السنوية بالإضافة إلى تجارة المشتقات النفطية وفوارق أسعارها الكبيرة، ويحصلون على إيرادات سنوية وجبايات كبيرة وغيرها من مصادر الإيرادات التي يسيطرون عليها، تتحفظ عن إعلانها؛ لا تلتزم الجماعة بالإنفاق للمواطنين كامتناعها عن صرف مرتبات الموظفين الأساسية والخدمات، بالمقابل تعتمد الحكومة على التصدير الضئيل من النفط الخام وعائدات الجمارك والضرائب بالإضافة إلى منحة مشتقات نفطية، تعد الرواتب الأبرز في موازنة الانفاق للحكومة اليمنية.

وتحول الاقتصاد إلى ساحة حرب أخرى فمنذ شهر أكتوبر 2022 ركزت جماعة الحوثي

علـى محاصرة موارد الحكومـة اليمنية النفطية من خلال شنت طائراته المسيرة هجمات تحذيريـة علـى المنشئـات النفطية وموانـئ التصدير لمنـع تصدير النفـط، حيث أعلنت الحكومـة اليمنية تعرض موانئ الضبـة بحضرموت والنشيمة وقنا بشبوة لهجمات جماعة الحوثـي خلال شهري أكتوبر ونوفمبـر. ففي 21 أكتوبر/ تشرين 2022 استهدفت جماعة الحوثـي ميناء الضبة النفطي في محافظـة حضرموت -شرق اليمن، بهجومين منفصلتين بواسطة طائرتان مسيرتان، بهدف منع سفينة (نيسوس كيا VLCC) عن تحميل نفط خام يقـدر بنحو مليوني برميل. وقد قوبلت العملية بتنديد إقليم ودولي باعتبارها تقوض جهود السلام التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة.[1]

وقـد تبنـت جماعة الحوثي الهجوم فـي بيان رسمي مبررة مخالفة القـرار الصادر عنِ الجهـات المختصـة بحظر نقل وتصديـر المشتقات النفطية السياديـة اليمنية. واعتبرت الجماعـة الهجـوم « هذه الرسالـة التحذيرية أتت منعا لاستمرار عمليـات النهب الواسعة للثروة النفطية وعدم تخصيصها لخدمة أبناء الشعب فيما يخص مرتبات موظفيه وتحسين الجوانب الخدمية له»[2].

الدور الإقليمي والدولي

فـي حين يستمر التحالـف ممثل بالسعودية والامارات يتحكم بـإدارة الملف اليمني مع حالـة التنسيـق والتباس التنافس حول بعضـ الملفات، تفاعلت الـدول الإقليمية والدولية بصـورة منفردة أو جماعيـة. وتركزت جهودها على الهدنة ودعم مسار التسوية السياسية. في 26 يناير 2022 اجتمع ممثلون رفيعو المستوى عن حكومات سلطنة عمان والسعودية

(1) نار الحرب تمتد إلى حقول النفط، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ديسمبر 2022.
https://economicmedia.net/wp-content/uploads/2022/12/Oils-File.pdf?fbclid=IwAR0gmkgDb4uM____nqIKhqGVp2O6UMvt1Qx7ZFH__e3AxhR2L9zxsDVpzB6lrg

(2) القوات المسلحة تعلن عن تنفيذ ضربة تحذيرية لمنع سفينة كانت تحاول نهب النفط الخام عبر ميناء الضبة، وكالة الانباء اليمني سبا -خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، 21 أكتوبر 2022.
https://www.saba.ye/ar/news3208019.htm

ودولــة الإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لبحث الوضع في اليمن. وقد رحبوا بمشاركة المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ ضيفا في الاجتماع.

أدانــت المجموعــة الخماسية بشــدة الاعتداءات المتكــررة الي يشنهــا الحوثيون على المدنيين في اليمن، بما في ذلك الاعتداء على الموظفين المحليين في السفارة الأمريكية فــي صنعاء، واستمرار هجماتهم الإرهابيــة الشنيعة على المملكة العربية السعودية، وعلى دولة الإمارات. واعتبرت المجموعة الخماسية، أن الهجمات تعرقل جهود السلام، وتسبب تفاقــم المعانــاة. وقد عاودت للتشديد على أن الإرهاب بكافة أشكاله وصوره يشكل واحدا مــن أخطر التهديــدات للسلام والأمن الدوليــن، وأكدت على الحاجــة لمحاسبة مرتكبي أعمال الإرهاب وتقديمهم للعدالة.

ومن جهة أخرى نشطت جهود سلطنة عمان في الوساطة بين السعودية وجماعة الحوثي مــن خــلال الزيارات إلــى صنعاء، إضافة إلــى المفاوضات المباشرة بيــن جماعة الحوثي والسعودية، حيث تبادل الطرفان الزيارات ووصفاها بالإنسانية لتركزها على ملف الاسرى، وصرف الرواتب.

انعكســت عمليــة المصالحة التــي دشنتها المصالحــة الخليجية بين قطــر والسعودية والامــارات ومصــر لتشمل تطبيع العلاقات بيــن السعودية وتركيا ومن قبــل بين الامارات وتركيــا وبيــن مصر وتركيا، وقــد انعكست في تخفيف الاستقطابات فــي المشهد اليمني، حيــث رفعــت الضغوط أو الحرج علــى الحكومة اليمنيــة فأعادت تعييــن سفيرين لها في الدوحة وأنقرة ونشطت وزارة الخارجية والزيارات الخارجية لمجلس القيادة.

وفي 23 سبتمبر اجتمعت المجموعة الرباعية المعنية بالملف اليمني (أمريكا، بريطانيا، السعوديــة، الإمارات) وأكــدت على أهمية تمديد الهدنة وتوسيعهــا، وعلى ضرورة تماسك مجلس القيادة الرئاسي.

ولدعــم تمديــد الهدنة وبدء عملية سياسية لإنهاء الصراع في اليمن، اجتمع ممثلين عن

(5 + 4) أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين، والاتحاد الأوروبي وألمانيا والكويت والسويد، وشاركت كل من هولندا وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كضيوف.

وكان أبرز ما خرجت به الاجتماع:

1-دعم سيادة اليمن ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه.

2-الدعم الثابت للمبعوث الخاص للأمم المتحدة وجهوده المستمرة لتمديد وتوسيع الهدنة الحالية لفترة أطول.

السعودية

استمرت السعودية في إدارة الملف اليمني وعكست قدرتها في دعم المشاورات اليمنية اليمنية التي دعت لها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالرياض، وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي ومن ثم الاعتراف المحلي والإقليمي والدولي بالمجلس؛ عكست قدرة الرياض ونفوذها في اليمن والمنطقة.

وعملت السعودية على ضبط التباينات التي حدثت بين مكونات مجلس القيادة الرئاسي، ومن جهة أخرى استمرت في المفاوضات مع جماعة الحوثي وإيران، وما زالت تعمل على ما يبدوا على خروجها من الصراع بشكل مباشر والتحول إلى وسيط.

ومن جهة أخرى استمرت السعودية في تكوين الفصائل والمعسكرات في المحافظات اليمنية وفق رؤيتها لضمان تعدد مصادر النفوذ والسيطرة.

الامارات

استمر تدخلها بالملف اليمني سياسيا وعسكريا رغم إعلانها السابق بخروج قواتها، وحققت عدة إنجازات خلال 2022 ابتداء بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية مرورا بتغيير رئيس الجمهورية ونائبه، ومن ثم حسم الصراع في شبوة لصالح حلفائها بتدخل طيرانها المسير. وتوسع الانتقالي في ابين والتفرد بالسيطرة على أرخبيل سقطرى. وقد استمرار نفوذها في عدن رغم أن الملف بيد السعودية وممثليها.

في نهاية العام عملت على استقطاب شخصيات سياسية وعسكرية محسوبة على الشرعية اليمنية وكانت في مواجهة مع الانفصاليين، على ابوظبي لإجراء مصالحة وهو تطور ملفت قد يكون له تبعات في حال استطاعت احداث تحول في مواقف تلك الشخصيات وفق اجندتها.

إيران

في الوقت الذي كانت إيران منشغلة بالاحتجاجات الداخلية استمر تأثيرها على جماعة الحوثي وارسال الدعم اللوجستي لها حيث تم ضبط عدة سفن تهرب أسلحة، وقد جعلت إيران الملف اليمني أحد أوراقها التفاوضية، واستمرت اللقاءات بين المسؤولين الإيرانيين وممثلي جماعة الحوثي واخرها اجتماع وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان في ديسمبر بوفد جماعة الحوثي التفاوضي بمسقط بعد فشل جهود الوفد العماني الذي زار صنعاء في التوصل لاتفاق.

مجلس الأمن

في منتصف فبراير قدم المبعوث الاممي إلى اليمن غروندبرغ إحاطة لمجلس الأمن

قال فيها أن العملية السياسية توقفت وبأنه يعمل على وضع إطار لتسوية شاملة في اليمن لوقف الحرب.

في 10 فبراير التقى نائب المدير العام في الخارجية الأوروبية بريس وفد جماعة الحوثي محمد عبدالسلام تم التأكيد على التعاطي مع المبعوث الأممي إلى اليمن. وفي أواخر فبراير أصدر مجلس الأمن القرار 2624 فرض فيه عقوبات شملة على جماعة الحوثي ككل في قائمة العقوبات واصفا أياها ب» الجماعة الإرهابية»[1] بسبب هجماتهم الجوية والبحرية، بينما كانت القرارات السابقة خاصة ببعض الشخصيات الحوثية فقط.

سيناريوهات 2023

تتركز التطلعات المحلية والدولية بعد ثمان سنوات من الحرب في اليمن، على استمرار الهدنة والتوصل إلى اتفاق تسوية للصراع، ويأتي العام 2023 محمولا بتداعيات هيكلة مؤسسات الشرعية –رئاسة الجمهورية– وصيرورة السياقات المحلية والإقليمية والتوجهات الدولية. وتتحكم مجموعة من المحددات بالسيناريوهات المتوقعة.

المحدد الأول: وحدة وفاعلية مجلس القيادة الرئاسي

يواجه مجلس القيادة الرئاسي عدة تحديات[2]. لذلك يعد بقاء المجلس موحدا ومتفقا حول السياسات والإجراءات وقادرا على إدارة التباينات والتفاهم محدد رئيسي لفاعليته وتأثيره على الأرض والتعامل مع مبادرات التسوية، إلى حد امتلاكه الحد المناسب ليشكل ردع لجماعة الحوثي، التي قد تستغل أي صراعات بينية بين مكونات مجلس القيادة في التوسع على الأرض. فالمجالس الرئاسية في اليمن عادة ما قادت إلى جولات من الصراع،

(1) القرار 2624 (2022) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8981 المعقودة في 28 شباط/ فبراير 2022.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/271/71/PDF/N2227171.pdf?OpenElement

(2) تحديات تواجه المجلس الرئاسي.. تعقيدات السلام وواقع الحرب في اليمن، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 31 مايو 2022. https://abaadstudies.org/news-59902.html

خصوصًا في ظل الاختلافات الجذرية حول الثوابت الوطنية، وضعف الدولة المركزية.

المحدد الثاني: علاقة السعودية بجماعة الحوثي «انصار الله»

ترتبط الهدنة والتسوية السياسية بشكل رئيسي بطبيعة العلاقات بين جماعة الحوثي والسعودية وما تفرزه المفاوضات بينها، وفي حين تبدوا السعودية أكثر استعداد للتعامل وتقديم التنازلات لوقف الحرب والتضحية بمصالح حلفائها، لا تزال جماعة الحوثي ترفع سقف مطالبها وهو ما يؤخر التوصل إلى اتفاق أو العودة للحرب، وتظهر رغبة السعودية في حصر الصراع في اليمن على الأقل.

المحدد الثالث: موقف إيران

موقف إيران محدد في أي تسوية أو تصعيد، بسبب تتمتعها بتأثير فعال على جماعة الحوثي، وبعض فصائل الحراك الجنوبي بما فيها شخصيات في قيادة المجلس الانتقالي، واستطاعت إيران تربط بين عدة ملفات صراع بدول نفوذها في المنطقة العربية، بمصالحها القومية، وعلى الرغم من تعدد جولات المفاوضات بين إيران والسعودية لم تحز تقدم سابقا سوى تخفيف حدة الصراع، وبالتالي موافقة إيران متطلب لأي اتفاق بين السعودية وجماعة الحوثي.

السيناريو الأول: استمرار الهدنة والتهيئة للتسوية

يتوقع هذا السيناريو أن تتكل المفاوضات في تجديد الهدنة والتهيئة لتسوية سياسية شاملة، بعد ثمان سنوات من الحرب وتكرار الحديث عن فشل الحسم العسكري، مدعومة بقابلية دول التحالف في الاستجابة لمطالب جماعة الحوثي السابقة وقدرتها على الضغط

على مجلس القيادة الرئاسي. إضافة للتقدم الذي أحرزته مفاوضات السعودية مع جماعة الحوثي رغم استمرار بعض النقاط الخلافية.

هذا السيناريو المبني على طول مدة الهدنة ومنع التصعيد منذ ابريل 2022، يتوقع أن يستمر خلال الأشهر الأولى 2023 ومن ثم قد يحدث الانهيار بسبب غياب الدافع لجماعة الحوثي بالتسوية وخصائصها التي ترفض الشراكة ورغبتها في الاعتراف بسيطرتها وشرعنتها إضافة للنفوذ الإيراني عليها.

السيناريو الثاني: فشل الهدنة وعودة الحرب

يفترض هذا السيناريو انهيار الهدنة والعودة إلى الحرب، حتى وإن تم التوصل إلى اتفاق. سواء بين السعودية ومجلس القيادة الرئاسي من جهة وجماعة الحوثي من جهة أخرى، أو بين مكونات مجلس القيادة السياسي.

ويدعم هذا السيناريو تعدد أطراف الصراعات المحلية والإقليمية في الملف اليمني وتناقض مصالحها وغياب الجهات القادرة على دفع هذه الأطراف للتسوية والالتزام بها.

السيناريو الثالث: هدنة مع الخارج وتسوية محدودة

يتوقع هذا السيناريو أن تنجح الجهود في اتفاق بين السعودية وجماعة الحوثي على هدنة مقابل الاستجابة لمطالب جماعة الحوثي، مترافقة مع تسوية محدودة تركز على الجوانب الاقتصادية ووقف إطلاق النار، وفي حين تستمر الهدنة مع دول التحالف -السعودية والامارات- تعود المناوشات وحتى المواجهات في الجبهات الداخلية، وتتراوح بين حالة اللا سلم واللا حرب.

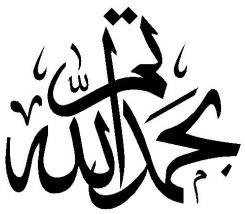
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم – ماجستير – دكتوراه – زمالة)

المناهج العلمية :

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية اوكلاند الامريكية (الولايات المتحدة الامريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير
الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* من نحن:

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* الاهداف:

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)
- الأزمات بين السعودية وايران .. مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي
لعام 2021